منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

قضايا وبدائل

أحمد عوض، محمد العتيبي، وليد بسباس
عمر سمير، ريم عبد الحليم، سلمى حسين

كتاب

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الاقتصاد البديل في المنطقة العربية
قضايا وبدائل

كتاب

(2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

أحمد عوض، محمد العتيبي، وليد بسباس
عمر سمير، ريم عبد الحليم، سلمى حسين

تحرير ومراجعة: محمد العجاتي وعمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

مدير/ة المشروع: نصاف براهمي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

كُتاب الأوراق (الترتيب وفقا لترتيب الدراسات داخل الكتاب):

أحمد عوض

مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ولقد كرس معظم حياته المهنية لتعزيز حقوق الإنسان مع والدفاع عنها مع التركيز بشكل خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

محمد العتيبي

مستشار سوداني الأصل يحمل الجنسية الهولندية، وهو مدرب محترف بعدد من المراكز التدريبية والمنظمات العالمية واستشاري التعاونيات، التنمية المستدامة والتدريب وبناء القدرات بعدد من المنظمات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وليد بسباس

باحث في الاقتصاد السياسي مجالات اهتمامه الأساسية هي السياسات النقدية والمالية في الاقتصادات الخاضعة لإجراءات التقشف والتعديل الهيكلي

عمر سمير

باحث في العلوم السياسية ومدير برنامج العدالة الاجتماعية بمنتدى البدائل العربي للدراسات، حاصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة وطالب دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة إسطنبول مهتم بقضايا العدالة الاجتماعية والتمويل الدولي والاقتصاد السياسي

ريم عبد الحليم

باحثة مهتمة بشؤون العدالة الاجتماعية عملت في مشروعات متعلقة بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية في مؤسسات مختلفة ولها العديد من الأبحاث في هذا المجال.

سلمى حسين

باحثة وصحفية متخصصة في الاقتصاد متخصصة في الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية في دول المنطقة العربية، وخاصة مصر. ولها أبحاث منشورة في سياسات العمل والأجور والسياسات المالية والعدالة الضريبية والتعليم والصحة، كما عملت على تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لبرامج صندوق النقد الدولي

قائمة المحتويات

المقدمة 5

الفصل الأول الأزمات والاقتصاد البديل في المنطقة العربية 7

الفصل الثاني عدم الاستقرار السياسي وأثره في الاقتصاد البديل السودان نموذجًا 20

الفصل الثالث الاقتصاد بين التمويل البديل أو البدائل التمويلية للنمط الحالي 32

الفصل الرابع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البديل طريق للعدالة الاجتماعية 48

الفصل الخامس الاقتصاد البديل ومؤسسات التمويل من الهيمنة إلى الاستقلالية 59

الفصل السادس نحو ميزانية عامة تخدم الاقتصاد البديل 59

المقدمة

مع تفاقم أزمات النموذج الاقتصادي الرأسمالي النيوليبرالي السائد، تبدو الحاجة مُلِحَّة إلى البحث عن اقتصادات بديلة وأطر بديلة للعيش، وفي رحلة البحث عن هذا الاقتصاد البديل تتداخل المفاهيم وتتعقد التعريفات بشدة، ويحدث خلط بين البحث عن بدائل للسياسات الاقتصادية سواء من داخل النموذج أو من خارجه، والاقتصاد البديل كبحث عن نموذج مختلف تمامًا سواء من حيث افتراضاته الأساسية ووسائل تمويله وقدرته على تحقيق الاستدامة البيئية

تبدو تلك المظاهر للخلط بين ما هو جزئي خاص وكلي عام مرتبط بالإطار الكلي للاقتصاد وأخلاقياته ومبادئه، فالباحثون عن الاقتصاد البديل في كتابنا هذا يبحثون عن مؤسسات مالية دولية بديلة وعن تمويل بديل على المستويات المحلية والإقليمية، في ظل معضلات التمويل الحالي مع طرح سياسات اقتصادية بديلة كجزء من النضال الجزئي، للوصول إلى الاقتصاد البديل، يطرحون أيضًا تساؤلات حول ما يضعه النموذج الحالي على أجندة النظام الحالي حول الاقتصاد الأخضر والتمويل الأخضر ومظاهره وأشكاله وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية، في سبيل البحث عن استدامة حقيقية لا تحطم الفئات المهمشة كالنساء والشباب ولا تلقي بمزيد منهم في خضم البطالة والفقر، في طريقها إلى تبني تكنولوجيا عالية في طاقة خضراء وأنشطة تصنف باعتبارها خضراء.

جزء من هذه الدراسات أيضًا يبحث عن مخارج من عمليات وضع الموازنات الحالية بأشكالها وإشكالياتها، المتعلقة بالقدرة على إشراك المواطنين في صياغة الموازنات والرقابة عليها، وتقويمها كجزء من البديل للوضع الحالي الذي تستبعد فيه الشعوب من تلك العمليات، التي يسعى البعض إلى تحويلها إلى عمليات تقنية فنية تجري بعيدًا عن الشعوب والمجال العام

كذلك تبحث بعضها في الأزمات السياسية وتأثيراتها في الاقتصاد البديل وأطروحاته، سواء بما تقيمه من عثرات وما تقدمه من ممكنات للسعي إلى ترسيخ هذا الاقتصاد البديل، بحيث يصبح إدماج مكونات الاقتصاد البديل شرطًا من شروط تحقق الاستقرار السياسي والسِّلم المجتمعي، إذ إنه يسعى إلى العدالة والاستدامة التي تتناقض مع منطق الحرب وعدم الاستقرار. إذ يطرح آفاقًا تشغيلية جديدة لتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية والكرامة الإنسانية، ويخلق فرص عمل جديدة

ولا يتم هذا السعي في فراغ بعيدًا عن سياق الأزمات الاقتصادية الحالية للمنطقة العربية، التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية متفاقمة: تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر. وهي نتاج لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وخيارات اقتصادية حكومية تخدم مصالح بعض الفئات والطبقات الاجتماعية، وبعضها ناجم عن عوامل خارجية بنيوية تُقيِّد خيارات الحكومات الاقتصادية وتزيد من حساسية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه الاحتياجات المُلِحَّة للمواطنين، ولذا فهو اقتصاد تحرري في بُعد من أبعاده، يتعلق بالبحث عن علاقات دولية عادلة لا تحمل تسربًا للقيمة ولا تبادلات تجارية ومالية غير عادلة

واختصارًا، فالاقتصاد البديل المبحوث عنه في هذا الكتاب هو اقتصاد تضامني يسعى إلى تعاون جماعي أكبر، يضمن التشاركية والمساواة والعدالة ضمن عملية صنع القرار الديمقراطية، التي تشمل تمكينًا للعمال المنتجين والمستهلكين وإعادة توزيع للدخل والثروة وشبكات للأمان الاجتماعي، تحمي المهمشين والمستضعفين أينما وجدوا، وتستظل بمبادئ أولوية الأشخاص والعمل على رأس المال في توزيع الدخل وذاتية الإدارة واستقلال الإرادة، عبر مصادر وآليات تمويل بديلة. هو اقتصاد مستدام لا يقوم على خلق الربح اللانهائي، بل على الاستخدام العادل والأمثل للموارد، لا يخلق الأزمات ويفاقمها بنيويًّا، بل يسعى إلى حلحلتها رغم نشوئها في ظلها. وهو اقتصاد يبحث عن تعريفه لأنه هو اقتصاد الناس وما يعرفه الناس يدخل في نطاقه طالما يدور في دائرة البحث عن العدالة، يعرف بالضد من سلبيات الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي الحالي ،ومسبباته

تأتي هذه الورقات البحثية في إطار مشروع الاقتصاد البديل في المنطقة العربية، وهذا المشروع هو نتاج تعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية (AFA) بالشراكة مع مؤسسة فورد، وهو يغطي 5 دول من المنطقة: مصر ولبنان، والسودان، والمغرب، وتونس

يتمثل الهدف العام للمشروع في تقديم رؤية للاقتصاد البديل بأشكاله ومكوناته كافة، يمكننا من خلالها أن نقلل من فجوة عدم المساواة الهائلة في المنطقة العربية وبناء خطاب للتنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي القائم على الحقوق. المشروع

هو عمل جماعي من القاعدة إلى القمة، ما سيساهم في إنتاج المعرفة من التعامل مع كل من المفاهيم النظرية والممارسات الواقعية لأشكال الاقتصاد البديل في وقت واحد، من خلال محاولة الجمع جنبًا إلى جنب بين الباحثين والمفكرين، مع الناشطين والمبادرات والحركات الشعبية، وذلك من خلال ست ورقات بحثية تتناول موضوعات مرتبطة بقضايا وتحديات وفرص الاقتصاد البديل في منطقتنا، حيث يستعرض الباحث أحمد عوض مسألة الأزمات الاقتصادية وتأثيرها في الاقتصاد البديل في ورقته، ويركز الباحث محمد عبدالوهاب العتيبي في عدم الاستقرار السياسي وأثره في الاقتصاد البديل، ويتناول الباحث وليد بسباس التمويل البديل أو البدائل التمويلية للنمط التمويلي الحالي، أما ورقة الباحث عمر سمير فتتطرق إلى الاقتصاد الأخضر ومصادر تمويله وعلاقته بالاقتصاد البديل والعدالة الاجتماعية، وتتناول ورقة الباحثة ريم عبدالحليم إشكاليات مؤسسات التمويل الدولية وتضع محددات لمؤسسات تمويل بديلة، وتحاول ورقة الباحثة سلمى حسين الإجابة على سؤال: كيف يمكن إعداد ميزانية عامة تخدم الاقتصاد البديل

الفصل الأول
الأزمات والاقتصاد البديل في المنطقة العربية

أحمد عوض

المقدمة

تعاني عديد من الدول العربية غير النفطية، مثل الأردن ومصر ولبنان وتونس والسودان وسوريا وفلسطين (الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ عقود، وتواجه تحديات اقتصادية واجتماعية من نوع خاص تختلف فيها عن باقي الدول العربية، لذلك سيتم استثناؤها من هذه الورقة البحثية)، من أزمات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، تتجلى في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر. تُعزى هذه الأزمات إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بعضها ناجم عن خيارات اقتصادية حكومية تخدم مصالح مجموعة من الفئات الاجتماعية، وبعضها ناجم عن عوامل خارجية تُقيِّد خيارات الحكومات الاقتصادية وتزيد من حساسية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه الاحتياجات الملحة للمواطنين.

فمن جانب، تعتمد عديد من الدول غير النفطية في المنطقة العربية على التحويلات المالية من الخارج، وعوائد السياحة، والمعونات الدولية، وهذا النمط من الاقتصاد يُعرّض هذه الدول للتقلبات والاضطرابات الاقتصادية والسياسية في العالم، ويجعلها أقل قدرة على تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات إنتاجية مستدامة.

تعاني هذه الدول من ضعف في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، ما يؤدي إلى عدم قدرة الاقتصاد على تلبية الاحتياجات المحلية وزيادة الاعتماد على الواردات. هذا الوضع يُفاقم العجز التجاري ويُضعف القدرة التنافسية الاقتصادية. في مصر تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين إلى 16 في المئة في عام 2022 حسب بيانات وزارة التخطيط المصرية، إلى 26.4 في المئة في عام 2003.[1]

تراكم الديون الخارجية والداخلية يُشكل عبئًا كبيرًا على الميزانيات العامة لهذه الدول، ما يُقلل من قدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي لبنان سجل الدَّين العام ما نسبته 201.2%، لعام 2023،[2] ما يُعيق قدرة الحكومة على تنفيذ برامج اقتصادية فعالة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأردن، حيث بلغ الدَّين العام حتى أواخر آذار 2024 ماي ما يقارب 117% من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول، مثل سوريا ولبنان والسودان، يزيد من صعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعّالة ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية. في سوريا، تسبب الصراع المستمر في تدمير البنية التحتية وتقليص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على 60% منذ عام 2011[4]. واعتمدت عديد من الدول العربية سياسات اقتصادية نيوليبرالية تهدف إلى تحرير الأسواق، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص، خاصة تلك الدول التي ارتبطت مع صندوق النقد الدولي باتفاقات تسهيل مالي. هذه السياسات تؤدي غالبًا إلى تعميق الفجوة الاجتماعية، وإلى تآكل حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية

تؤدي الأزمات الاقتصادية في ظل أوضاع اقتصادية هشة، إلى تدهور مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر والبطالة. إذ تعاني عديد من الحكومات من صعوبة توفير الخدمات الأساسية، مثل: التعليم، الصحة، الإسكان، والبنية التحتية. في السودان، يعاني النظام الصحي من نقص حاد في التمويل، ما يؤثر في جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين. التفاوت في توزيع الثروة والدخل يزيد من الفجوة الاجتماعية بين الفئات المختلفة، ما يؤدي إلى تزايد مشاعر الإحباط والاحتقان الاجتماعي.

في إطار مواجهتها للعجوزات المتتالية في موازناتها، تحاول عديد من الحكومات تنفيذ تقليصات في الدعم الحكومي، وزيادة الضرائب، وتحرير أسعار الصرف. هذه السياسات غالبًا ما تواجه مقاومة شعبية نظرًا إلى تأثيرها السلبي في القدرة الشرائية للمواطنين. في الأردن، أثارت إجراءات التقشف التي نفذتها الحكومة في السنوات الأخيرة احتجاجات واسعة النطاق. وتسعى بعض الدول إلى تنويع اقتصادها من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية، مثل: الصناعة والزراعة والسياحة. هذا الجهد يتطلب استثمارات كبيرة وإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

1 صندوق النقد العربي ، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022

2 لبنان يحتل الصدارة بنسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي، 23 نيسان 2024، بيروت تايم، https://beiruttime.com/Article/19822

3 وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية لشهر آذار 2024، الأردن.

4 البنك الدولي، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب في سوريا، 2021.

تُطلق الحكومات برامج اجتماعية لتخفيف الأعباء عن الفئات الضعيفة، مثل تقديم الدعم المالي إلى الأسر الفقيرة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتحسين الخدمات الأساسية. هذه البرامج تواجه تحديات كبيرة في ظل نقص الموارد المالية. تواجه الحكومات تحديات كبيرة في الالتزام بحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية بسبب الأزمات الاقتصادية المستمرة.

وفي هذه الورقة البحثية سيتم الوقوف على سياق الأزمات الاقتصادية والمالية في المنطقة العربية، وتأثيراتها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى خيارات الحكومات تُجاه تعزيز مسارات اقتصادية ذات طابع اجتماعي، ويعد الاقتصاد البديل واحدًا من هذه الخيارات. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن عديدًا من الحكومات تروج لفكرة أن تنامي الأزمات المختلفة لا يتيح أمامها خيارات التوسع في مسارات وخيارات اقتصادية اجتماعية تعزز من قدرتها على الاستجابة لحاجات المجتمع الاجتماعية

أولا :الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

تواجه المنطقة العربية منذ عقود تحديات اقتصادية معقدة تؤثر بشكل كبير في قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها الأساسية وتوفير الحمايات الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم. تتراوح هذه الأزمات بين ارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الفقر، وعدم المساواة، وصولًا إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي. وفي هذا الجزء من الورقة البحثية سيتم تقديم تحليل مفصل للأزمات الاقتصادية الهيكلية في مختلف الدول العربية، مع استكشاف طبيعة هذه الأزمات وتأثيراتها، وتقديم دراسات حالة لدول، مثل: مصر، الأردن، لبنان، السودان، وسوريا، بالإضافة إلى تأثيرها في الاقتصادات المحلية والهياكل الاجتماعية

تختلف قدرة الدول العربية على الاستجابة للحاجات الأساسية لمواطنيها بشكل كبير بين دولة وأخرى، وتتأثر هذه القدرة بعوامل متعددة تشمل السياسات الاقتصادية، والإدارة الحكومية، والاستقرار السياسي. في بعض الدول مثل دول الخليج العربي، حيث تتيح العائدات النفطية موارد كبيرة للحكومة، تكون القدرة على توفير الحاجات الأساسية والحمايات الاجتماعية أعلى مقارنة بدول أخرى مثل مصر والسودان اللتين تعانيان من موارد محدودة وسياسات اقتصادية غير فعالة. إلا أن أغلبية الدول العربية غير النفطية تواجه منذ عقود تحديات اقتصادية هيكلية معقدة تؤثر بشكل كبير في قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها الأساسية وتوفير الحمايات الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم. تتراوح هذه الأزمات بين ارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الفقر، وتفاقم عدم المساواة، وصولًا إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي.

تشير عديد من التقارير الدولية المتخصصة إلى أن عديدًا من الدول العربية تواجه صعوبات كبيرة في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها ويشمل ذلك: الغذاء، الماء، الصحة، التعليم، السكن، والوظائف. فوفقًا لتقرير للبنك الدولي، يعاني أكثر من 30% من سكان مصر من الفقر،[5] بينما تصل هذه النسبة إلى أكثر من 55% في لبنان بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة،[6] وأعلنت الحكومة الأردنية أن نسبة الفقر في الأردن وصلت إلى 24.1%.[7]

كذلك تشكل أزمة الغذاء والماء تحديًا كبيرًا في عديد من الدول العربية. في اليمن، يعاني أكثر من 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويحتاج حوالي 12 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة للحصول على المياه النظيفة[8]. وفي السودان، تعاني نسبة كبيرة من السكان من نقص التغذية والماء، حيث تشير التقارير إلى أن حوالي 9.6 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي[9]. ومن المتوقع أن هذه الأوضاع تفاقمت أكثر مع تصاعد الحرب الأهلية منذ عدة أشهر

5 World Bank. (2021). «Egypt Economic Monitor.»

6 UNDP. (2021). «Lebanon Crisis Response Plan.» United Nations Development Programme.

7 تصريحات صحفية لوزير التخطيط الأردني، 2022.

8 FAO. (2020). «Yemen: Humanitarian Response Plan.» Food and Agriculture Organization.

9 WFP. (2021). «Sudan: Food Security Update.» World Food Programme.

وأما عن خدمات الرعاية الصحية، فإنها تعد من بين أكثر الحاجات والحقوق الأساسية التي تواجه تحديات كبيرة في الدول العربية. في سوريا، أدت الحرب المستمرة منذ أكثر من عقد إلى تدمير النظام الصحي بشكل شبه كامل، حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من 50% من المستشفيات والمرافق الصحية خرجت عن الخدمة.[10] ومصر، ما زال النظام الصحي فيها يعاني من نقص التمويل والتجهيزات الطبية، ما يؤثر في جودة الخدمات المقدمة[11].

أما عن التعليم الذي يشكل أحد أهم الحاجات والحقوق الأساسية التي تؤثر بشكل كبير في مستقبل الأجيال القادمة، ففي الأردن، يعاني النظام التعليمي من مشكلات عميقة، تفاقمت بسبب الضغوط الكبيرة نتيجة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، ما يزيد من حدة الاكتظاظ في المدارس ويؤثر في جودة التعليم.[12] وفي السودان، تعاني البنية التحتية التعليمية من نقص التمويل وتدهور الخدمات، حيث تشير التقارير إلى أن حوالي 6.9 مليون طفل خارج المدارس[13].

ويمثل السكن اللائق تحديًا كبيرًا في عديد من الدول العربية. في لبنان، يعاني قطاع الإسكان من أزمة حادة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالبلاد، ما أدى إلى زيادة حادة في أعداد السكان الذين يعيشون في ظروف سكنية غير لائقة.[14] وفي مصر، عديد من الأسر لا تزال تعيش في مناطق عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية[15].

وتعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها الدول العربية، حيث تصل معدلات البطالة بين الشباب إلى مستويات مرتفعة جدًّا، إذ بلغ معدل البطالة في المنطقة العربية 9.8 في المئة في عام 2024. وقدرت منظمة العمل الدولية أن 17.5 مليون شخص في المنطقة يريدون العمل، ولكنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة، ما أدى إلى معدل فجوة وظائف بلغ 23.7 في المئة.[16] وفي تونس، على سبيل المثال، تصل معدلات البطالة إلى حوالي 15.3%، بينما تصل بين الشباب إلى أكثر من 36%. وفي الأردن، وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى أكثر من 30% في عام 2021، ما يزيد من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية[17].

ويبدو أن هنالك تفاوتًا واضحًا في قدرة الدول العربية على الاستجابة للحاجات الأساسية بشكل كبير بناءً على مواردها الاقتصادية والسياسات الحكومية المتبعة. دول الخليج العربي، مثل: السعودية وقطر والإمارات والكويت تمتلك القدرة المالية لتوفير مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها، حيث تستفيد من العائدات النفطية الكبيرة التي تمول برامج الرعاية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية. على النقيض من ذلك، تعاني الدول غير النفطية من محدودية الموارد الاقتصادية وغياب السياسات الفعالة، ما يؤثر بشكل كبير في قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها. وتشير الإحصائيات إلى تفاوت كبير في مؤشرات التنمية البشرية بين الدول العربية. وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2020، تحتل دول الخليج مثل: الإمارات وقطر، مراكز متقدمة على مستوى العالم، بينما تحتل دول مثل: اليمن والسودان مراكز متدنية.[18]

10 WHO. (2020). «Syria: Health Crisis Update.» World Health Organization.

11 World Bank. (2021). «Egypt Economic Monitor.»

12 UNICEF. (2020). «Education Under Pressure in Jordan.» United Nations Children›s Fund.

13 UNICEF-Sudan, https://www.unicef.org/sudan

14 UN-Habitat. (2021). «Lebanon: Housing Crisis Report.» United Nations Human Settlements Programme. UN-Habitat website

15 World Bank. (2021). «Egypt Economic Monitor.»

16 منظمة العمل الدولية، 2024 https://www.ilo.org/ar/resource/news/mdlat-albtalt-almrtft-ttfaqm-rghm-altwqat-alaqtsadyt-almtfaylt-fy-aldwl

17 ILO. (2021). «Youth Unemployment in Jordan.» International Labour Organization. ILO website

18 UNDP. (2023-24). «Human Development Report.» United Nations Development Programme. UNDP website

ثانيا: الاقتصاد البديل: المفاهيم والمقترحات في سياق مواجهة الأزمات في المنطقة العربية

وفي سياق مواجهة المنطقة العربية تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة تتطلب البحث عن حلول مبتكرة ومستدامة، يظهر مفهوم «الاقتصاد البديل» كأحد البدائل الواعدة التي يمكن أن تسهم في تقديم حلول فعالة لمشكلات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية. ومن المفيد هنا تحديد الملامح الأساسية لمفهوم الاقتصاد البديل. إذ إنه نظام اقتصادي يسعى إلى تقديم حلول اقتصادية واجتماعية مستدامة تعتمد على مبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة، والتعاون، بدلًا من الاقتصار على النمو الاقتصادي التقليدي والتنافسية. يتمحور هذا النوع من الاقتصاد حول فكرة توفير احتياجات المجتمع بشكل عادل ومستدام.[19] في المنطقة العربية، يمكن أن يتجسد الاقتصاد البديل من خلال تعزيز القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الموارد المحلية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز العدالة الاجتماعية. يمكن أن يشمل ذلك مبادئ، مثل: الاقتصاد التعاوني، التنمية المستدامة، واقتصاد التضامن، التي تهدف جميعها إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.[20] ويشكل الاقتصاد البديل فرصة مهمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، فمن خلال تبني نماذج اقتصادية تعتمد على العدالة الاجتماعية، والتعاون، والاستدامة، يمكن للدول العربية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ويتطلب ذلك التزامًا سياسيًّا واجتماعيًّا قويًّا، إضافة إلى توفير التمويل اللازم ودعم الابتكار المحلي. يعتبر الاقتصاد البديل خطوة مهمة نحو مستقبل اقتصادي مستدام وشامل للمنطقة العربية، في الأزمات المتلاحقة التي يعاني منها

وهنالك عديد من الأمثلة لنماذج اقتصادية بديلة تتلاءم مع سياقات المنطقة العربية، منها:

1) الاقتصاد التعاوني: وهو يقوم على التعاون بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة. هذا النموذج ملائم للمنطقة العربية حيث يمكن استغلال الموارد المحلية وتوزيع العائدات بشكل عادل بين المجتمع. كما يمكن للبلدان التي تعاني من تباينات اقتصادية واجتماعية كبيرة أن تستفيد من هذا النموذج لتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، ويهدف الاقتصاد التعاوني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعاون بين الأفراد والمجتمعات. يعتمد هذا النموذج على مشاركة الجميع في عملية الإنتاج والتوزيع، ما يعزز العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية. يمكن للدول العربية التي تعاني من نقص في الموارد والتمويل أن تستفيد من هذا النموذج لتحقيق تنمية شاملة[21].

2) التنمية المستدامة: وهي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الحالية من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. يمكن تطبيق هذا النموذج في الدول العربية من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال. تتطلب هذه الاستثمارات تغييرات هيكلية وسياسات داعمة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، تركز التنمية المستدامة على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية. يعتمد هذا النموذج على استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وتوفير فرص اقتصادية للأجيال القادمة. يمكن للدول العربية التي تعاني من أزمات بيئية واقتصادية أن تستفيد من هذا النموذج لتحقيق نمو اقتصادي مستدام[22]

3) اقتصاد التضامن: يركز اقتصاد التضامن في تعزيز الروابط الاجتماعية والتضامن بين أفراد المجتمع لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. هذا النموذج يمكن أن يكون مناسبًا للدول العربية التي تعاني من انقسامات اجتماعية وصراعات سياسية. يعتمد هذا الاقتصاد على مبدأ التعاون والتكافل الاجتماعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. يعتمد اقتصاد التضامن على

19 Sachs, J. D. (2015). «The Age of Sustainable Development.» Columbia University Press.

20 UNEP. (2020). «Green Economy: A Sustainable Development Pathway.» United Nations Environment Programme. Retrieved from UNEP website

21 OECD. (2019). «Co-operative Enterprises in the 21st Century.» Organisation for Economic Co-operation and Development. Retrieved from OECD website

22 Sachs, J. D. (2015). «The Age of Sustainable Development.» Columbia University Press.

مبدأ التعاون والتكافل الاجتماعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. يتميز هذا النموذج بإشراك المجتمع في عملية التنمية وتوزيع العائدات بشكل عادل. يمكن تطبيقه في الدول العربية من خلال تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة وتحقيق مشاركة مجتمعية فعالة. [23]

ثالثا: مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من خلال نماذج الاقتصاد البديل

في هذا السياق، تظهر نماذج الاقتصاد البديل، مثل: الاقتصاد التعاوني، اقتصاد التضامن، والتنمية المستدامة كوسائل فعالة لمواجهة هذه الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والتي تشمل حسب ما ذكر سابقًا ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة معدلات الفقر، وتفاقم عدم المساواة، إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

تواجه مصر، الأردن، لبنان، وتونس كأمثلة، تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة تشمل ارتفاع معدلات البطالة، زيادة معدلات الفقر، وتفاقم عدم المساواة، إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. في هذا السياق، تظهر نماذج الاقتصاد البديل، مثل: الاقتصاد التعاوني، اقتصاد التضامن، والتنمية المستدامة، كوسائل فعالة لمواجهة هذه الأزمات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل مفصل لكيفية تطبيق نماذج الاقتصاد البديل في هذه الدول الأربع، واستعراض الأمثلة الناجحة، وتقديم توصيات محددة لتعزيز هذه النماذج

تشترك الدول الأربع في مواجهة معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب. وتعاني كل من: مصر، الأردن، لبنان، وتونس من نسب عالية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وتشترك الدول الأربع في التحديات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي تؤثر سلبًا في الاقتصاد، إلى جانب ما تواجهه هذه الدول من ضغوط على مواردها الاقتصادية بسبب عوامل، مثل: التدفق الكبير للاجئين أو نقص الاستثمارات

في المقابل تختلف مصادر التمويل بين هذه الدول، حيث تعتمد مصر والأردن ولبنان على المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية، بينما تواجه تونس تحديات في جذب الاستثمارات. كذلك يعاني لبنان بشكل خاص من الأزمات السياسية الحادة والانهيار الاقتصادي، بينما تواجه تونس تداعيات سياسية واجتماعية مختلفة بعد ثورة 2011. بالإضافة إلى اعتماد مصر بشكل كبير على القطاع الزراعي والصناعي، بينما يعتمد الأردن على الخدمات والاقتصاد الريعي

1. في جانب التعاونيات

يمكن دعم التعاونيات الزراعية في مصر من خلال تقديم التمويل اللازم، وتوفير التدريب للأعضاء على أحدث التقنيات الزراعية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. التعاونيات الزراعية مثل تلك الموجودة في محافظة الفيوم قد أثبتت نجاحها في زيادة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة. وتعد الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، حيث تشكل مصدرًا رئيسيًا للدخل لعديد من الأسر الريفية. يمكن للتعاونيات الزراعية أن تلعب دورًا مهمًّا في تحسين الإنتاجية الزراعية وتوفير سبل عيش مستدامة للفلاحين. يمكن دعم هذه التعاونيات من خلال تقديم التمويل اللازم، وتوفير التدريب للأعضاء على أحدث التقنيات الزراعية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. وهنالك أمثلة عديدة يمكن الاستناد إليها وتعميمها، مثل: نجاح إحدى التعاونيات الزراعية في الفيوم في تحسين إنتاجية الفلاحين من خلال توفير البذور المحسَّنة، وتقديم التدريب على تقنيات الري الحديثة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق. هذا أدى إلى زيادة دخل الأعضاء وتحسين مستوى معيشتهم

23 Rifkin, J. (2014). «The Zero Marginal Cost Society: The Internet of Things, the Collaborative Commons, and the Eclipse of Capitalism.» Palgrave Macmillan.

كذلك، يمكن للتعاونيات الحرفية والصناعية أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل للأسر الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية. يمكن لهذه التعاونيات أن تعمل في مجالات، مثل: صناعة الملابس، الحرف اليدوية، والصناعات الغذائية. دعم هذه التعاونيات يمكن أن يتم من خلال توفير القروض الميسرة، وتقديم التدريب على إدارة المشاريع، وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية

أما في الأردن فيمكن دعم التعاونيات بمختلف أنواعها، فمن جانب يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في الأردن، ويمكن للتعاونيات الزراعية أن تلعب دورًا محوريًّا في تحسين الإنتاجية وتوفير سبل عيش مستدامة للمزارعين. يمكن كذلك دعم هذه التعاونيات من خلال تقديم التمويل اللازم، وتوفير التدريب للأعضاء على أحدث التقنيات الزراعية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. ويمكن البناء على التجارب الناجحة في هذا المجال، حيث نجحت إحدى التعاونيات الزراعية في محافظة البلقاء في تحسين إنتاجية الفلاحين من خلال توفير البذور المحسنة، وتقديم التدريب على تقنيات الري الحديثة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق. هذا أدى إلى زيادة دخل الأعضاء وتحسين مستوى معيشتهم

كذلك يمكن للتعاونيات الحرفية والصناعية أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل للأسر الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية. يمكن لهذه التعاونيات أن تعمل في مجالات، مثل: صناعة الملابس، الحرف اليدوية، والصناعات الغذائية. دعم هذه التعاونيات يمكن أن يتم من خلال توفير القروض الميسرة، وتقديم التدريب على إدارة المشاريع، وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. ومن التجارب الناجحة في هذا المجال، نجحت إحدى التعاونيات الحرفية في مدينة السلط في تحسين الظروف المعيشية لأعضائها من خلال توفير فرص عمل في صناعة الحرف اليدوية. هذا المشروع ساعد في تقليل معدلات البطالة وتحسين الدخل للأسر المشاركة

وفي لبنان، يمكن للتعاونيات الزراعية مثل تلك الموجودة في منطقة البقاع أن تلعب دورًا مهمًّا في تحسين الإنتاجية وتوفير سبل عيش مستدامة للمزارعين. هذه التعاونيات تسهم في تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل الأعضاء في لبنان. إذ يعاني القطاع الزراعي من نقص في الدعم والتمويل، ما يجعل التعاونيات وسيلة فعالة لتعزيز الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي. وهنالك قصص نجاح يمكن البناء عليها والتوسع فيها، ففي منطقة البقاع، نجحت إحدى التعاونيات الزراعية في تحسين إنتاجية الفلاحين من خلال توفير البذور المحسنة، وتقديم التدريب على تقنيات الري الحديثة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق. هذا أدى إلى زيادة دخل الأعضاء وتحسين مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة

ويمكن للتعاونيات الحرفية والصناعية أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل للأسر الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية. يمكن لهذه التعاونيات أن تعمل في مجالات، مثل: صناعة الملابس، الحرف اليدوية، والصناعات الغذائية. دعم هذه التعاونيات يمكن أن يتم من خلال توفير القروض الميسرة، وتقديم التدريب على إدارة المشاريع، وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. ومن قصص النجاح في هذا المجال مدينة طرابلس، حيث نجحت إحدى التعاونيات الحرفية في تحسين الظروف المعيشية لأعضائها من خلال توفير فرص عمل في مجالات الحرف اليدوية. هذا المشروع ساعد في تقليل معدلات البطالة وتحسين الدخل للأسر المشاركة، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأعضاء.

أما في تونس فيمكن للتعاونيات الزراعية، مثل تلك الموجودة في منطقة القيروان، أن تسهم في تحسين الإنتاجية وتوفير سبل عيش مستدامة للمزارعين. تقديم الدعم المالي والتدريب للتعاونيات يمكن أن يزيد من فعاليتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية. وفي هذا المجال يمكن أن تسهم التعاونيات الزراعية في تحسين الإنتاجية وتوفير سبل عيش مستدامة للمزارعين. يمكن دعم هذه التعاونيات من خلال تقديم التمويل اللازم، وتوفير التدريب للأعضاء على أحدث التقنيات الزراعية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. ويمكن البناء على تجربة في منطقة القيروان، إذ نجحت إحدى التعاونيات الزراعية في تحسين إنتاجية الفلاحين من خلال توفير البذور المحسنة، وتقديم التدريب على تقنيات الري الحديثة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق. هذا أدى إلى زيادة دخل الأعضاء وتحسين مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة

كذلك يمكن للتعاونيات الحرفية والصناعية أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل للأسر الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية. يمكن لهذه التعاونيات أن تعمل في مجالات، مثل: صناعة الملابس، الحرف اليدوية، والصناعات الغذائية. دعم هذه التعاونيات يمكن أن يتم من خلال توفير القروض الميسرة، وتقديم التدريب على إدارة المشاريع، وتسهيل الوصول

إلى الأسواق المحلية والدولية. وهنالك تجربة ناجحة يمكن البناء عليها في مدينة سوسة، إذ قامت إحدى التعاونيات الحرفية بتحسين الظروف المعيشية لأعضائها من خلال توفير فرص عمل في صناعة الحرف اليدوية. هذا المشروع ساعد في تقليل معدلات البطالة وتحسين الدخل للأسر المشاركة، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأعضاء

2. في جانب اقتصاد التضامن

يمكن للمبادرات المجتمعية التي تركز في التعليم والصحة أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية في مصر. وهنالك أمثلة على ذلك هو الجمعيات المجتمعية في منطقة عزبة الهجانة التي تقدم خدمات تعليمية وصحية. ويمكن لاقتصاد التضامن أن يلعب دورًا مهمًّا في تعزيز الروابط الاجتماعية. وكذلك المبادرات المجتمعية التي تركز في التعليم والصحة أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية. على سبيل المثال، يمكن تأسيس مراكز تعليمية مجتمعية توفر التعليم المجاني للأطفال في المناطق الفقيرة، وتقديم الرعاية الصحية الأولية للأسر المحتاجة. ويمكن البناء على تجربة في منطقة عزبة الهجانة بالقاهرة، نجحت إحدى الجمعيات المجتمعية في تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية. الجمعية تمكنت من تقديم الدعم إلى أكثر من 1000 أسرة، ما ساعد على تحسين مستوى التعليم والصحة

وفي الأردن، كذلك يمكن دعم المبادرات الشبابية في الأردن لتعزيز ريادة الأعمال والتدريب المهني، مثل: المبادرات في مدينة إربد التي توفر تدريبًا عمليًّا للشباب في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والميكانيكا. إذ يمكن لاقتصاد التضامن أن يلعب دورًا مهمًّا في تعزيز الروابط الاجتماعية. ويمكن للمبادرات المجتمعية التي تركز في التعليم والصحة أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية. على سبيل المثال، في محافظة الزرقاء، نجحت إحدى الجمعيات المجتمعية في تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية. الجمعية تمكنت من تقديم الدعم إلى أكثر من 2000 أسرة، ما ساعد في تحسين مستوى التعليم والصحة. وفي محافظة إربد، قامت إحدى المبادرات الشبابية بإنشاء مركز للتدريب المهني يوفر تدريبًا عمليًّا للشباب في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، والميكانيكا، والخدمات الحرفية. هذا المشروع ساعد عديدًا من الشباب في الحصول على وظائف وتحسين مهاراتهم

إضافة إلى ذلك، يمكن لاقتصاد التضامن أن يلعب دورًا مهمًّا في تعزيز الروابط الاجتماعية. إذ يمكن للمبادرات المجتمعية التي تركز في التعليم والصحة أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية. على سبيل المثال، يمكن تأسيس مراكز تعليمية مجتمعية توفر التعليم المجاني للأطفال في المناطق الفقيرة، وتقديم الرعاية الصحية الأولية للأسر المحتاجة. وهنالك قصص نجاح يمكن البناء عليها، مثل: نجحت إحدى الجمعيات المجتمعية في منطقة صيدا في تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية. الجمعية تمكنت من تقديم الدعم إلى أكثر من 500 أسرة، ما ساعد في تحسين مستوى التعليم والصحة وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي. ويمكن دعم المبادرات الشبابية التي تركز في ريادة الأعمال والتدريب المهني كوسيلة لتعزيز اقتصاد التضامن. يمكن لهذه المبادرات أن تسهم في تمكين الشباب وتوفير فرص عمل جديدة، ما يقلل من معدلات البطالة ويحسّن الاقتصاد المحلي. فهنالك تجربة في بيروت يمكن البناء عليها تمثلت في إقامة إحدى المبادرات الشبابية بإنشاء مركز للتدريب المهني يوفر تدريبًا عمليًّا للشباب في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، والميكانيكا، والخدمات الحرفية. هذا المشروع ساعد عديدًا من الشباب في الحصول على وظائف وتحسين مهاراتهم، بالإضافة إلى تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال.

وفي تونس، يمكن لاقتصاد التضامن أن يلعب دورًا مهمًّا في تعزيز الروابط الاجتماعية. إذ يمكن للمبادرات المجتمعية التي تركز في التعليم والصحة أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية. على سبيل المثال، يمكن تأسيس مراكز تعليمية مجتمعية توفر التعليم المجاني للأطفال في المناطق الفقيرة، وتقديم الرعاية الصحية الأولية إلى الأسر المحتاجة. وهنالك بعض التجارب التي يمكن البناء عليها، مثل تلك التي جرت في منطقة دوار هيشر، إذ نجحت إحدى الجمعيات المجتمعية في تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية. الجمعية تمكنت من تقديم الدعم إلى أكثر من 500 أسرة، ما ساعد في تحسين مستوى التعليم والصحة وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي

كذلك، يمكن دعم المبادرات الشبابية التي تركز في ريادة الأعمال والتدريب المهني كوسيلة لتعزيز اقتصاد التضامن. يمكن لهذه المبادرات أن تسهم في تمكين الشباب وتوفير فرص عمل جديدة، ما يقلل من معدلات البطالة ويحسن الاقتصاد المحلي.

وفي مدينة تونس، قامت إحدى المبادرات الشبابية بإنشاء مركز للتدريب المهني يوفر تدريبًا عمليًّا للشباب في مجالات، مثل: تكنولوجيا المعلومات، الميكانيكا، والخدمات الحرفية. هذا المشروع ساعد عديدًا من الشباب في الحصول على وظائف وتحسين مهاراتهم، بالإضافة إلى تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال

3. في جانب التنمية المستدامة

يمكن للحكومة المصرية دعم استخدام الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما هو الحال في مشروع الطاقة الشمسية في محافظة بنبان، الذي يوفر الكهرباء لملايين الأشخاص ويساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية. حيث تعتبر الطاقة المتجددة من أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. يمكن للحكومة المصرية أن تدعم استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء، ما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويخفض تكاليف الطاقة. هذا يمكن أن يتم من خلال تقديم حوافز ضريبية إلى الشركات التي تستثمر في الطاقة المتجددة، وتسهيل الحصول على التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة. ويمكن البناء على تجربة إنشاء محطة الطاقة الشمسية الكبيرة في محافظة بنبان، التي توفر الكهرباء لملايين الأشخاص وتساهم في تقليل انبعاثات الكربون. ويمكن للزراعة المستدامة أن تسهم في تحسين الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في مصر. يمكن للحكومة دعم المزارعين في تبني تقنيات الزراعة العضوية والزراعة الذكية، وتقديم التمويل اللازم لتطوير هذه المشاريع. يمكن أيضًا تعزيز التعاونيات الزراعية التي تعتمد على مبادئ الاستدامة البيئية. ففي وادي النطرون، تم تنفيذ مشروع للزراعة المستدامة يعتمد على تقنيات الري الحديثة والزراعة العضوية. هذا المشروع أسهم في زيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين الدخل للمزارعين، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي

ويمكن للحكومة الأردنية تعزيز الزراعة المستدامة من خلال تقديم الدعم إلى المزارعين في تبني تقنيات الزراعة العضوية والزراعة الذكية، مثل مشروع الزراعة المستدامة في وادي الأردن. ويمكن للحكومة الأردنية أن تدعم استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء، ما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويخفض تكاليف الطاقة. وهذا يمكن أن يتم من خلال تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في الطاقة المتجددة، وتسهيل الحصول على التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة. وهنالك قصص نجاح في هذا المجال حيث تم إنشاء مشروع للطاقة الشمسية في محافظة معان جنوب الأردن يوفر الكهرباء لآلاف المنازل والمؤسسات. هذا المشروع يسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية ويوفر فرص عمل جديدة للسكان المحليين

كذلك، يمكن للزراعة المستدامة أن تسهم في تحسين الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في الأردن. يمكن للحكومة دعم المزارعين في تبني تقنيات الزراعة العضوية والزراعة الذكية، وتقديم التمويل اللازم لتطوير هذه المشاريع. يمكن أيضًا تعزيز التعاونيات الزراعية التي تعتمد على مبادئ الاستدامة البيئية. ويمكن البناء على قصص نجاح، منها مشروع للزراعة المستدامة الذي يعتمد على تقنيات الري الحديثة والزراعة العضوية في وادي الأردن. هذا المشروع أسهم في زيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين الدخل للمزارعين، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي

الى جانب أنه يمكن للحكومة اللبنانية دعم استخدام الطاقة المتجددة من خلال مشاريع، مثل مشروع الطاقة الشمسية في منطقة جبل لبنان، الذي يوفر الكهرباء لآلاف المنازل والمؤسسات ويساهم في تحقيق الاستدامة البيئية. إذ يمكن للحكومة اللبنانية أن تدعم استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء، ما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويخفض تكاليف الطاقة. هذا يمكن أن يتم من خلال تقديم حوافز ضريبية إلى الشركات التي تستثمر في الطاقة المتجددة، وتسهيل الحصول على التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة. ويمكن البناء على تجربة إنشاء مشروع للطاقة الشمسية في جبل لبنان، حيث يوفر الكهرباء لآلاف المنازل والمؤسسات. هذا المشروع يسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية ويوفر فرص عمل جديدة للسكان المحليين، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة البيئية

إلى جانب ذلك، يمكن للزراعة المستدامة أن تسهم في تحسين الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في لبنان. يمكن للحكومة دعم المزارعين في تبني تقنيات الزراعة العضوية والزراعة الذكية، وتقديم التمويل اللازم لتطوير هذه المشاريع. يمكن أيضًا تعزيز التعاونيات الزراعية التي تعتمد على مبادئ الاستدامة البيئية. وهنالك تجربة في منطقة الشوف، حيث تم تنفيذ مشروع للزراعة المستدامة يعتمد على تقنيات الري الحديثة والزراعة العضوية. هذا المشروع أسهم في زيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين الدخل

للمزارعين، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي. إضافة إلى أنه يمكن للحكومة التونسية دعم الزراعة المستدامة من خلال مشاريع مثل تلك الموجودة في منطقة جندوبة، التي تعتمد على تقنيات الري الحديثة والزراعة العضوية لزيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين الدخل للمزارعين

وفي تونس يمكن للحكومة التونسية أن تدعم استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء، ما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويخفض تكاليف الطاقة. وهذا يمكن أن يتم من خلال تقديم حوافز ضريبية إلى الشركات التي تستثمر في الطاقة المتجددة، وتسهيل الحصول على التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة. ويمكن البناء على تجارب قائمة وتوسيعها، مثل مشروع للطاقة الشمسية في منطقة توزر، حيث يوفر الكهرباء لآلاف المنازل والمؤسسات. هذا المشروع يسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية ويوفر فرص عمل جديدة للسكان المحليين، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة البيئية.

إلى جانب ذلك، يمكن للزراعة المستدامة أن تسهم في تحسين الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في تونس. من خلال دعم الحكومة للمزارعين في تبني تقنيات الزراعة العضوية والزراعة الذكية، وتقديم التمويل اللازم لتطوير هذه المشاريع. يمكن أيضًا تعزيز التعاونيات الزراعية التي تعتمد على مبادئ الاستدامة البيئية. مثل ما حصل في منطقة جندوبة، حيث تم تنفيذ مشروع للزراعة المستدامة يعتمد على تقنيات الري الحديثة والزراعة العضوية. هذا المشروع أسهم في زيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين الدخل للمزارعين، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي

الخلاصة، تشكل نماذج الاقتصاد البديل أعلاه أدوات فعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في: مصر، الأردن، لبنان، وتونس. من خلال تبني هذه النماذج، يمكن لهذه الدول تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها، وتعزيز العدالة الاجتماعية. تتطلب هذه النماذج التزامًا قويًا من الحكومات والمجتمعات لتحقيق النجاح والاستدامة.

رابعا: التحديات والعراقيل

يتوقع أن يواجه خيار العمل بموجب أدوات الاقتصاد البديل المتنوعة في الدول العربية غير النفطية، تحديات كبيرة، يمكن تلخيصها فيما يلي

1. تأثير المؤسسات المالية الدولية

تواجه الدول الأربع ضغوطًا كبيرة من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تدفع هذه الدول إلى اتباع سياسات اقتصاد السوق الحر كشرط للحصول على القروض والمساعدات المالية. غالبًا ما تشمل هذه السياسات تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي وخصخصة الشركات العامة، ما يعوق جهود الحكومة في تعزيز نماذج الاقتصاد البديل التي تركز في العدالة الاجتماعية والاستدامة

ففي مصر، تؤثر سياسات صندوق النقد الدولي بشكل كبير في السياسات الاقتصادية المحلية. يتطلب الحصول على قروض ومساعدات دولية تنفيذ إجراءات تقشفية تشمل تخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية. هذه السياسات تؤدي إلى تفاقم الفقر والبطالة وتحد من قدرة الحكومة على دعم التعاونيات والمبادرات المجتمعية التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي

والأردن يعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية والقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تتطلب هذه القروض تنفيذ سياسات تقشفية تشمل تخفيضات في الدعم الحكومي وخصخصة الشركات العامة. هذه السياسات تؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة وتحد من قدرة الحكومة على دعم المبادرات الاقتصادية البديلة مثل التعاونيات والمشاريع المجتمعية التي يمكن أن توفر فرص عمل وتحسن من الظروف المعيشية

وفي لبنان، تعاني الحكومة من ضغوط كبيرة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تشمل خصخصة الشركات العامة وتخفيض الإنفاق الاجتماعي كشرط للحصول على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي. هذه السياسات تعوق جهود الحكومة في دعم التعاونيات والمبادرات المجتمعية التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يزيد الفساد وسوء الإدارة من تعقيد تنفيذ هذه الإصلاحات

وفي تونس، تتطلب شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تنفيذ إصلاحات اقتصادية تشمل تخفيض الإنفاق الحكومي وخصخصة الشركات العامة. هذه السياسات تعوق جهود الحكومة في دعم المبادرات التعاونية والمجتمعية التي يمكن أن تسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. بالرغم من التحولات السياسية بعد الثورة، فإن التحديات الاقتصادية تظل كبيرة وتحتاج إلى دعم مستدام لتعاونيات الاقتصاد البديل

2. الخيارات الاقتصادية الحكومية النيوليبرالية

إلى جانب كل ذلك، تشكل الطبقات الاقتصادية النافذة والحاكمة في مصر والأردن ولبنان وتونس عقبة كبيرة أمام تطبيق نماذج الاقتصاد البديل، مثل: الاقتصاد التعاوني، واقتصاد التضامن، والتنمية المستدامة. تعتمد هذه الطبقات على سياسات اقتصاد السوق الحر في نسخته النيوليبرالية للحفاظ على مكاسبها ومصالحها الاقتصادية. ففي مصر، تتمتع الطبقات الاقتصادية النافذة والحاكمة بسلطة كبيرة على السياسات الاقتصادية للدولة. تعتمد هذه الطبقات على الاقتصاد النيوليبرالي لتعزيز مصالحها من خلال الخصخصة، وإزالة القيود التجارية، وتقليل الدعم الحكومي.

وفي الأردن، تعتمد الطبقات السياسية والاقتصادية النافذة على المساعدات الدولية والقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز سياسات السوق الحر. تؤدي هذه السياسات إلى تقليل الإنفاق الاجتماعي وخصخصة الشركات العامة. وتتجه الحكومات المتعاقبة نحو مزيد التحرر الاقتصادي، مع وجود مساحة واسعة لطبقة رجال الأعمال الكبيرة في رسم السياسات الاقتصادية القائمة على مزيد من تحرير الاقتصاد والسوق

وفي لبنان، تسيطر النخب السياسية والاقتصادية على عديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ما يجعل تطبيق نماذج الاقتصاد البديل تحديًا كبيرًا. وتؤدي ممارسات الفساد والمحسوبية إلى تعزيز مصالح النخب الاقتصادية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. على سبيل المثال، يتم توجيه العقود الحكومية والموارد المالية إلى الشركات المملوكة للنخب السياسية والاقتصادية، ما يعوق تنفيذ المشاريع المجتمعية والتعاونية. يعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل كبير على التحويلات المالية من الخارج والدعم الدولي، ما يقلل من الاعتماد على الإنتاج المحلي والمبادرات الاقتصادية البديلة. هذه السياسات تعزز من سيطرة النخب الاقتصادية على الموارد المالية وتقلل من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وفي تونس، تواجه الحكومة تحديات كبيرة في تنفيذ السياسات الاقتصادية البديلة بسبب معارضة النخب الاقتصادية والسياسية. إذ تعتمد السياسات الاقتصادية في تونس على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات تجارية. بينما تعزز هذه السياسات من مصالح الشركات الكبرى والمستثمرين الأجانب، فإنها تقلل من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد البديل

الخلاصة والتوصيات

عانت عديد من الدول العربية غير النفطية، مثل: الأردن ومصر ولبنان وتونس والسودان وسوريا، من أزمات اقتصادية واجتماعية متفاقمة تتجلى في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر وتعمق التفاوت الاجتماعي. تُعزى هذه الأزمات إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، حيث تعتمد عديد من الدول غير النفطية في المنطقة العربية على التحويلات المالية من الخارج، وعوائد السياحة، والمعونات الدولية، ما يجعلها أقل قدرة على تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات إنتاجية مستدامة. كما تعاني هذه الدول من ضعف في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات وتفاقم العجز التجاري وضعف القدرة التنافسية الاقتصادية

تراكم الديون الخارجية والداخلية يشكل عبئًا كبيرًا على الميزانيات العامة لهذه الدول، ما يقلل من قدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول يزيد من صعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعّالة ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية. كما أدت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تهدف إلى تحرير الأسواق، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص إلى تعميق الفجوة الاجتماعية وتآكل حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تدهور مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر والبطالة، حيث تعاني عديد من الحكومات من صعوبة توفير الخدمات الأساسية، مثل: التعليم، الصحة، الإسكان، والبنية التحتية. في إطار مواجهتها للعجوزات المتتالية في موازناتها، تحاول عديد من الحكومات تنفيذ تقليصات في الدعم الحكومي، وزيادة الضرائب، وتحرير أسعار الصرف. هذه السياسات غالبًا ما تواجه مقاومة شعبية نظرًا إلى تأثيرها السلبي في القدرة الشرائية للمواطنين

تسعى بعض الدول إلى تنويع اقتصادها من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية، مثل: الصناعة والزراعة والسياحة، إلا أن هذه الجهود تتطلب استثمارات كبيرة وإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال. تُطلق الحكومات برامج اجتماعية لتخفيف الأعباء عن الفئات الضعيفة، مثل: تقديم الدعم المالي إلى الأسر الفقيرة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتحسين الخدمات الأساسية. إلا أن هذه البرامج تواجه تحديات بنيوية تتمثل في اعتمادها المنهج الاستهدافي وليس الشمولي، ونقص الموارد المالية

وفي سياق البحث عن حلول مبتكرة ومستدامة، يظهر مفهوم «الاقتصاد البديل» كأحد البدائل الواعدة التي يمكن أن تسهم في تقديم حلول فعالة لمشكلات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية. يتجسد الاقتصاد البديل من خلال تعزيز القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الموارد المحلية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز العدالة الاجتماعية. يمكن أن يشمل ذلك مبادئ مثل الاقتصاد التعاوني، واقتصاد التضامن، والتنمية المستدامة

الاقتصاد التعاوني يقوم على التعاون بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة. هذا النموذج ملائم للمنطقة العربية حيث يمكن استغلال الموارد المحلية وتوزيع العائدات بشكل عادل بين المجتمع. يمكن دعم التعاونيات الزراعية في: مصر، الأردن، لبنان، وتونس، ولكن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ نماذج الاقتصاد البديل بسبب تأثير المؤسسات المالية الدولية والخيارات في السياسات الاقتصادية الحكومية النيوليبرالية

في ضوء التحليل الذي قدمته الورقة البحثية، يمكن تقديم التوصيات التالية لدعم تطبيق خيارات الاقتصاد البديل في الدول العربية غير النفطية:

1. تعزيز السياسات الداعمة للتنمية المستدامة

- على الحكومات وضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، بما في ذلك دعم استخدام الطاقة المتجددة، وتشجيع الزراعة المستدامة، وتطوير البنية التحتية الصديقة للبيئة.
- تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في التقنيات النظيفة والمستدامة، وتسهيل الحصول على التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة والزراعة العضوية.

- تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية لتبادل الخبرات والتقنيات في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة.

2. تعزيز دور التعاونيات

- تقديم الدعم المالي والتقني إلى التعاونيات الزراعية والصناعية والحرفية، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى القروض الميسرة، وتوفير التدريب على إدارة المشاريع، وتعزيز الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- تشجيع إقامة شراكات بين التعاونيات والمؤسسات التعليمية والبحثية لتطوير تقنيات جديدة وزيادة الإنتاجية.
- تعزيز الوعي بأهمية التعاونيات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية.

3. تعزيز التضامن الاجتماعي

- تطوير سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز التضامن الاجتماعي وتقليل الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمع، بما في ذلك تقديم الدعم المالي إلى الأسر الفقيرة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتحسين الخدمات الأساسية، مثل: التعليم والصحة والإسكان.
- تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تقديم الدعم والمساعدة للمجتمعات المحلية من خلال تنفيذ برامج تنموية ومبادرات مجتمعية.
- تشجيع المبادرات المجتمعية التي تركز في التعليم والتدريب المهني، وتقديم الرعاية الصحية الأولية، وتحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة.

4. إصلاح الأنظمة المالية والاقتصادية

- العمل على إصلاح الأنظمة المالية والاقتصادية لتعزيز الشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد والمحسوبية التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين إدارة الموارد المالية والاقتصادية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية والمبادرات الاقتصادية البديلة.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الإنتاجية المستدامة من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وحوافز جاذبة.

الفصل الثاني

عدم الاستقرار السياسي وأثره في الاقتصاد البديل

السودان نموذجًا

محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي

مستشار التعاونيات والتنمية المستدامة

مقدمة

في الربع الأخير من القرن العشرين، بدأت الجمعيات والتعاونيات تجد طريقها مرة أخرى إلى الاقتصاد والسياسة مع ظهور مجتمع مدني عالمي يُعرف بالمجال المتعدد الأبعاد للأنشطة والعلاقات عبر الحدود التي تم إنشاؤها من قبل الجماعات الشعبية (حركات اجتماعية، وشبكات ومنظمات المجتمع المدني) التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومات والشركات الخاصة، وتعمل خارج نطاق الدولة والأسواق.[24]

كانت الديمقراطية التمثيلية والتفاوض الجماعي خلال الفترة 1945 إلى 1975 هما الوسائل المؤسسية الغالبة التي سمحت باستيعاب الصراع الطبقي من خلال التوافق بين النمو والتضامن على المستوى الماكرو اجتماعي، وفي هذا السياق، ظهرت النقابات كصوت لقوة العمال الجماعية. وتجسدت الحقوق المكتسبة في أشكال مشاركة غير مباشرة، التي اختلفت في نطاقها من بلد إلى آخر، وتوسعت قوة النقابات لتشمل الاستشارة في الأمور الاقتصادية، مع ظهور مجالس العمل في ألمانيا واللجان الاستشارية في المملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن معظم «الدول العربية» لم تستفد من التجربة العالمية السابقة، ونتيجة لتقاطع الرؤى الداخلية والخارجية، وضعف العامل الوطني على صعد الهوية والمساواة والمصالح، والتدخلات الإقليمية رزحت هذه الدول في حالة من عدم الاستقرار السياسي ولا زالت. ولقد أثر ذلك تأثيرًا سلبيًّا مباشرًا في كل نواحي الحياة فيها ومن بين ذلك مكونات الاقتصاد البديل، التي تعاني من القرارات السياسية القاصرة خاصة فيما يتعلق بتمويل مشروعات الاقتصاد البديل، والعدالة الاجتماعية، وبخاصة في الريف

إن إحدى أصعب المسائل التي تواجه عمليات التنمية المستدامة والمتسقة مع التحول الديمقراطي التي تهدف إليها مكونات الاقتصاد البديل، هي كيفية تمويل المشاريع التنموية الأساسية، ليس في السودان فحسب وإنما في كل المجتمعات النامية التي تعاني ابتداء من شح مصادر التمويل، وحتى تلك الغنية بالموارد، فهي تحتاج إلى دفعات استثمارية أولى لتحريك دواليب التنمية بحيث يمكن الاستفادة من تلك الموارد. توفير التمويل مسألة صعبة وشائكة بحكم السياق التاريخي الذي نعيشه، حيث إن الخيارات التي تبدو متاحة ومباشرة تتطلب كثيرًا من مساومة السيادة المحلية وتضع عمليات التحول الديمقراطي داخل المجتمعات رهينة عند مَن هم خارج تلك المجتمعات، أي إن هنالك عوامل سياسية أساسية مودعة في القضية، خاصة وأن التحول الديمقراطي يحتاج إلى التنمية كضرورة وكشرط أساسي.[25]

إن عدم الاستقرار السياسي يؤثر في بقاء أو تسييل الدولة، وله تداعيات سلبية على الاقتصاد البديل، حيث لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، فالتنمية تتطلب توفر بيئة يسودها الاستقرار والأمن والأمان، وهنا يمكن للتعاونيات (كأحد أهم مكونات الاقتصاد البديل) أن تقوم بدور فعال في تحقيق الاستقرار السياسي كما سنرى في متن الورقة.

فالحركة التعاونية حركة عالمية إنسانية، مستدامة، منظمة ومواكبة، جوهرها القاعدي الديمقراطية، وتضع التعليم والتدريب التعاوني كأساس لبناء التعاونيات الفعالة، وفقًا للشعار «أعدّوا التعاونيات قبل إنشاء التعاونيات»، وبذلك تلقائيًّا تساهم التعاونيات في توسعة ممارسة ديمقراطية القرار المحلي وتقديم أجندة التنمية في مجتمعاتنا النامية.

وهنا تبرز أهمية آليات التمويل الأصيلة عند التعاونيات وبين آليات التمويل لمشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل الحرص على التميز المهم في مساحات اختلط فيها الحابل بالنابل، فكدنا ننسى أن قوة التعاونيات الأولى تكون في امتلاك التعاونيين لرؤوس أموالهم التي صعّدوها من عندهم، و/أو في جعل رؤوس الأموال والاستثمارات تحت سلطة المجتمع والمُشتغلين، وليس العكس، كما هو التحدي في معظم سبل التمويل الكلاسيكية

24 Prouteau Lionel, Wolff François-Charles. Le travail bénévole: un essai de quantification et de valorisation. In: *Economie et statistique*, n°373, 2004. pp. 33-56.
Demoustier, Danièle, Rousselière, Damien, Clerc, Jean-Marc et Cassier, Benoît « L'entreprise collective: unité et diversité de l'économie sociale et solidaire ». *Revue internationale de l›économie sociale* no 290 (2003): 56–73. https://doi.org/10.7202/1022160ar

25 أبوبكر عمر، بذور السيادة إعادة تشكيل النظام الغذائي السوداني 2023.

الاقتصاد البديل، والتعاونيات فيه تمثل رأس الرمح، يسعى عبر القرار السياسي الحكيم إلى إنبات الصيغة التنظيمية التعاونية القادرة على مقاومة الاستغلال ومقارعة نظام سوق الحبوب الموحد وهزيمته بتحرير الغذاء من قبضة المستغلين ولصالح صغار منتجي الغذاء، والتركيز في الإنسان وكرامته وحريته، وتحقيق الأمن والسلم المجتمعي كنتيجة لقضاء حاجات الناس. [26]

وفي الختام نؤكد على ضرورة انتظام صغار المنتجين والمرحلين والمستهلكين في صيغ تعاونية لتكسبهم قدرة تفاوضية أعلى في مواجهة شح الموارد وسطوة رأس المال التجاري، وخلق منصة عمل مشتركة على المستوى القاعدي تهدف إلى تحرير غذاء السكان من براثن وقبضة قوى العرض والطلب لتحقق السيادة الغذائية وتصميم وهيكلة منصة بنهج عمل لا مركزي عابر للحدود، يقوم بإدارة مسؤولياته أصحاب الكفاءة التقنية تحت مراقبة وتوجيه جميع المشتركين. هذا واجبنا جميعًا علماء وباحثين وكل قيادات التنظيمات المختلفة من تعاونيات، ولجان مقاومة، ومراكز بحثية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، والحرف المتوسطة والصغيرة بغرض انتظام صغار المنتجين والمستهلكين في صيغ تعاونية لتكسبهم قدرة تفاوضية أعلى في مواجهة شح الموارد وسطوة رأس المال التجاري

تكمن أهمية البحث في العلاقة الوثيقة بين الاستقرار السياسي وبروز ونمو وتطور وتأطير الاقتصاد البديل لمواجهة الأزمات المتدة وأثر عدم الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية المستدامة، أي ضرورة توفر الاستقرار السياسي كعامل أساسي من عوامل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة

يركز البحث في عدم الاستقرار السياسي ومظاهره ومساهمته في إعاقة بروز ونمو وتطور الاقتصاد البديل لمواجهة الأزمات المتدة وكآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفرضية الأساسية للبحث تتركز في ضرورة وأهمية الاستقرار السياسي لبروز ونمو وتطور الاقتصاد البديل لمواجهة الأزمات المتدة وتحقيق التنمية المستدامة، وأن ذلك لا يمكن في ظل ضعف وانعدام الاستقرار السياسي.

وبالتالي، هل يمكن للدولة في ظل عدم الاستقرار السياسي أن تحول اقتصادها من اقتصاد التبعية أو الاقتصاد المتخلف إلى صور الاقتصاد البديل وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؟

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لإثبات وجود علاقة بين عدم الاستقرار السياسي ومكونات الاقتصاد البديل والتنمية المستدامة

أولا: الاقتصاد البديل تعريفه دوره وأهميته

نحن نعيش عصر الاقتصاد النيوليبرالي والسوق الحر، وعجز اقتصاد السوق الحر عن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لإنسان العصر، في ظل ضعف دور الحكومة في التدخل بحلول ناجزة لتلك المشكلات، وهنا يبرز دور التعاونيات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الهادفة للربح، في مجالات التنمية المحلية والتشغيل والفقر والتعليم والصحة وغيره من المجالات الأخرى، والعمل على تقنين نمط اقتصادي جديد هو الاقتصاد البديل الذي يمثل الإنسانُ حجرَ الزاوية فيه

الاقتصاد البديل محاولة قديمة تجددت قبل عقدين من الزمان محوره كرامة وحرية الإنسان، وأول المحاولات كانت ببداية الاقتصاد التعاوني في المحاولات الأولى التي بدأها الاشتراكي المصلح المسيحي رائد التعاونيات روبرت أوين ورفيق دربه دكتور وليم كنج، ومن بعدهم رواد روتشيديل الذين أسسوا أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم 1843-1844، وبذلك وضعوا اللبنة الأولى للاقتصاد التعاوني الذي نما وتطور إلى أن تبلور وظهر في الحلف التعاوني الدولي الذي تأسس في 1895

والاقتصاد البديل مصطلح يركز في الإنسان، ويشير إلى نظم ونماذج اقتصادية تختلف عن النموذج الرأسمالي التقليدي،

26 أبوبكر عمر، الزراعة ونظم الغذاء في السودان والمشاركات المجتمعية، حوكمة التنمية لأجل التحول الديمقراطي: سودان ما بعد الحرب والمسارات المستدامة، فعالية طاولة مستديرة، فبراير 2024، تنظيم سودان بكرة.

ويسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، والتوزيع العادل للموارد والثروات وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تغيير النموذج الاقتصادي التقليدي بالتأكيد على أن الناس والبيئة عناصر مهمة في عملية صناعة واتخاذ القرارات الاقتصادية. وتشمل مبادئ الاقتصاد البديل تقليل التفاوت الاقتصادي، وزيادة المشاركة في صنع واتخاذ القرارات، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة والحفاظ عليها للأجيال القادمة، ويعتمد الاقتصاد البديل على تنويع القيم المتبعة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وليس فقط على الربح المالي كهدف أساسي

بعض نماذج للاقتصاد البديل

1. الاقتصاد التعاوني

التعاونيات مؤسسات محورها الإنسان مملوكة بشكل جماعي مشترك ويتم التحكم فيها بشكل ديمقراطي من قبل أعضائها ومن أجل تحقيق تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، والتعاونيات باعتبارها مؤسسات ريادة أعمال، قائمة على القيم والمبادئ التعاونية العالمية، فإنها تضع الإنصاف والمساواة أولًا في السماح للناس بإنشاء مشاريع مستدامة تولد وظائف طويلة الأجل والازدهار، وتدار التعاونيات ديمقراطيًا فيديرها منتجون أو مستخدمون أو عمال، وفقًا لقاعدة «عضو واحد، صوت واحد». [27]

إن نظام الاقتصاد التعاوني يتيح الفرصة للجماهير العريضة لتملك وإدارة موارد الإنتاج عبر التعاونيات في مختلف المجالات والمستويات، وفتح الباب على مصراعيه للملكية التعاونية مع وجود الملكية الفردية وملكية الدولة، وبالتالي ممارسة الاقتصاد كسلطة على المستوى القاعدي في المجتمع، ما يحول دون الانحراف بالاقتصاد كسلطة دكتاتورية غاشمة ظالمة. [28]

فالتعاونيات المالية مثل الاتحادات الائتمانية تقدم تمويلًا مستدامًا إلى الذين يفقدون فرص الحصول على التمويل من النظام المصرفي التقليدي، لأن التعاونيات تدار من قبل الناس ومن أجلهم على المستوى المجتمعي، ولأنها نهج آمن للمدخرات والأعباء المالية، في ظل توفر الضمانات لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية. وفي حالة حدوث أزمة، تقلل البنوك احتمالية أن يقع الأعضاء في الديون. نظرًا إلى أن التعاونيات تُدار من قبل المجتمع ومن أجله، يتم تناقل الخبرات المكتسبة وتطويرها وإعادة إنتاجها، وتبقى الأرباح في الاقتصاد المحلي، ويتم استثمارها في التعاونية والمجتمع المحلي.[29]

إن النموذج التعاوني يساهم في بناء مجتمع ديمقراطي منخرط مدنيًا، فالديمقراطية التعاونية تتيح الحرية الاقتصادية، كما تعمل التعاونيات على تعزيز المساواة بين الجنسين، بمشاركة النساء في إنشاء التعاونيات والعمل فيها وإدارتها ديمقراطيًا (شخص واحد صوت واحد). لقد أثبتت التعاونيات فعاليتها في خلق وظائف مستدامة وكريمة والحفاظ عليها، وتوليد الثروة وتحسين نوعية حياة العاملين، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة لذوي الدخل المنخفض وبخاصة إنسان الريف، في ظل تعزيز مرونة مشاركة الأعضاء في المخاطر والمكافآت فيما بينهم، ما يعزز قدرتها على الاستدامة والريادة بشكل أعلى من الأعمال الريادية الأخرى.

2. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ظهرت فكرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في عديد من الدول، وقد اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة نتيجة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتدة، والرغبة في إيجاد حلول مستدامة لهذه التحديات، من خلال تعزيز التعاون والتضامن بين الأفراد والمجتمعات. ونمط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كنموذج للاقتصاد البديل يقدم حلولًا لمواجهة الأزمات الاجتماعية

27 ورشة التواصل الفعال بين التعاونيات، منظمة Rhizome التعاونية، لندن 17 يوليو 2016.

28 محمد جلال هاشم، مشروع الوطنية السودانية وظاهرة الثورة والديمقراطية، الطبعة السابعة الخرطوم 2015.

29سياسات دمج العمل التعاوني في مؤسسات التعليم العالي، ضمن مشروع «التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي»، فريق معهد مواطن فلسطين 2021.

والاقتصادية بتأسيس اقتصاد اجتماعي وتضامني في ظل دور المنظمات النقابية والحقوقية لبلورة بدائل تنموية ومشاريع قوانين بديلة، ويمثل نهجًا اقتصاديًّا بديلًا يركز في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ويتميز أيضًا بالمشاركة والديمقراطية وتشجع مشاركة الأفراد والمجتمعات في عملية صنع واتخاذ القرار وإدارة الموارد المحلية بطريقة ديمقراطية، ما يعزز الشفافية، وبالتالي توجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمشاريع التي تخدم الاحتياجات الاجتماعية والبيئية، مثل التعليم والرعاية الصحية والطاقة المتجددة وتنمية المجتمعات المحلية.

يعتمد الاقتصاد الاجتماعي التضامني على قيم التعاون والتضامن بين الأفراد والجماعات، سواء داخل المجتمع أو بين المجتمعات على المستوى العالمي، لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ويعترف بأهمية التنوع الثقافي والاقتصادي، ويعمل على تعزيز التضامن والتعاون بين مختلف الثقافات والجماعات لتحقيق أهداف مشتركة.[30]

لقد ظهرت حركة اقتصاد التضامن في سياقات وطنية وقارية مختلفة، تتنوع بتنوع ممارساتها ضمن المجتمع المدني على المستوى المحلي والعالمي، نشأة هذه المبادرات في العقود الأخيرة، تتمثل في طبيعة سياسية واقتصادية، وقد قامت بتوسيع وتجديد الاقتصاد الاجتماعي، ما يقدم بديلًا عمليًّا في زمن الأزمات الرأسمالية الممتدة، لذلك لا يمكن تجاهل الحركة في البحث عن نموذج اقتصادي جديد وعمل عام. [31]

3. الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من خلال تعزيز الاستدامة البيئية وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، ويركز في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية من دون التضحية بالموارد الطبيعية والبيئة للأجيال الحالية والمستقبلية. يشمل ذلك تعزيز الطاقة المتجددة، والتخلص الصحيح من النفايات، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتحسين النقل العام، وتشجيع الابتكار التكنولوجي البيئي، وتعزيز الزراعة المستدامة، وغير ذلك من المبادرات التي تهدف إلى حماية البيئة وتعزيز الاستدامة. أيضًا يسعى إلى الحد من الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة من خلال استخدام التقنية الحديثة والممارسات الصديقة للبيئة، وهو كمصطلح برز أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية «قمة الأرض» في مدينة «ريو دي جانيرو» بالبرازيل عام 1992، حيث جاءت فكرة التحول إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من هذه المخاطر البيئية والاجتماعية.[32]

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئةUNPA الاقتصاد الأخضر، بأنه الاقتصاد الذي ينتج منه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع السعي الجاد إلى التقليل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، أي إنّه الاقتصاد المبني على توليد كميات قليلة من الكربون، وأن الدخل ونمو العمالة فيه مدفوعان بالاستثمار الخاص والعام في الأنشطة الاقتصادية، والأصول، والبنية التحتية التي تُعزّز من كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتسمح بتقليل نسبة التلوث، وكميات الكربون المنبعثة، وتجنّب فقدان التنوع البيولوجي.

لقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة مع الوقت، خاصة في ظل ارتفاع درجة حرارة الأرض، والتغير المناخي الناجم عن ذلك، ومن هنا صار للاقتصاد الأخضر تطبيقات تسعى إلى التقليل من انبعاث الغازات الضارة والمسببة لارتفاع درجات الحرارة والتغير في المناخ، كما يلعب الاقتصاد الأخضر دورًا مهمًّا في بناء ثروة المجتمع وتوفير مساحة سوقيّة أكبر تُشجّع على المشاركة بشكل فعّال للسيطرة على السوق، وتبني ثروةً مجتمعيةً عادلة مع توفير فرص عمل جيّدة ومستقرّة نوعًا ما لأفراد المجتمع.

4. الاقتصاد البنفسجي

ظهر هذا المصطلح أول مرة في فرنسا في عام 2011 في الوثيقة التي تم نشرها في صحيفة لوموند الفرنسية من قبل المنظمين لأول منتدى دولي حول الاقتصاد البنفسجي برعاية كل من منظمة اليونسكو والمفوضية الأوروبية

30 عبد الله الفكي، الفشل في إدارة التنوع «حالة السودان» الخرطوم الطبعة الأولى يونيو 2014

31 عصام الدين، الاقتصاد الاجتماعي التضامني حلم تونسي مشروع، 26 أكتوبر 2016 https://www.noonpost.com/14738

32 قصي همرور، تمويل مشاريع التنمية: هل هناك خيارات تتفق مع التحول الديمقراطي؟ فعالية حوكمة التنمية لأجل التحول الديمقراطي: سودان ما بعد الحرب والمسارات المستدامة

ووفقًا للأمم المتحدة، فإن الاقتصاد البنفسجي أو ما يُعرف باسم «اقتصاد الرعاية»، يمثل رؤية جديدة استمدت لونها من الحركات النسائية المعنية بقضايا تمكين المرأة، والتي تتبنى اللون نفسه. كما يعترف بأهمية أعمال الرعاية وتمكين المرأة واستقلالها ودور ذلك في أداء الاقتصادات، ورفاهية المجتمعات، والتنمية المستدامة، ولقد احتضن المغرب فعاليات أول منتدى إفريقي للاقتصاد البنفسجي بمدينة مراكش في الرابع والخامس من نوفمبر عام 2016، الذي ركّز في تعزيز دور الثقافة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[33]

ويركز مفهوم الاقتصاد البنفسجي في استخدام التقنية الحديثة والابتكار في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، يعتمد هذا المفهوم على تكامل التكنولوجيا الحديثة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والتحليل الضخم للبيانات، والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها، لتحقيق نمو اقتصادي وتحسين جودة الحياة، وبالتالي يعبر الاقتصاد البنفسجي عن الجهود الاقتصادية التي تعتمد على الإبداع والابتكار واستخدام التقنية الحديثة لإنشاء قيمة جديدة وتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الأمثلة على الاقتصاد البنفسجي الشركات التكنولوجية الكبرى مثل شركة أمازون وغوغل وأبل، إلى جانب الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبتكر حلولًا جديدة تعتمد على التكنولوجيا في مختلف القطاعات مثل الصحة والزراعة والبيئة وغيرها، مركزًا في الجوانب الثقافية للاقتصاد، والتكيف مع التنوع الإنساني في سياق العولمة مرتكزًا على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات. [34]

ثانيا: العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والاقتصاد البديل (السودان نموذجًا)

عدم الاستقرار السياسي يشير إلى حالة عدم الثبات والتقلبات في الساحة السياسية وعدم الثبات والتوازن داخل الدولة، ويظهر ذلك في أشكال متعددة تتضمن التوترات السياسية، والصراعات الداخلية، والاضطرابات المدنية وتدهور الأمن الداخلي، والاحتجاجات والثورات، وغيرها من الأحداث التي تؤدي إلى عدم الثبات والتقلبات في الحكم والحكومة وانعدام الثقة في المؤسسات السياسية، وارتفاع مستويات الفساد، وتزايد التوترات الاجتماعية.

ومن أبرز سمات عدم الاستقرار السياسي الذى تأثرت به السودان و»الدول العربية»، عدم الاستقرار الحكومي، والخلل في تشكيل الحكومة أو/واستمرارها أو/وأدائها، لفساد الأساليب الانتخابية والتزييف والتلاعب بنتائج الانتخابات، غياب الأغلبية السياسية التي تستند إليها الحكومة أثناء تشكلها، أو الاختلاف على البرنامج الحكومي، أو التعرض لأزمة عدم الثقة، أو انسحاب مفاجئ لواحدة من القوى في الائتلاف الحكومي ما يتسبب في انهيار الحكومة، وصعوبة تشكيلها وعدم استمراريتها لمدة طويلة.

ويعني ذلك عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع المجتمع، لوجود فجوة بينهما، وضعف المشاركة، والرغبة المجتمعية في التغيير، وارتفاع سقف الأزمات المتعددة، مثل زيادة عدد الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وظهور العنف السياسي، وتصاعد التنديد والإدانة الدولية لسلوك الدولة داخليًا وخارجيًا. إن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدول العربية) تعاني من آثار عدم الاستقرار السياسي منذ عقود طويلة، مثل: السودان، اليمن، ليبيا، سوريا، والعراق، وأصبحت هناك ضرورة قصوى إلى خطاب سياسي بديل محوره الإنسان كهدف نبيل لأي نظام سياسي. فبالرغم من تمتع السودان بالموارد والثروات الطبيعية المتنوعة، فإنه يواجه تحديات اقتصادية هيكلية معقدة ويعاني من عدم الاستقرار السياسي، ومن البطالة وتفشي الفقر وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، ما يؤدي إلى الاحتجاجات والتوترات الاجتماعية في ظل قمع الحريات السياسية والمدنية، وتقييد حرية التعبير والتجمع والتظاهر. وعلى الرغم من أن السودان أيضًا، يزخر بتنوع لا مثيل له في إفريقيا، بل من حيث الأصالة والقدم لا مثيل له في العالم، فإن القرار السياسي عبر تاريخ السودان الحديث لم يهتم بهذا التنوع الفريد، وإلى الآن لم تكون الحكومات المختلفة أي هيئة أو جهة وطنية ذات اعتبار دستوري تهتم بهذا التنوع المتفرد

33 لمياء كنعان، ما هو الاقتصاد البنفسجي؟ وكيف يراعي الإنسانية لخدمة المجتمع؟ 21 سبتمبر 2023.

34 عبد الله الفكي، نسبنا الحضاري قراءة في عوامل الإنبات والتكيف وتغذية الخيال الجمعي، الخرطوم الطبعة الأولى أغسطس 2014

شهد السودان في تاريخه الحديث ومنذ استقلاله عام 1956 إلى قيام حرب 15 إبريل 2023، حالات من عدم الاستقرار، تتباين حدتها وأنواعها ومسبباتها، تتوزع بين عدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الحكومي، وبالتالي تفاقم الأزمات السياسية المتكررة

بالرغم من أن السودان شهد ثلاث تجارب انتخابية نيابية عامة (1953-1958)، (1964-1969)، (1985-1989) فإن كل هذه الانتخابات كانت تجري وفقًا لقانون، وفي كل منها لم يكن النظام الانتخابي مقبولًا من جميع الأطراف. أيضًا مر السودان بثلاثة أنظمة عسكرية دكتاتورية غاشمة (1958-1964) بنظام حكم عسكري خالص، (1969-1985) نظام عسكري مختلط بنظام الحزب الاشتراكي الواحد، (1989-2019)، ثم نظام عسكري عقائدي مؤدلج تحت قيادة المتأسلمين

ولقد تسببت الانقلابات العسكرية على النظم الديمقراطية في عدم الاستقرار السياسي للسبعة عقود الأخيرة (1956-2021) وفشلت النخب السودانية بعد الثورات الشعبية في إدارة التحول السياسي بشكل فعال، ما أدى إلى استمرار الفوضى وعدم الاستقرار، وأصبحت الانقسامات القومية أو العرقية أو الدينية تشكل تحديات للوحدة الوطنية ومهددة للهوية والانتماء، والدخول في حزام الفوضى النيوليبرالي، والخضوع لنظام الطاعة مقابل الغذاء.

وبسبب كثير من القيادات والنخب وممارساتهم الفاسدة، تآكلت قدرة الدولة السودانية على إنتاج سياسات تنموية تحقق رفاه وكرامة الإنسان، واتسعت دوائر الفقر، وتحت خط الفقر، كما تأذت البيئة والبنية التحتية جراء الصراعات المسلحة، ويواجه السودانيون حاليًا تحديات جسامًا نتيجة التدمير المنهج للبنى التحتية والأبنية السكنية، بالإضافة إلى فقدان أعداد هائلة من السودانيين لأعمالهم وموارد أرزاقهم، وفي ظل هذه الحرب اللعينة أصبح السودان مواجَهًا بأزمة تهدد استقلاله ووجوده.[35]

يتحدث د. منصور خالد عن النخبة السودانية في كتابه «النخبة السودانية وإدمان الفشل2» ويعني بهم النخبة السياسية والمثقفة ودورهم في تدهور السودان في كل مراحله، وأن الأزمة، أزمة رؤية قبل أن تكون أزمة حكم وأن هذه الأزمة الفكرية أدت إلى تصدع الذات حيث أن «النفاق الفكري لهذه النخبة في القضايا التي تمس الوجدان العام، مثل: قضية الدين والانتهازية الفكرية التي تشوب المواقف السياسية في بعض القضايا المبدئية»، وأن أزمة الهوية هي الجذر الأساسي لكثير من المشاكل وأن تغاضي النخبة عن الشكل الفسيفسائي للمجتمع أدى بالضرورة إلى مشاكل معقدة وممتدة. وأن كل نخبة من هذه النخب تحاول فرض أيديولوجيا معينة ودائمًا كانت أسهل طريقة لفرضها هي استخدام العسكر، ما أدى إلى إهمال أهم القضايا الوطنية (الوحدة، السلام، التنمية، ولا يمكن القول بنهوض السودان إذا لم تُحل كل هذه المشاكل مجتمعة.[36]

السودان في ظل ضعف هذه النخب، أصبح ذا تاريخ يدور في حلقة واحدة يبدؤوها الشعب عندما ينتفض، ثم استغلال السياسيين أو العسكر للموقف، ثم تبدأ سلسلة الانقلابات والتصفية والثورة المضادة والأحزاب التي تسعى إلى السلطة، ليس رغبة في تعمير البلاد والارتقاء بها وإنما رغبة في الحكم لفرض أيدلوجية معينة. فاستحقت هذه النخب عبارة الأستاذ محمود محمد طه: «الشعب السوداني شعب عملاق يتصدره أقزام»

ولكل ذلك غاب الخطاب السياسي الرصين الهادف إلى تأصيل حقوق الإنسان السوداني وحريته وكرامته، ففشلت النخب السودانية في بناء المؤسسات والهياكل الحكومية والتشريعات القانونية واستقلال القضاء، مع تنامي الفساد، وعدم الثقة بالحكومات وظهور التوترات وعدم الاستقرار، وإحكام القيود على الحريات السياسية والمدنية وقمعها، وتوسيع انتهاكات حقوق الإنسان وإثارة الغضب الشعبي وتنامي الاحتجاجات والاضطرابات وتفاقم عدم الاستقرار السياسي

غياب الخطاب السياسي المرتكز على الإنسان السوداني، أثَّر سلبًا في الاقتصاد البديل، وفي الأمن، والاستقرار الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، ومهد للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية السودانية، وتأجيج الصراعات الداخلية السياسية والاجتماعية والقبلية، بين الطوائف الدينية والأحزاب السياسية والفصائل المسلحة، فزادت الانقسامات وتعقد الوضع السياسي مع مرور السنين، فغاب الاستقرار السياسي، وأصبح السودان مهددًا في هويته ووحدته الوطنية واستقراره

35 محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، دور ومساهمة التعاونيات في التحول الديمقراطي في السودان حوكمة التنمية لأجل التحول الديمقراطي، سودان ما بعد الحرب والمسارات المستدامة، فعالية طاولة مستديرة من تنظيم سودان بكرة، 12-13 فبراير 2024.

36منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، الجزء 1-2 الناشر مطابع سجل العرب، 1993 رقم النظام 900126729302051 71.

وعدم الاستقرار السياسي يظهر بوضوح في مأساة الحرب الحالية، ويتضح في أوضاع الاقتصاد السوداني المتراجع بوتيرة متسارعة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 151.1%، وانخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.. (الدولار = 1200 جنيه)، أما معدل النمو الاقتصادي فأصبح (18-)، فيما بلغ العجز في الموازنة بحسب وزير المالية 80%، ووصل معدل البطالة إلى 47%، وازداد التضخم حسب تقارير صندوق النقد ووصل معدله إلى 256.7% مقارنة بـ67% في عام 2021، كذلك انخفضت المساحة المزروعة إلى 60%، بينما بلغت نسبة الانكماش الاقتصادي 40%. كما أن الحرب أثرت في الحماية الاقتصادية وأن الحكومة تعتمد على الاستدانة من النظام المصرفي لتمويل الحرب، وأصبحت الحرب تشكل تهديدًا وجوديًّا للشعوب السودانية.

لقد أثر كل ذلك في مكونات الاقتصاد البديل، بإضعاف دوره في تحقيق التوازن بين الربح والاستدامة الاجتماعية والبيئية، عبر الجمعيات والتعاونيات والمشروعات الاجتماعية والمبادرات المجتمعية، لتفتت البيئة التشغيلية وعدم استقرارها، وبعض هذه الآثار تتمثل في

- قبل الحرب تردد المستثمرون في الاستثمار في المشاريع الاقتصادية البديلة بسبب المخاطر المتزايدة، كما أن البنوك والمؤسسات المالية تكون أقل استعدادًا لتقديم قروض أو تمويل للمشاريع في ظل غياب الاستقرار، بالإضافة إلى الصعوبات اللوجستية وسلاسل التوريد، ما يعيق قدرة المشروعات على العمل بكفاءة، كما أن الصراعات تجبر المستثمرين والاقتصاديين على تعديل أو تأجيل خطط النمو أو التوسع، وزاد الأمر سوءًا بعد الحرب.
- الغموض السياسي أدى إلى تقلبات في السوق وانخفاض الطلب على بعض السلع والخدمات، وإلى تغييرات في أنماط الإنفاق والاستهلاك، وأيضًا هجرة العقول المفكرة والعمالة الماهرة وفقدان المواهب، والتأثير سلبًا في الروح المعنوية بين العاملين والمساهمين في المشاريع التنموية، خاصة بعد الحرب.
- تغير السياسات والقوانين المتعاقبة أثرت سلبًا في الاقتصاد البديل، فضعف اليقين التنظيمي، وتأخير تنفيذ مشاريع التنمية والاستثمارات في المجتمعات المحلية، وتأخير أو تعطيل مشاريع البنية التحتية الضرورية للنمو المستدام، مثل الطرق والمياه والكهرباء، نتيجة لإضعاف مساهمة المجتمع المدني ومشاركته في المشاريع التنموية الوطنية.
- أدت الاضطراب السياسية في السودان إلى تأخير الابتكار وتطبيق التقنيات الحديثة الجديدة في مجالات الاقتصاد البديل، وصعوبة بدء الأعمال الجديدة وتثبيط روح الريادة، واندلاع الصراعات بين الفئات المختلفة في المجتمع، وضعف التعاون والتضامن في المجتمعات، وتحجيم قدرتها على تحقيق التنمية البديلة بشكل فعال.
- التأثيرات السلبية في العلاقات الدولية، والتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات، والانعزال اقتصاديًّا، قلل من فرص التبادل التجاري والاستثمار الخارجي، وبالتالي تقليل الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وتقليل التمويل للابتكار والبحث والتطوير، ما يقلل من قدرة الدولة على التطور والتقدم الاقتصادي، وإمكانية تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة، وبالتالي ضعف الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وضعف مستوى التعاون والتضامن الاجتماعي.[37]

الخلاصة

يشهد العالم أزمات غذائية متتالية، وارتفاعًا حادًّا في الأسعار، وفقدانًا للتنوع البيولوجي، وأمراضًا، وتلوثًا في المياه والهواء، والاحترار العالمي، ونضوب الموارد، والضعف في النظم الصحية والغذائية العالمية، في ظل الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، وأصبحنا في حاجة إلى إحداث تغيير عميق يدخِل تحولًا هيكليًّا في نظم الأغذية الزراعية، ما يتطلب التركيز في التعاونيات الزراعية. وذلك لأنها تقوم على مفهوم السيادة الغذائية التي تؤكد على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الملائمين إيكولوجيًّا، والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية، وتعزيز النظم الغذائية المحلية كطريقة لمعالجة الجوع والفقر، وضمان السيادة الغذائية المستدامة، لأن الغذاء ليس حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان فحسب، بل يحمل، أيضًا، دلالات أخلاقية سياسية اجتماعية

37 ورشة الخبراء والقيادات التعاونية البريطانية، التعليم التعاوني في التعليم العالي، كلية التعاون البريطانية، مانشستر 2017/02/27.

لذلك يعتبر الاقتصاد البديل في السودان، ضرورة وجودية، للاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي، خاصة الزراعي المطري الرعوي التقليدي، لتأثر الاقتصاد البديل بعدم الاستقرار السياسي ما يعوق مسار التنمية المستدامة والابتكار، ويؤثر في الجهود المبذولة لتعزيز التعاونيات والمبادرات الاقتصادية البديلة التي تعتمد على المشاركة المجتمعية، وبالتالي إبطاء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإضعاف الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد البديل كوسيلة فاعلة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

وبالرغم من النجاحات التعاونية العالمية المُتنوعة، والمُتتالية والمُتزايدة اقتصاديا واجتماعيا، إلا أن التعاونيات السودانية كأحد أهم روافد الاقتصاد البديل (ومثلها التعاونيات في معظم الدول العربية) مازالت بعيدة عن هذا الواقع نتيجة للتحديات المُتعلقة بِالقصور في المفاهيم التعاونية الصحيحة وحصرها في القطاع الإعاشة وبصورة مشوهة. إلى جانب ضعف دور الدولة وتخلف السياسات الاقتصادية الكلية لِلحُكومات المتعاقبة كبلت التعاونيات وأضعفت دورها في تحقيق السلام والتنمية المستدامة والأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية

وذلك نتيجة لضعف اهتمام الدولة والحكومة (النظام السياسي الحاكم) بالتعاونيات، بالرغم من أن توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 المعتمدة عام 2002، توجه الدول الأعضاء إلى كيفية تعزيز وتطوير التعاونيات، وتشجيع تأسيسها ونموها بناءً على قيم التضامن، المساواة، الديمقراطية الذاتية، والمسؤولية الذاتية. التوصية تحث الحكومات على القيام بدورها تجاه التعاونيات، بتطوير إطار قانوني وسياسي يدعمها، يتضمن التشريعات والسياسات التي تعترف بدورها وتسهل نشاطها، والترويج للتدريب والتعليم في مجال التعاونيات، لضمان وجود إدارة تعاونية مؤهلة وفعالة ولتعزيز معرفة أعضاء التعاونيات والجمهور بالقيم والمزايا التعاونية

وتقدم التوصية إطارًا شاملًا إلى الحكومات لدعم وتنمية القطاع التعاوني كجزء حيوي من الاقتصاد الوطني وكأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتأكيد على أهمية دمج التعاونيات في السياسات الوطنية الأوسع نطاقًا التي تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كما تشجع التوصية الحكومات على تقديم الدعم المناسب للتعاونيات، بما في ذلك الدعم المالي، الفني والبحثي لتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق، ورغم ذلك لم تهتم معظم حكومات (الدول العربية) بهذه التوصية، وتم إهمالها وعدم ترجمتها على أرض الواقع.[38]

فكانت المحصلة أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلبًا في التعاونيات الزراعية الإنتاجية، وفي الجماعات المحلية التي تعتمد عليها، لتعثُّر التمويل وصعوبة الحصول عليه للتشغيل والتطوير، ولتراجع البنوك والمؤسسات المالية عن تقديم القروض أو الدعم المالي بسبب عدم اليقين السياسي والمخاطر المرتبطة بذلك. وتراجع الاستثمار في مجال الاقتصاد التعاوني الزراعي بشكل كبير، وضعفت جهود المستثمرين في القيام بأي تحركات جديدة في ظل الظروف غير المستقرة، فزادت التحديات التشغيلية التي تواجه التعاونيات الزراعية، مثل صعوبة الوصول إلى الأسواق وتعطيل حركة السلع والخدمات، في ظل تدهور البنية التحتية، مثل الطرق والمرافق اللوجستية والاتصالات، ما يجعل من الصعب على التعاونيات الزراعية تنفيذ أنشطتها بشكل فعال. [39]

38 الاقتصاد غير المهيكل، تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 2016.

39محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي وقصي همرور، التعاونيات استعراض واستبانة آفاق، أغسطس 2019.

شكل (1) تمويل صغار المنتجين «1% من التمويل يذهب لجملة 65% من المنتجين» (أبوبكر عمر 2023)

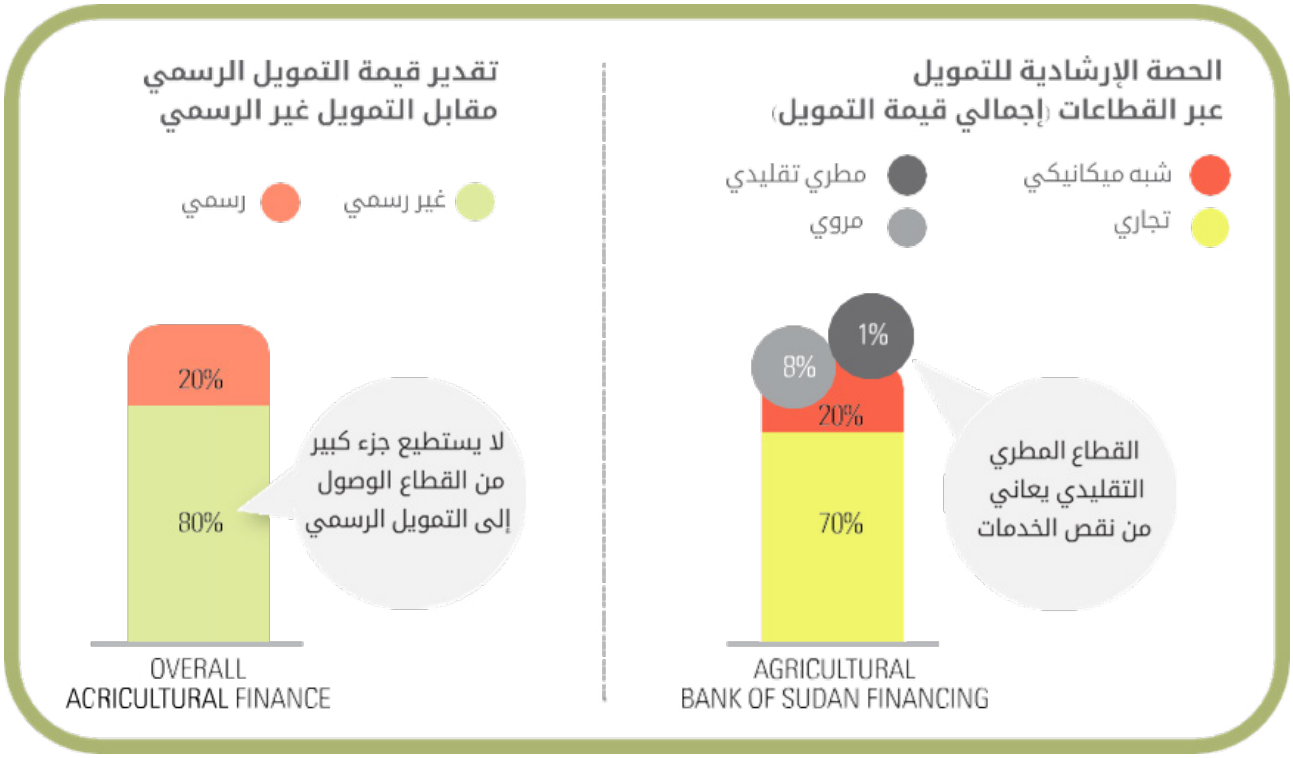

كل ذلك أضعف من دور المؤسسات الدولية لدعم التعاونيات خلال فترات الأزمات للحفاظ على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، وأضعف قدرات المنتجين الصغار بالقطاع الزراعي المطري التقليدي والقطاع الرعوي التقليدي، فتقلصت الإيرادات من المحاصيل الزراعية والمواشي، وانخفاض الدخل وتدهور مستوى المعيشة

وبذلك واجه المنتجون الصغار تحديات إنتاجية إضافية خلال فترات عدم الاستقرار السياسي، مثل نقص الحصص المائية ونقص السماد وتعطيل عمليات الري والزراعة بسبب الصراعات والأزمات الأمنية، بالإضافة إلى زيادة التكاليف الإنتاجية، وتكاليف الوقود أو الأسعار الزراعية أو التكاليف اللوجستية بسبب اضطرابات السوق والتوترات السياسية وبالتالي تأثر صغار المنتجين بعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق بسهولة، ما أثر في قدرتهم على بيع محاصيلهم وتحقيق الدخل المجزي.

وكانت الكارثة الحقيقية في إهمال التعاونيات الزراعية، فترك أهل الريف إنتاج الغذاء، هربًا من الجوع والمرض والاقتتال الأهلي، وقصدوا إلى تعدين الذهب، والنزوح خارج السودان، أو داخله نحو الخرطوم، حيث مارسوا المهن الهامشية مقابل الغذاء وبعض الخدمات الأساسية، ونمت الخرطوم حتى أوت قرابة ثلث سكان السودان، ووفرت لهم معظم سعراتهم الحرارية عبر القمح المستورد والمطحون في الخرطوم. كما مدت شبكات توزيع الدقيق والسكر نحو نقاط استخلاص الإنتاج الغذائي في الريف، حتى تعددت الأفران في قرى نائية لم يكن الخبز جزءًا من مائدتها في الماضي القريب، وبلغت كمية القمح المستورد ما يقارب 75% من إجمالي القمح المستهلك بالبلاد في عام 2021. (أبوبكر عمر 2023)

«الآن وفي عتمة الحرب، ثمت حقيقة واحدة لا يمكن إنكارها، أن أكثر من قرن تحت قهر نظام الجوع والخوف لم تفسد بذرة التعاون الأصيلة في الشعوب السودانية التي ظلت طوال تلك المدة في الخطوط الأمامية، في نفير طوارئ شعبي مستمر لتقديم المساعدة الممكنة وبعض المستحيلة. في استجابتهم الحالية للحرب انتشرت غرف الطوارئ في السودان، مستعينة بالخبرة التنظيمية المتراكمة والتي تكثفت في ثورة ديسمبر، كما طوعت قدرًا معتبرًا من التكنولوجيا العصرية في حشد وتنظيم وإدارة الموارد والعمليات، أنشأت غرف الطوارئ مطابخ مركزية لتوفير الطعام والشراب للمحتاجين، وحرست الأحياء، وشغلت بعض المستشفيات، وعملت على تسكين النازحين، وصيانة شبكات الكهرباء ومحطات المياه، ونشرت التقارير الشفافة بلا مَنٍّ ولا أذى.» (أبوبكر عمر 2024)

أثبتت التجربة التعاونية السودانية المقننة منذ 1948، الدور الحيوي للتعاونيات في تنمية سكان الريف بتعزيز الوعي وتوفير التدريب للريفيين حول مختلف جوانب الزراعة وإدارة الموارد وتسويق المنتجات، وتوفير الدورات التدريبية وورش العمل، إلى

جانب توفير الخدمات الأساسية مثل البذور المحسنة والأسمدة بأسعار معقولة، ما ساعد على تعزيز إنتاجية المنتجين وتحسين معيشتهم.

تتيح التعاونيات عبر نهجها الديمقراطي، من أسفل إلى أعلى في صنع واتخاذ القرار الاقتصادي، من الوصول بكفاءة إلى الأسواق من قبل المنتجين المحليين، ومن تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق الريفية، وتشكيل طريقة بديلة للإنتاج والاستهلاك في سياق عولمة الربح والاستبعاد والانخفاض في موارد رأس المال الاجتماعي، حيث تنتج التعاونيات أكثر من 75% من منتجات التجارة العادلة حول العالم. التعاونيات الزراعية تساعد في التقليل من حدة الفقر، عبر السيادة الغذائية داخل المجتمعات، وبالتركيز في إنتاج الغذاء من التجارة الحرة والإنتاج الصناعي الذي يقوده التصدير إلى الإنتاج الديمقراطي الذي يحدث مشاركة مجتمعية تعاونية، وبالتالي تقوية العلاقة بين المزارعين والأرض وتعزيز صمودهم واستدامة تعا ونياتهم

وبذلك تتيح التعاونية للمنتجين الريفيين المشاركة في صنع واتخاذ القرار بشكل مباشر، حيث يتمتعون بالحق في التصويت في الجمعيات العمومية واختيار مجلس الإدارة، والتعبير عن آرائهم واحتياجاتهم وتوجيه السياسات والبرامج التي تلبي تلك الاحتياجات، وبذلك تعزز التعاونيات التضامن الاجتماعي والتعاون بين الريفيين، ما يساعد في بناء مجتمعات أكثر قوة واستدامة. لقد أثبتت التجربة التعاونية السودانية، أثر عدم الاستقرار السياسي السلبي في دور ومساهمة التعاونيات في تفعيل الممارسة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في السودان، وبعثرة إمكانياتها الجماعية وإضعاف دورها في التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والسلام الإيجابي. (محمد الفاتح العتيبي 2024)[40]

وبذلك فقد السودان فرصًا وحقوقًا عالمية لنهضة وتنمية التعاونيات بسبب القرار السياسي الضعيف وتبنيه خطابًا معاديًا للتعاونيات، عكس كثير من الدول الإفريقية التي نهضت فيها التعاونيات بتبنيها لبرامج عالمية تتكيف مع الواقع الإفريقي واحتياجات الإنسان الإفريقي، مثل برنامج(2007-2011) COOP Africa الذي عزز من دور التعاونيات الإفريقية كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقليل من الفقر، بتوفير الدعم الفني وبناء قدرات التعاونيين والتعاونيات بمختلف أنواعها، من أجل بناء عالم أفضل

في السودان (والدول العربية) هناك ضرورة وجودية لمعالجة هذا القصور والضعف والتخلف، حتى تستطيع التعاونيات القيام بدورها الفعال كأحد أهم مكونات الاقتصاد البديل، ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى مشروع شارِك الذي يهدف إلى تنمية الأصول المجتمعية: البشرية، والاجتماعية، والمؤسسية، والمادية، والبيئية، والسياسية، والمالية. يستعين مشروع شارك على المخاطر أثناء رحلة التنمية هذه بإدارة المعرفة، والوصول، وحجم العمليات، ويتبع إستراتيجية الشراكات متعددة المستويات لحشد المعرفة الشعبية، والبحث العلمي، والتقنية الحديثة في سبيل إدارة مسألة تشبيك، وتعريف أدوار، وحفظ حقوق المشاركين بالتركيز في أنظمة الاكتفاء: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن

ولقد استثمرت فرق المشروع لأكثر من 7 سنوات في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتطوير مؤسسة شارك بشبكتها التي تضم أكثر من 5000 «ممكني مجتمع» وأكثر من 130 خبيرًا فنيًّا، وتطور شارك حاليًّا من نماذج عملها لتطلق النفير المؤسسي التعاوني بالإضافة إلى بنوك الغذاء، والصحة، والتعليم، والسكن

40 محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، الدروس المستفادة من تجربة السودان حول دور التعاونيات والتحديات التي تواجه الصراع في سوريا، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع التشاوري حول إعادة التفكير في المشاريع التعاونية في الزراعة بعد انتهاء الصراع في سوريا، بيروت، مقر الإسكوا 18-20 يونيو 2019

التوصيات

- تكوين آلية تنسيقية عبر مركز البدائل (مع أصحاب المصلحة والشركاء من القطاع الخاص والعام والمنظمات والهيئات المحلية والدولية) تكون أولى مهامها وضع نموذج مفاهيمي وإستراتيجية وطنية طارئة عابرة للحدود لوضع خطة عمل عادلة للقطاع التعاوني بوصف التعاونيات أداة عدالة اجتماعية ديمقراطية اشتراكية، تساهم عبر خبراتها المتراكمة واستدامتها عالميًّا، في تحويل الدعم الإنساني إلى دعم تنموي مستدام، لخدمة المجتمعات المحلية وبناء السلام الإيجابي وترسيخ الممارسة الديمقراطية، وتوفير الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية.

- دعم برامج التوعية والتثقيف والتدريب وبناء القدرات (المنظومة المعرفية التعاونية) والدورات التدريبية وضرورة البدء في إدخال الفكر التعاوني والتعاونيات في المناهج التعليمية في الجامعات والمراحل التعليمية المختلفة، وتكثيف الدورات التثقيفية والتدريبية خاصة للشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

- استيعاب المسرحين من الحركات المسلحة في «الدول العربية» التي تعاني من الصراعات والنزاعات المسلحة في تعاونيات إنتاجية خاصة في القطاع الزراعي المطري الرعوي التقليدي (تجربة السودان، ولاية غرب كردفان 2021 - 2023).

- يقوم مركز البدائل بتنظيم Round Table بتصميم وهيكلة منصة بنهج عمل لا مركزي عابر للحدود، يقوم بإدارة مسؤولياته أصحاب الكفاءة التقنية تحت مراقبة وتوجيه جميع المشتركين ووضع تصور علمي وعملي، لكيفية انتظام صغار المنتجين والمستهلكين في صيغ تعاونية لتكسبهم قدرة تفاوضية أعلى في مواجهة شح الموارد وسطوة رأس المال التجاري. وخلق منصة عمل مشتركة على المستوى القاعدي لإنبات الصيغة التنظيمية التعاونية القادرة على مقاومة الاستغلال ومقارعة نظام سوق الحبوب الموحد وهزيمته بتحرير غذاء السكان من قبضة الاستغلاليين، ومن براثن وقبضة قوى العرض والطلب لتحقق السيادة الغذائية ولصالح صغار منتجي الغذاء.

- ضرورة قيادة مركز البدائل لاهتمام الخبراء والمفكرين والمهتمين بالاقتصاد البديل، إلى جانب صناع القرار المحليين والدوليين بالتعاونيات في ظل الصراع المسلح القائم في السودان بوصفها قطاعًا اجتماعيًّا اقتصاديًّا، ديمقراطيًّا شعبيًّا مستقلًّا ذات تاريخ طويل مستدام. وذلك بالاستفادة من العلاقة التاريخية الواقعية والقوية بين مفاهيم وممارسات العمل التعاوني الديمقراطي وفقًا للقيم والمبادئ التعاونية العالمية والاهتمام بالمُشاركة الجماعية خاصة للشباب والمرأة، والحِرفيين والمزارعين والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين والمهجرين. وذلك لتحقيق السلام وأهداف التنمية المُستدامة والأمن الغذائي، بتفعيل التعاون ضِمن نظام إيكولوجي مع القطاع الخاص والعام، حيث أوضحت ديباجة دستور منظمة العمل الدولية (أنه لا يمكن إقامة السلام العالمي والدائم إلا إذا كان قائمًا على العدالة الاجتماعية).[41]

- تركيز مركز البدائل لإحداث تغيير في النظرة إلى التعاونيات كأحد أهم مكونات الاقتصاد البديل، وكمؤسسات ديمقراطية شعبية حرة، بعيدًا عن التفكير التقليدي باعتبارها شكلًا من أشكال الأعمال التجارية والاجتماعية اللائقة والقابلة للاستمرار، والتي تعمل على تنظيم المجتمعات المحلية والاقتصاد غير الرسمي وفقًا لاحتياجاتهم وقدراتهم على التكيف والمضي قدمًا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وذلك بنقلها للمجتمعات من تلقي الدعم الإعاشي والإغاثة إلى مجتمعات تنموية منتجة، تقدم الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب...إلخ، وتساهم في التخفيف من الفقر والتفاوت والتوزيع العادل ليكون النمو تشاركيًّا للجميع ولكل قطاعات الاقتصاد، هذا ما تصبو اليه هذه التوصيات.

41 منشورات منظمة العمل الدولية، «التعاونيات» مقتطف من البيان حول الهوية التعاونية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد الدولي للتعاونيات، 1995 منظمة العمل لدولية، مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى www.ilo.com

الفصل الثالث

الاقتصاد بين التمويل البديل أو البدائل التمويلية للنمط الحالي

وليد بسباس

مقدمة

تقف مسألة التمويل حجر عثرة أمام كلّ مشاريع الاقتصاد البديل الذي يطمح إلى أن يشتغل. هذا الإشكال ليس فقط إشكالًا عمليًّا يعترض من يخوض غمار التجارب البديلة، بل هو كذلك عائق حتى على مستوى التفكير، حيث صارت مقولات «الأزمة المالية» شائعة إلى درجة التبرير لبقاء الوضع على ما هو عليه. فنحن «دول فقيرة» ومن العادي إذن أن تعيش شعوبنا حالات الهشاشة على جميع المستويات: الصحية والغذائية والاجتماعية وغيرها من الحالات التي صارت تعترضنا يوميًّا. كلّ هذا مرتبط بتمثل للعملة كشيء يجب تحصيله، أي هو موجود سابقًا ويجب تحصيله مقابل عمل أو بضاعة ما، ما يخلق حالة من تصنيم للعملة (fétichisation).

يمكن أن نلخص هذا النمط في وضعية سهلة جدًّا: هناك من جهة مريض يذهب إلى المستشفى العمومي للعلاج لكن لا يجد طبيبًا لمداواته. من الجهة الأخرى، نجد متخرّجًا حديثًا من كلية الطب في وضعية عطالة عن العمل. لماذا لا تقوم الحكومة بانتداب هذا الطبيب لسدّ الشغور في المستشفى؟ لأنّ ليس لها الأموال اللازمة لذلك. يمكن أن ينسحب هذا المثال على قطاعات أخرى مثل التعليم، أو وضعيات أخرى مشابهة، تحديدًا في القطاع الفلاحي أين تتواجد الأرض ويتواجد المزارع لكنّه يعلم أنه إن قام بزراعة الأرض حبوبًا مثلًا فإنّ سعر شراء الحبوب الذي يحدّده السوق لن يغطّي تكاليفه

إن أردنا توصيفًا لهذه الوضعية فإنّه يمكن القول إنّ الجانبين النقدي والمحاسبي هما الطاغيان في الاقتصاد على حساب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. لأنّ السابق لأيّ عملية إنتاج أو أيّ نشاط اجتماعي، في هذا النمط، هو جمع المال اللازم لذلك. ويلعب المال إذن دور الوسيط بين الناس وفي علاقات الإنتاج. هذه الوضعية زادت تأزّمًا وتعقيدًا بعد انطلاق سياسات ما يسمّى التعديل الهيكلي في أغلب بلدان المنطقة العربية في الثمانينيات. هذه السياسات تمّ فرضها من صندوق النقد الدولي على إثر ما سمّي بأزمة الديون، وهي في الواقع أزمة عملة صعبة شهدتها أغلب بلدان الجنوب العالمي ومنها بلدان المنطقة العربية. هنا كذلك كان الإشكال عجز الدولة في تحصيل الأموال اللازمة لكن لا بعملتها، بل بعملات التجارة العالمية، وأساسًا وبالخصوص الدولار

وإن كان أحد الإشكالين حقيقيًّا -ونقصد هنا تحصيل العملة الصعبة-، فإنّ الإشكال الثاني -كما سنرى ذلك في هذه الورقة البحثية- هو إشكال وهميّ، إشكال رسخته في أذهاننا وطرق تفكيرنا عشرات السنوات من الهيمنة الليبرالية التي سيطرت على العالم منذ صعود النيوليبرالية في السبعينيات بقيادة ما يسمّى «مدرسة شيكاغو»[42]. إذن، عندما نتحدّث عن التمويل فإنّنا نتحدّث عن مستويين مختلفين: التمويل الخارجي، أي التمويل الذي يمكّننا من التواجد في الأسواق العالمية والحصول على بضائع وموادّ لا توجد لدينا ولا يمكننا إنتاجها، أي أساسًا العملة التي تمكننا من الولوج في التجارة العالمية. المستوى الثاني هو المستوى الوطني، أي بما له علاقة بالعملة الوطنية.

في هذا الإطار، تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات: أوّلها البحث في ماهيّة العملة، لأنّ تمثلنا لها يحكم وجوبًا تفكيرنا في البدائل الممكنة في اتجاه تضييق أفق الممكنات أو توسيعه. وسنحاول من خلال ذلك البحث في البدائل الممكنة فيما يخصّ التمويل الخارجي عبر البحث في بُنية النظام المالي العالمي، وفيما يخصّ التمويل الداخلي من خلال البحث في مفهوم السيادة النقدية وأخيرًا سنحاول التطرّق إلى مستوى ثالث وهو المحلّي للخوض في تجارب العملات المحليّة.

كيف تشتغل المنظومة النقدية؟

المدخل لإمكانية صياغة البدائل التمويلية هو فهم العملة وبالخصوص فهم طبيعتها الاجتماعية. في التمثل الجماعي للعملة، وإجابة على سؤال «من أين تأتي النقود»، تأتينا إجابات متعدّدة من قبيل «لا يتمّ خلق العملة إلّا عندما يقابلها ما يعادلها من الذهب» أو «يجب أن تقابل العملة ما يعادلها من الإنتاج» وغيرها من الإجابات العفوية المشابهة. هذا التمثل يمكن تلخيصه في أنّ النقود يجب أن تُناظر شيئًا ملموسًا ذا قيمة، ونجد أصول هذا التمثل لدى آدام سميث في مؤلّفه «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها»، حيث يُعيد ظهور العملة إلى المقايضة: ظهرت النقود لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين الناس، حيث كانت تجارتهم تتمّ أساسًا عبر المقايضة، ما شكّل عوائق «لوجستية».[43] كان الأمر مرتبطًا لدى آدام سميث بأنّ سعادة البشرية تكمن في أنّها كائنات تبادليّة وفي

42 مدرسة شيكاغو هي مدرسة فكرية في الاقتصاد تتبنى النظرية النيوكلاسيكية في الاقتصاد، وهي نظرية تؤمن بحرية السوق والنقداوية (monétarisme) وبمعاداتها السياسات الكينزية التي تمّ تبنّيها إبّان الحرب العالمية الثانية تقريبًا في جميع بلدان العالم.

43 Smith, Adam. *Recherches sur la Nature et les Causes de la Richesse des Nations*. 1776. Chapitre IV: De l'Origine et de l'Usage de la Monnaie.

انتشار التجارة بينهم. إلّا أن علماء الإنسية أتوا فيما بعد لينقضوا هذا المعتقد في أسطورة المقايضة: لم توجد المقايضة بتاتًا في أيٍّ من المجتمعات القديمة. بل أكثر من ذلك: لم توجد المقايضة إلّا في مجتمعات عرفت قبل ذلك المعاملات النقدية، ولم تذهب نحو المقايضة إلاّ نتيجة لشحّ طرق الدفع، أيّ النقود. يخبرنا كذلك ديفيد غرير في مؤلفه «الـ5000 سنة الأولى من الديون»[44] أنّ تاريخ النقود هو بالأساس تاريخ الديون، وأنّ الديون هي في جذور العلاقات الاجتماعية، ودليل ذلك أن المجتمعات الأولى كانت تشتغل بمبدأ الهبة والهبة المقابلة[45] وهو شكل من التداين المستمرّ داخل مجتمع ما، يؤسس لتواصل العلاقات داخله.

في المجتمعات الحديثة تغيب الثقة اللازمة بين الأفراد لتتواصل تلك النوعية من العلاقات نظرًا إلى تلاشي الروابط الاجتماعية، خصوصًا في التجمعات البشرية الكبرى. ما يعوّض اليوم تلك الثقة في الروابط الاجتماعية هو الثقة بالعملة، حيث إنّه من البديهي أن نتساءل ما قيمة الورقة النقدية المكتوب عليها مثلًا «50 دينارًا»؟ قيمتها هي في الثقة التي يضعها فيها المجتمع برمّته ويفرض قبولها بين الناس، وهذا القبول المشترك نفسه يعزز الثقة بها. هي إذن على قول «الاقتصاديين المُحبطين» مؤسسة اجتماعية «تُؤسس علاقة انتماء لأفراد مجموعة ما لهذه المجموعة برمّتها»[46]. لا نعجب إذن على أنّ حالات الفقر هي في نفس الوقت حالات إقصاء اجتماعي. ومن هنا تأتي ضرورة أن تُخلق العملة/النقود اللازمة لضمان إدماج جميع أفراد المجتمع.

لكن بما أنّها مؤسسة اجتماعية، فهي تخضع لموازين القوى الموجودة في مجتمع ما ولبناه الاقتصادية والاجتماعية. المجتمعات الحديثة سلّمت مسألة خلق العملة للمنظومات البنكية مع الإبقاء على طبيعتها كدَيْن. عملية خلق النقود/العملة تتمّ اليوم عبر القروض التي تُسديها المنظومة البنكية للاقتصاد، بقطع النظر عن مدى حريتها في إسداء تلك القروض من عدمها كميًّا ونوعيًّا، أي بقطع النظر عن استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، وهو ما سنتباحثه في الجزء المخصص للتمويل الداخلي. فخلافًا للمعتقد الرائج، فإنّ البنوك لا تُسدي قروضًا لحرفائها من مدّخرات حرفاء آخرين، بل هي تخلق العملة اللازمة لذلك. وعملية خلق العملة هذه أساسية في صيرورة الإنتاج، فهي التي تعطي الموارد اللازمة لتنطلق دورة الإنتاج، وخلق العملة هذا يصير من عدم! يقول الاقتصادي الماركسي علي القادري في هذا الصدد

> «ففي الاقتصاد الرأسمالي، ليست الحركة الاقتصادية هي التي تخلق الحركة المالية، بل الحركة المالية هي التي تضع الأرضية لتوسع السوق وتستبق الحركة الاقتصادية لتفتح المجال لها. زيادة عرض النقد من خلال عملية الائتمان يعني تحفيز الحركة الاقتصادية. فأنت تقترض حين تريد أن تبدأ مشروعًا، أي أن تحصل على الائتمان أولًا ثم تشغّل المال. فالرقعة النقدية هي التي تخلق الأرضية الأساسية للتوسع الاقتصادي. البنوك عمليًّا -بالامتيازات التي تكتسبها من البنك المركزي ومن خلال التجزئة المصرفية- قادرة على خلق النقد من لا شيء.»[47]

فلا وجود واقعي إذن لأسطورة ارتباط النقود بالذهب أو غير ذلك: تُخلق العملة لسدّ الاحتياجات. ويُسند العملة في قيمتها وفي تعاملنا بها قوى سياسية: ونتحدث هنا أساسًا عن الدولة التي تفرض رواج عملتها داخل حدودها الوطنية، كما نتحدث في المستوى العالمي عن أمريكا مثلًا التي لها مطلق الحرية في طبع الدولارات وضخها في الاقتصادات العالمية، والقوة السياسية التي تسند الدولار هنا هي من ناحية القوة العسكرية الأمريكية، ولكن كذلك المنظومة المالية العالمية... أي رأس المال في نهاية المطاف. ليس من مصلحة رأس المال أن يتمّ استبدال بالدولار أيّة آلية أخرى

من هنا يمكن أن يتحوّل السؤال من البحث عن تمويل بديل نحو تمويل يكون في مصلحة الشعوب. لأن السؤال المطروح ليس هل نحن بحاجة إلى التمويل أم لا؟ لأنّنا بحاجة إلى القروض في الداخل لتمويل المشاريع لتي يمكن إنجازها بموارد ذاتية بحتة (مثلًا إن وجد الرمل والأسمنت والحديد وقوّة العمل، فمن العبث ألاّ يتمّ تمويل المشروع المنسجم مع مصلحة الناس في بناء مدرسة أو مستشفى) ونحن بحاجة إلى التمويل الخارجي ما دمنا نحتاج إلى توريد الأساسيات (طاقة أو غذاء أو تجهيزات...)، السؤال المطروح هو إذن من يتحكم في هذا التمويل وبأيّ شروط يتم هذا التمويل: من يتحكّم في خلق العملة

44 Graeber, David. Debt, the First 5000 Years. Melville House, 2011. Chapter II: The Myth of Barter.

45 «الهبة والهبة المقابلة» هو مصطلح أنثروبولوجي وضعه مارسيل موس (Marcel Mauss) في كتابه «مقالة في الهبة» (1923). يصف نظام تبادل اجتماعي حيث يقدم الأفراد شيئًا إلى الآخرين مع التوقع الضمني أو الصريح بتلقي شيء مقابله لكن بطريقة مؤجلة في الزمن وبقيمة تختلف كميًّا أو نوعيًّا

46 Les Économistes Atterrés. La Monnaie, Un Enjeu Politique. Points, 2018. Chapitre I: La Nature de la Monnaie.

47 دعاء علي، شاكر جرار. المؤسسات الدولية والمديونية والحرب: مقابلة مع علي القادري. موقع حبر، 2019. bit.ly/3xrKDtw

أولا: التمويل الخارجي

للحديث عن التمويل الخارجي، يتوجب علينا بادئ الأمر أن نبحث في أسس المنظومة المالية العالمية. هي منظومة تأسست إبان الحرب العالمية الثانية في ما سمّي مؤتمر بريتون وودز حيث التقت أبرز القوى الاقتصادية العالمية الغربية لإيجاد آليات تؤسس للمبادلات التجارية العالمية، وسنرى من خلال ذلك أنّ أزمة التمويل الخارجي لبلدان الجنوب عامة وبلدان المنطقة العربية خاصة تعود جذورها إلى هذه المنظومة.[48]

1. أسس النظام المالي العالمي

تمّ إنشاء أسس النظام المالي العالمي الحديث في مؤتمر بريتون وودز في جويلية 1944 بالولايات المتحدة. جمع هذا المؤتمر 44 دولة من الحلفاء ومعهم الاتحاد السوفييتي، وكان هذا المؤتمر يهدف إلى إيجاد حلول لمنظومة الدفوعات العالمية لتجاوز منظومة معيار الذهب، والتي كانت من أهم أسباب انتشار الأزمة الاقتصادية والمالية نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات في جميع بلدان العالم. وكان سبب استشراء الأزمة هو محاولة جميع البلدان الخروج من الأزمة عبر عمليات تخفيض لقيمة عملاتهم لتحفيز صادراتهم، لكن بما إنّ جميع البلدان سلكت نفس الطريق، فكان ذلك بمثابة السباق نحو القاع ولم ينتج سوى الانكماش والأزمة في جميع البلدان. كذلك تسببت الأزمة في انهيار تام لمنظومة معيار الذهب التي كانت تحكم المبادلات العالمية

من هنا أتت ضرورة إحداث منظومة دفوعات مالية عالمية تضمن الحد الأدنى من التنسيق بين جميع البلدان، وكان ذلك هو الهدف من مؤتمر بريتون وودز. طُرحت في ذلك المؤتمر وجهتا نظر لتنظيم الدفوعات المالية: وجهة نظر الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز[49] ووجهة النظر الأمريكية التي يحملها مستشار الخزينة هاري وايت. كلاهما يشتركان في أنّه لا مجال لتجاوز مخلفات الحرب الكارثية إلا عبر العملة والثانية أنه من دون قواعد مالية دولية متفق عليها، فإن تضارب المصالح بين الدول سيحتدم ولن يكون هناك تسوية في ظل منظومة لا-تدخل (Laisser-faire).[50] ومن هنا أتت فكرة اعتماد عملة احتياطية عالمية، تكون من ناحية خزان قيمة (Réserve de valeur) ومن ناحية أخرى تسهل عمليات الدفوعات. تمثلت الرؤية الأولى في إنشاء عملة احتياطية دولية سمّيت «بانكور». لم تكن هذه العملة لتعويض العملات الوطنية للبلدان، بل لتستعمل في المبادلات التجارية العالمية ويمكن أن تستعمل كذلك كعملة احتياط. وتقوم المنظومة التي اقترحها كينز على مؤسسة دولية تُقرض البلدان المحتاجة للتمويل وتنظم التدفقات المالية على أساس متناظر: تُعاقب البلدان التي تشكو عجزًا في ميزان الدفوعات[51] لكن تُعاقب كذلك البلدان التي تشهد فائضًا كبيرا بما إنّها بهذه الطريقة لا تلعب لعبة السوق العالمية. أما النظرة الثانية -أي الأمريكية- فتقوم على أساس أن يكون الدولار هو عملة التبادلات العالمية

لكن، وبما إنّ القرار يخضع لا للوجاهة الاقتصادية أو المصلحة العامة، بل أوّلًا وقبل كل شيء لموازين القوى السياسية، فقد تمّ الاختيار على المقترح الأمريكي وتمّ معه إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم التدفقات المالية بين الدول والبنك العالمي لتمويل ما يسمّى مشاريع التنمية. تواصل هذا الأمر حتى نهاية الستينيات على أساس الوعد الأمريكي بتحويل كلّ الدولارات التي يتم التقدم بها إليها إلى ما يقابلها من الذهب (35 دولار للأونصة) وكذلك على أساس أسعار صرف قارة لجميع العملات. وقد قامت الولايات المتحدة بضخ السيولة اللازمة بعدها في إطار برنامج مارشال[52] لكي توفر للعالم أدوات الدفع اللازمة للتجارة

48 لمزيد التعمّق في المواضيع المطروحة في هذا الجزء، انظر/ي:

Aglietta, Michel. La Monnaie, Entre Dette et Souveraineté. Odile Jacob, 2016.

49 جون ماينارد كينز، 1883-1946، هو اقتصادي بريطاني اشتهر بنظرية الاقتصاد الكلّي التي أنشأها والتي حملت اسمه (الكينزية)، وهي في جوهرها تدعو إلى تدخل الدولة بدعم الطلب عبر برامج استثمارات تموّلها بالتداين -أي خلق العملة اللازمة- في فترات الأزمات وبصفة عامة يدعو إلى اعتماد سياسات الطلب والتي من شأنها دعم الاستثمار الخاص

50 ميشال أقليبتا، المرجع أعلاه، ص342.

51 ميزان الدفوعات هو المؤشر الذي يحتسب الفارق بين التدفقات المالية الداخلة لاقتصاد ما والتدفقات الخارجة منه.

52 برنامج مارشال هو برنامج تمّ على أساسه إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتقدّر المبالغ المدفوعة -أساسًا في شكل هبات- بـ16.5 مليار دولار، أي ما يعادل 173 مليار دولار سنة 2020.

العالمية. إلّا أنّ هذا الأمر لم يدم طويلًا حيث إنّ الدولارات تكدّست بشكل لم يكن في الإمكان معها تحويل جميع الدولارات إلى ذهب، وهو ما بدأ في خلق أزمة ثقة بالدولار أدّت إلى بداية اختلال في منظومة أسعار الصرف القارة. هذه الاختلالات كانت متوقعة ومعروفة باسم «معضلة تريفين» (Dilemme de Triffin) حيث إنّه، حسب هذا المفهوم، من المستحيل أي يتحقق التوازن بين الشروط اللازمة في عملة الاحتياط العالمية (أن تكون حاملة للقيمة ومتوفرة بالشكل الكافي كأداة دفع) والسياسة النقدية للدولة التي تُصدر هذه العملة

انتهت هذه الفترة، أي فترة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (Convertibilité-Or) سنة 1971 عندما وضع ريتشارد نيكسون حدًّا لهذه الإمكانية. لكن في المقابل تمّ الاتفاق مع السعودية ألّا يتمّ تداول البترول إلّا بالدولار. ومن هنا تحوّلنا من مرحلة استناد الدولار إلى قيمة ملموسة إلى مرحلة استناد الدولار فقط إلى الاستناد لاتفاقات مفروضة بالقوة السياسية وأحيانًا حتى العسكرية، ومن هنا بدأنا الحديث عن البترو-دولار. ودخل العالم فترة تقلّبات تواصلت مع الأزمتين البترولّيتين في 1973 و1979، بارتفاع حاد للتضخم -مع ارتفاع أسعار البترول- وحالة ركود اقتصادية عالمية وارتهان للسياسة النقدية الأمريكية تجسّدت بوضوح في صدمة فولكر[53]، باسم رئيس الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي، والذي رفع نسب الفائدة الأمريكية من معدّل 11% قبل 1979 إلى 20% سنة 1981. وهذا ما تسبّب مباشرة في ما سمّي أزمة الديون في بلدان الجنوب.

2. في جذور «أزمة الديون» ومخلّفاتها

كانت عشرية الستينيات عشرية التنمية ومحاولات اللحاق بامتياز في مجمل البلدان العربية، حيث ترك الاستعمار المباشر تلك المجتمعات في حالات يرثى لها على المستوى الصحي والتعليمي والبنية التحتية بصفة عامة. فقد كان مثلًا أمل الحياة عند الولادة[54] يبلغ 42 سنة في المغرب و44 سنة في تونس و45.3 سنة في مصر سنة 1960 بينما كان 70 سنة في فرنسا و71.1 سنة في المملكة المتحدة. كما كانت مثلًا نسبة الأمية في تونس عند خروج الاستعمار الفرنسي 84% سنة 1956[55]. كما كانت أغلب صادرات دول الجنوب إما من المنتوجات الزراعية أو المنجمية (98% من مجمل صادرات الدولة التونسية سنة 1959[56]). إذن كانت بلدان الجنوب في حاجة إلى استثمارات كبيرة من أجل «اللحاق»، استثمارات في البنية التحتية واستثمارات لبعث نواة صناعات وطنية في إطار ما سميّ سياسة استبدال الواردات. كلّ تلك الاستثمارات كانت في حاجة إلى تمويل خارجي لشراء المعدات والتقنيات اللازمة لذلك.

مكّنت دول الشمال والمؤسسات المالية بلدان الجنوب من التمويلات اللازمة لانتهاج سياسات التنمية هذه والقيام بأشغال البنية التحتية وبعث قطاعات صناعية نشيطة مكّنت هذه البلدان من القيام بخطوات كبيرة مكّنتها من أن تكون، مع بعضها، قوّة وازنة في العالم في إطار ما سمّي بدول عدم الانحياز، أو «مجموعة الـ77». حيث بلغت تمويلات المؤسسات البنكية الخاصة لبلدان الجنوب سنة 1970 مجموع 36 مليار دولار[57] وتمويلات مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي ومختلف فروعهم الإقليمية) مجموع 8 مليارات دولار ومختلف بلدان الشمال (الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وغيرها) 26 مليار دولار في نفس السنة ليكون مجموع مديونية بلدان الجنوب تجاه الشمال 70 مليار دولار. لم تكن هذه التمويلات من منطلق الإنسانية أو التعويض لفترة الاستعمار وغيرها من المشاعر الجميلة، بل كانت من زاوية مصلحة اقتصادية وجغرافيا سياسية بحتة. فقد عملت الولايات المتحدة طوال فترة الستينيات أن تبقى الدولارات في أوروبا ولا يتمّ تحويلها إلى ذهب، فتكدّست تلك الدولارات لدى تلك البلدان وبنوكها الخاصة وكان من اللازم أن يجدوا لها منافذ يراكمون فيها الربح، وكانت بلدان الجنوب

53 بول فولكلر (Paul Volckler، 1927--2019)، رئيس الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي من 1979 إلى 1987.

54 أرقام البنك الدولي.

55 Tarifa, Chadli. *L'enseignement du premier et du second degré en Tunisie.* Population, 26ème année, n°1, 1971, pp 149-180.

56 تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 1959.

57 أرقام مديونية بلدان الجنوب تجاه البنوك الخاصة ومؤسسات التمويل الدولية وبلدان الشمال مأخوذة من:
Millet, Damien & Toussaint, Éric. *65 Questions/ 65 Réponses sur la Dette, le FMI et la Banque Mondiale.* CADTM, 2011.

منفذًا مناسبًا نظرًا إلى حاجتهم لهذه التمويلات[58]. من ناحية أخرى، وبوجود الخطر السوفييتي، كان من الضروري بالنسبة إلى بلدان الغرب الرأسمالي (أو ما يسمّى جزافًا «العالم الحر) أن يسايروا رغبة دول الجنوب في انتهاج سياسات تنموية دون الوقوع في «فخ الشيوعية». وكانت إذن تلك التمويلات في إطار مشروط سياسيًّا مع الحفاظ على اليد العليا في نوعية المشاريع المزمع تنفيذها.[59] أمّا البلدان التي رفضت هذا التمويل المشروط وأرادت انتهاج سياسات تنموية مستقلة فإنّها تعرّضت للتدخل الإمبريالي المباشر (غانا، الكونغو، الغابون، كوبا، الشيلي، الكاميرون، التشاد، سان دومينجو، التوغو، إندونيسيا...)

مثلت عشرية السبعينيات من القرن العشرين منعرجًا في مسار البلدان النامية. فقد تسبّب فك ارتباط الدولار بالذهب ثم الأزمة البترولية الأولى والثانية حالة من التضخم على المستوى العالمي مع ركود في اقتصادات بلدان الشمال. فتسبب هذا في نقص في تدفقات الاستثمار نحو بلدان الجنوب مثلها مثل وارداتها من هاته البلدان، فانخفضت إيرادات بلدان الجنوب من العملة الصعبة وعوّضتها بالتداين الخارجي. فبلغ حجم القروض التي أسندت إلى بلدان الجنوب من البنوك الخاصة 380 مليار دولار سنة 1980 و58 مليار دولار من مؤسسات التمويل الدولية و103 مليار دولار من القروض المباشرة من دول الشمال، لتبلغ مديونية بلدان الجنوب تجاه الشمال مبلغًا جماليا بـ540 مليار دولار في نفس تلك السنة.[60] إلّا أنّ الترفيع المباغت والكبير في نسب الفائدة من الفيديرالي الأمريكي تسبب في توجه جميع الرساميل إلى السوق الأمريكية ليستغلوا نسبة الفائدة المرتفعة وتحقيق أكبر فائض ممكن. هذا أدّى إلى شحّ الأموال الموجهة نحو إقراض بلدان الجنوب. وقد أغلق الفخ بذلك على بلدان الجنوب: انتقلنا من فترة كان فيها التداين سهلًا، ما مكّنها من تمويل ما سمّي بسياسات اللحاق وكانت الديون آنذاك تستعمل لخلاص الديون القديمة والقيام بالاستثمارات الجديدة، وصلنا إلى فترة أغلق فيها باب التداين، وهذا ما أدّى ميكانيكيًّا إلى أزمة في العملة الصعبة كان تمظهرها الأساسي كأزمة ديون. بعدها تدخل صندوق النقد الدولي «لإنقاذ» البلدان التي طالتها أزمة الديون بإقراضها مقابل تنفيذ برامج ما سميّ بالتعديل الهيكلي، وهي برامج هدفها من ناحية لبرلة الاقتصادات والدفع نحو خوصصة أوسع قطاعات ممكنة وتحرير التجارة الخارجية ومن ناحية أخرى تقليص الطلب في هاته البلدان عبر سياسة انكماش مالي تقودها البنوك المركزية لهاته البلدان. بطبيعة الحال لم تتحسّن الوضعية وبقيت هاته البلدان تقع بصفة دورية في أزمات للعملة الصعبة، ينقذها على إثرها صندوق النقد بمزيد من القروض ومزيد من «الإصلاحات». لكنّها دوّامة بلا نهاية. فبلدان الجنوب هي في حالة تبادل غير متكافئ مع بلدان الشمال. من ناحية لأن اقتصادات الجنوب تمّ تسخيرها منذ الفترة الاستعمارية لتلبية حاجيات الشمال (الثورات المنجمية، الزراعة، الطاقة الشمسية اليوم...)، لتكون هذه الاقتصادات مصدّرة لموادّ أولية رخيصة الثمن وموّردة للأساسيات (من طاقة وحبوب) والتجهيزات وأبسط المواد الاستهلاكية. حيث إنّ قيمة العمل والموارد منخفضة مقارنة ببلدان الشمال. حيث مثلًا يُدفع لمهندس تونسي يشتغل في تونس لدى شركة مناولة لشركة أوروبية، يدفع له مبلغ 500 يورو تقريبًا لنفس العمل الذي يقوم به نظيره في الشركة الأم في باريس الذي يتقاضى عنه 3000 يورو كأقل تقدير. هنا فإنّ التبادل غير المتكافئ في هذه الوضعية كلّف الدولة التونسية مبلغ 2500 يورو شهريًّا. بهذه الطريقة تُسلب بلدان الجنوب سنويًّا 2200 مليار دولار، أو ما يعادل 9% من ناتجها الداخلي الخام. ويتمّ تقدير هذا النهب طوال الفترة الفاصلة بين 1960 و2018 بمبلغ جملي يُقدّر بـ62000 مليار دولار (الأسعار القارة لسنة 2011) وما تقدّر كلفته بـ152000 مليار دولار إن نظرنا إلى النمو المفقود.[61]

3. التمويل الخارجي والبدائل الممكنة اليوم: حقوق السحب الخاصّة كعملة احتياط عالمية

ما يمكن أن نستخلصه أن عجز موازين الدفوعات لبلدان الجنوب هو عجز هيكلي تعود جذوره إلى حقبة الاستعمار المباشر. هذا الاستعمار متواصل اليوم بأدوات اقتصادية بحتة لكنه بقي مدعومًا بالأداة العسكرية في كلّ مرة أرادت إحدى الدول الانعتاق

58 نفس المرجع.

59 نفس المرجع.

60 نفس المرجع.

61 Hickel, Jason et al. P*lunder in the Post-Colonial Era: Quantifying Drain from the Global South Through Unequal Exchange, 1960-2018.* New Political Economy, 2021.

من السيطرة الإمبريالية بانتهاج سياسات مستقلة. وما نعيشه اليوم من تتالي الأزمات، ثم قروض الصندوق ،ثم الإصلاحات ماهي إلاّ دوّامة بلا نهاية. غير أنّ منظومة التداين الخارجي اليوم مختلفة بعض الشيء عمّا كانت عليه في الستينيات وما عُبّر عنه بفترة اللحاق. كانت آنذاك الديون تُوجه نحو مشاريع استثمارية في التصنيع وفي البنية التحتية، فمثلًا أنجزت الدولة التونسية عدّة مشاريع تصنيعية (مصنع السكر، مصنع التكرير، مصنع الفولاذ، مصنع الورق وغيرها...) وكذلك مشاريع البنية التحتية، وكان الأمر ممكنًا لأنّ بلدان الشمال كانت في وفاق ضمني مع بلدان الجنوب: التمويل مقابل الاصطفاف. والبلدان التي خرجت عن هذا الوفاق تمّ عقابها بشدّة. بعد السبعينيات وتغيّر موازين القوى في العالم وصار عالمًا أحادي الأقطاب، فإنّ أسباب ذلك الوفاق انتفت، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، فإنّ الإملاءات التي فُرضت على بلدان الجنوب صارت تمنعها من الاستثمار لتلك زمام المبادرة للقطاع الخاص، حسب قولهم. وفي الواقع كانت فقط تعلّة لمزيد توسّع رأس المال وخلق حالة من الهشاشة من أجل أن ترخص اليد العاملة وتتحسّن شروط استغلالها الفاحش. في نفس الوقت، بقيت دول الجنوب في حاجة إلى التمويل الخارجي لا من أجل بعث مشاريع استثمارية في صالح الشعوب، بل من أجل سدّ العجز في موازين دفوعاتها بما إنّ اقتصادات هذه البلدان تشهد اختلالًا هيكليًّا. فنرى مثلًا لهفة نحو القروض التي تسديها المؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي ووكالات التعاون للبلدان الأوروبية: فنرى مثلًا في تونس قرضًا أوروبيًّا من أجل ترميم طريق في قرية نائية في تونس. بطبيعة الحال، الدولة لا تحتاج إلى العملة الصعبة لإنجاز هذا الطريق، لكنّها بحاجة إلى العملة الصعبة![62]

بناء على ما سبق، فإنّ البدائل المتعلّقة بالتمويل الخارجي هي أوّلًا وبالأساس بدائل في مستوى قرار التمويل وشروطه، وهي وجوبًا بدائل جماعية تشترك في فرضها جميع البلدان المتضرّرة من المنظومة المالية العالمية الحالية. لا خلاص دون وحدة اقتصادية وسياسية بين مجموعات من البلدان، إقليمية، قارية، أو بكل بساطة بين بلدان تشترك القوى الحاكمة فيها نفس التحليل الجذري للوضعية العالمية ونفس الإرادة السياسية القوية لتغييرها. وقد جرّب هذا للأسف القائد الثوري توماس سانكارا في القمة الإفريقية سنة 1987 وقد قال حرفيًّا: «إن بقيت بوركينا فاسو وحدها في موقفها بإلغاء الديون، فإنّي لن أكون بينكم السنة المقبلة».. وذلك ما حصل ودفع سانكارا ثمن إرادته السياسية في تجميع قوى إقليمية لمواجهة الهيمنة الإمبريالية بحياته. هذا لا يعني أنّ إمكانية الذهاب نحو البدائل غير ممكنة، بل يعني على الأقل أنّ هذه البدائل تستوجب خلق موازين قوى مواتية. تتعدّد البدائل الممكنة، فيمكن مثلًا إلغاء الديون مع إمكانية اللعب على ورقة الضغط المتمثلة في التدقيق مثل ما قامت به الإكوادور في سنوات الألفين حيث نجحت في إلغاء 7 مليارات دولار من ديونها الخارجية.[63] لكن هذه الطريق محدودة على قول الاقتصادي التونسي فاضل قبوب، حيث أنّ إلغاء الديون لا يكفي في ظل تواصل البُنى الاقتصادية على ما هي من تبعية غذائية وطاقية وصناعية ويجب أن يرافقه تمويل مُعتبر للقيام بالاستثمارات اللازمة لذلك.[64] كما يمكن أن تلعب بلدان الجنوب على التناقضات الممكنة بين بلدان الشمال ومجموعة البريكس، ويصل البعض حتى إلى القول بأنّ البريكس ستنقذنا من براثن الهيمنة الإمبريالية. إلاّ أنّ هذا ليس بالأمر الهيّن نظرًا إلى التركيبة الهجينة لهذه المجموعة والتي تمنع عنها هيكليًّا إمكانية أن تطرح على نفسها قلب النظام العالمي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنّ معاملات بنك البريكس هي أساسًا بالدولار ولا يرى بعض المحلّلين في البريكس سوى آلية بالنسبة إلى الصين لتستثمر مدخراتها الدولارية في دعم تأثيرها السياسي والاقتصادي في العالم وخصوصًا بلدان الجنوب التي تزخر بالثروات المنجمية اللازمة للقيام بانتقالها الطاقي.[65]

وهنا مربط الفرس: بناء على ما سبق، لا بديل جذري ممكن دون التفكير في إيجاد بديل للدولار. لأنّ المسألة ليست في التداين من عدمه، بما إنّنا في اقتصادات نقدية وكما قال علي القادري، من الضروري أن تستبق الحركة النقدية الحركة الاقتصادية

62 انظر/ي مثلًا تطوّر منوال التداين التونسي من الستينيات حتى اليوم في:
بسباس، وليد. تونس: الديون والثورة... حصاد عشرية الإفقار النيوليبرالي. أصوات الكوكب الأخرى، العدد الأوّل، أكتوبر 2023، ص27-37.

63 Toussaint, Éric. *Équateur: Les Résistances aux Politiques Voulues par la Banque Mondiale, le FMI et les autres Créanciers entre 2007 et 2011*. Série: Équateur, Avancées et Limites des Résistances Aux Politiques Voulues par la Banque Mondiale, le FMI et les Autres Créanciers. CADTM, 2021. bit.ly/3Q1CYZm

64 Kaboub, Fadhel. *Debt Cancellation alone is not enough. The London Accords of 1953 & The Marshall Plan*. Global South Perspectives, 2023. bit.ly/4cVHKkW

65 من أجل تحليل أعمق حول البريكس:
Ross, Andrew G. *Will BRICS Expansion Finally End Western Economic and Geopolitical Dominance?* Geopolitical Monitor, 2024. bit.ly/3xLgHIU
Lambert, Renaud et Plihon, Dominique. *Est-ce Vraiment la Fin du Dollar?* Le Monde Diplomatique, Novembre 2023.

بتوسيع الرقعة المالية للاقتصاد. والتمويل الضروري يجب أن يكون مناسبًا للمشاريع المزمع القيام بها، وهي غالبًا ما تتطلّب معدّات وتقنيات لا يمكن إنتاجها محليًّا بالنسبة إلى جميع البلدان. هذا البديل يجب أن يحرّر البلدان من هاجس توجيه اقتصاداتها نحو التصدير لتحصيل العملة الصعبة، بل بالعكس يجب أن تتواجد هناك عملة تبادل عالمية لا يخضع قرارها لمنطق السوق، بل لمصلحة الشعوب أوّلًا وأخيرًا. الإشكال الجوهري بالنسبة إلى الدولار هو أنّه عملة دولة بعينها ويخضع إذن خلقه وتوزيعه حسب البلدان وحسب المناطق أوّلًا وقبل كلّ شيء للمصالح المباشرة و/أو الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، أي في نهاية المطاف لمصالح رأس المال.

إذن، فالحلّ الأمثل والجذري والقادر على فتح المجال لقلب النظام الاقتصادي العالمي لأن يشتغل في صالح الشعوب هو تجاوز الدولار (Dédollarisation)، وتأسيس عملة عالمية بديلة، ليست عملة أيّ دولة بعينها ويخضع قرار خلقها للمصلحة الجماعية لجميع شعوب العالم. هذا المقترح ليس بدعة، بل هو بعينه المقترح الذي تقدّم به الاقتصادي جون مينارد كينز في مؤتمر بريتون وودس بإنشاء عملة احتياطية عالمية -البانكور (Bancor)- تكون عملة المبادلات التجارية بين جميع البلدان. وتكون إدارة خلق هذه العملة في إطار اتفاقيات جماعية تضمن حقوق جميع الشعوب تتجسّد في مؤسسة دولية تكون الضامن لهذه الاتفاقات وتلعب في نفس الوقت دور المُقرض الأخير. وهي وضعية على نقيض الوضعية التي نعيشها اليوم: عملة احتياطية عالمية تابعة لدولة واحدة تتحكّم في خلق هاته العملة وتتحكم في نفس الوقت في المؤسسة التي من المفروض أن تكون المؤسسة التعديلية (صندوق النقد الدولي)

كذلك، لسنا نتحدّث من فراغ: فقد تمّ إنشاء آلية نقدية يمكن أن تلعب دور عملة الاحتياط العالمية، وهي حقوق السحب الخاصة (انظر الإطار أدناه) -Special Drawing Rights (SDR). هي آلية أنشأها صندوق النقد الدولي نهاية الستينيات حين احتدام أزمة الدولار وبداية الضغوطات على أسعار صرف العملات مع فقدان الثقة بالدولار وقدرة الولايات المتحدة على استبداله بما يعادله من الذهب. وهي عبارة عن أصول احتياطية يصدرها صندوق النقد الدولي (يمكن تشبيهها بالذهب) ليعزز مخزون العملة الصعبة للبلدان المشاركة فيه.

ما هي حقوق السحب الخاصة؟[66]

- حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية تم إنشاؤها من قبل صندوق النقد الدولي يمكن للدول استخدامها كوسيلة للتبادل. تستند قيمتها إلى وعد من جميع أعضاء صندوق النقد الدولي بأنه عندما تحتاج الدولة إلى العملة الصعبة، يمكنها استبدال بحقوق السحب الخاصة بها هذه العملة. يتم توفير كمية العملة الصعبة بشكل طوعي من قبل عضو آخر في صندوق النقد الدولي، الذي سيأخذها من احتياطاته
- تستند قيمة حقوق السحب الخاصة إلى سلة من خمس عملات: الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني البريطاني ومنذ عام 2016، اليوان الصيني. يتم تحديد هذه القيمة يوميًّا من قبل صندوق النقد الدولي على أساس هذه العملات الخمس وأسعار صرفها السوقية اليومية
- تعمل حقوق السحب الخاصة كخط ائتماني آلي متاح لجميع الدول بغض النظر عن مستوى دخلها. إنها لا تولد ديونًا كبيرة لأن الدول ملزمة بسداد فقط الفائدة على حقوق السحب الخاصة المخصصة التي تستخدمها، وليس حجم القرض الأصلي (الرئيسي).
- حقوق السحب الخاصة هي واحدة من أكثر الطرق الجدية والآمنة والموثوقة لتعزيز احتياطيات البلد. بالمقارنة مع القروض أو المنح التي قد تأتي بشروط مرتبطة وتأثيرات جيوسياسية أو أسعار فائدة مرتفعة، تأتي تخصيصات حقوق السحب الخاصة بتكلفة منخفضة وبدون شروط، ما يتيح للبلدان استخدام جزء من التخصيص لأغراض الميزانية، أو لتقليل الدَّين العام، أو لتعزيز الاحتياطيات ،أو لمنع هروب رؤوس الأموال

66 The Bretton Woods Project. Reconceptualizing SDRs as a tool for development finance. October 2023.

إلَّا أنّه لا تزال هناك بعض العراقيل لكي يمكن لنا أن تعتبر أن حقوق السحب الخاصة كعملة احتياطية عالمية بأتمّ معنى الكلمة. أوّلًا: حقوق السحب الخاصة يتمّ رصدها حسب حجم المساهمة في صندوق النقد الدولي، وبهذا فإنّ من يحتاج حقًّا لهذه الآلية هم من يتحصّلون على أقل نصيب منها. ثانيًا لأنّ عملية رصد حقوق السحب الخاصة تستوجب موافقة من يمتلك 85% من مجموع المساهمات على الأقل، وهو ما يعطي عمليًّا حق الفيتو في ذلك للولايات المتحدة التي تستحوذ على 17% من المساهمات في صندوق النقد الدولي. صعوبة تحقيق الإجماع هذه تؤثر حتى في المبالغ التي يتمّ رصدها في شكل حقوق سحب، حيث إنّ عملية الإصدار الأخيرة التي صارت لمجابهة مخلّفات جائحة كورونا لم تبلغ سوى 650 مليار دولار بينما كان العالم في حاجة إلى مبلغ يقدّر بـ2500 مليار دولار. تمّ الاكتفاء بهذا المبلغ لأنّه يناسب الحدّ الأقصى ممّا سمحت به الولايات المتحدة لكي لا تمرّ عمليّة الإصدار هذه عبر الكونغرس. أخيرًا فإنّ عمليّة الإصدار لا تخضع لإجراءات آلية وسريعة لكي تستجيب حقًّا للحالات الاستعجالية التي يعيشها العالم أو تعيشها بعض الدول. فمثلًا استغرقت الموافقة على عملية الإصدار الأخيرة 17 شهرًا بعد انطلاق جائحة كورونا.[67]

إذن، من أجل أن تستجيب حقًّا آلية حقوق السحب الخاصّة لمعايير عملة احتياطية عالمية في خدمة الشعوب، يجب أن تتغيّر تراتيب إصدارها في اتجاه تلافي هذه النواقص. يجب إذن أن يكون إصدارها حسب قراءة موضوعية للحالات لا خاضعًا لموازين القوى السياسية كما طالب بذلك وزراء المالية والاقتصاد الأفارقة المجتمعون بشرم الشيخ في ماي 2023[68] ويجب أن تكون آلية القرار حقًّا ديمقراطيًّا لكي تستجيب لحاجيات الشعوب لا لحاجيات رأس المال. كذلك يجب أن تكون متناسبة مع احتياجات البلدان التي تعاني حقًّا من اختلالات في موازين دفوعاتها وبالمبالغ اللازمة لتلافي الصعوبات مثلما ساند ذلك المجلس الاستشاري عالي المستوى حول تعددية الأطراف التابع للأمم المتحدة.[69] وأخيرًا يجب أن يتمّ تطوير إجراءات أخذ القرار فيما يتعلّق بإصدار حقوق السحب الخاصة لتكون أكثر آلية في حال وقوع صدمات -مثل الجائحة- أو لدفع سياسات مضادّة للدورة الاقتصادية (Contracycliques)، وهذا ما أكّد عليه تقرير للأمين العام للأمم المتحدة حول التنمية والنظام المالي العالمي صدر في 2023.[70]

كما نرى، فإن حقوق السحب الخاصة تمثّل حلًّا ناجعًا وجدّيًّا للاختلالات التي تشهدها المنظومة المالية العالمية وتحظى بتوافق واسع لدى طيف واسع من الأطراف على المستوى العالمي والإقليمي. كما أنّها البديل المناسب لسياسات التداين المشروط المفروض على دول الجنوب وكذلك تخفف عنهم عبء تكديس العملة الصعبة للدفاع عن عملاتها والتوقي من المخاطر التجارية في العالم، ما يزيد من منسوب النهب الذي تعانيه هذه البلدان. لأنّ بلدان الجنوب، عمليًّا، لا تخزن العملة الصعبة في خزائن مخصصة للغرض، بل تعيد استثمارها في سندات خزينة لبلدان الشمال، ما يعني إقراضها بنسب فائدة منخفضة مقارنة بنسب الفائدة التي توظف على القروض التي تحصل عليها بلدان الجنوب (بما إنّ نسب الفائدة والمخاطر أقل في بلدان الشمال منها من بلدان الجنوب).[71] لكنّها اليوم، مثلها مثل الدولار، لا تزال تخضع للسيطرة الأمريكية، ومن البديهي أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مستعدّة لتطويرها بما يضع مكانة الدولار في خطر. هي إذن معركة من المعارك التي يجب على بلدان الجنوب أن تخوضها من أجل مؤسسات تمويل دولية ديمقراطية ومن أجل عالم أكثر عدالة

67 نفس المرجع.

68 Uneca.org. “African Ministers Call for Reforms of the IMF’s Special Drawing Rights System | United Nations Economic Commission for Africa,” 2021. https://www.uneca.org/stories/african-ministers-call-for-reforms-of-the-imf%E2%80%99s-special-drawing-rights-system.

69 HLAB Secretariat. “New Blueprint Calls for Reinvigorated Global Governance - High-Level Advisory Board on Effective Multilateralism.” High-Level Advisory Board on Effective Multilateralism, April 18, 2023. https://highleveladvisoryboard.org/new-blueprint-calls-for-reinvigorated-global-governance/.

70International financial system and development Report of the Secretary-General bit.ly/3Q5x8q6

71 The Bretton Woods Project.

ثانيا: التمويل الداخلي

1. الإصلاح الهيكلي ومخلّفاته

في عالم مثالي وفي بلدان لها صلاحية إصدار عملتها الخاصة، لا يجب أن تُطرح مسألة التمويل الداخلي بتاتًا. إلّا أن صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الهيكلي أرادا عكس ذلك. فيكفي مثلًا أن نأخذ المثال التونسي: نجحت الدولة التونسية في أن تحقق خلال عشرية الستينيات ما يمكن أن نسمّيه اليوم معجزة اقتصادية: فقد استطاعت إنشاء عديدًا من الوحدات الصناعية: مصنع السكر (1960) والشركة التونسية لصناعات التكرير (1961) ومصنع الفولاذ (1965) والشركة الوطنية لورق الحلفاء (1968) وغيرها. كما قامت بتطوير البنية التحتية خصوصًا في الصحة والتعليم حيث ارتفع أمل الحياة عند الولادة في تونس من 44 سنة في 1960 إلى 54 سنة في 1970 وقد تطوّر عدد المرسّمين/ات في المرحلة الابتدائية من 218.135 سنة 1958-1959 إلى 900.519 سنة 1969-1970، أي بنسبة 281.1%.[72] أمّا اليوم فتعجز الدولة حتى على صيانة مصعد في مستشفى ويتسبب ذلك في وفاة طبيب[73]، وهذا من دون الحديث عن النقص الفادح في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية في جميع مستشفيات البلاد.[74] ما يزيد الأمر غرابة هو أنّ خلاص الأجور وصيانة المعدّات لا يستوجب تمويلًا بالعملة الصعبة، بل هي مصاريف بالعملة الوطنية. فنطرح هنا السؤال: ما الذي يمنع الدولة أن توفّر التمويل اللازم بعملتها الوطنية والتي لها مطلق الصلاحية في إصدارها؟

الإجابة الخاطئة عن هذا الإشكال هو تحويله إلى إشكال في جمع الموارد الجبائية ويكون الحل هنا هو العدالة الجبائية. لكن بهذه الطريقة نحن نغضّ الطرف عن أصل هذه المعضلة وتاريخيّتها ونحوّل إشكالًا سياسيًّا بالأساس إلى إشكال تقني يمكن حلّه عبر الترفيع في نسبة ما من الضريبة على الدخل و/أو المؤسسات.[75] هذا الإشكال هو إشكال سيادة نقدية أجبرت دول الجنوب وبالخصوص دول المنطقة العربية على التخلّي عنها مع مرور صندوق النقد الدولي في الثمانينيات. فالجانب الثاني والأساسي في إملاءات صندوق النقد، إلى جانب لبرلة الاقتصاد، هو الانكماش المالي. ويمكن أن نثبت من ذلك في جميع التقارير التي يبثها الصندوق، هو عندما يتحدث عن الاستقرار الاقتصادي (stabilisation) هو أساسًا يتحدّث عن إجراءات تخص الكتلة النقدية، وعليه إجراءات تهتم بتقليص القروض المسداة للاقتصاد.[76]

في التفصيل، يعتبر النموذج النظري الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي أن ميزان الدفوعات والتضخم هما ظواهر نقدية. من ناحية يعتبر أنّه عندما يرافق الإصدار النقدي الائتمان المحلي،[77] فإن الطلب الناجم قد ينساب إلى منتجات الاستهلاك المستوردة، وحتى عندما يتعلق الأمر بائتمان للاستثمار، فإن هناك فرصًا كبيرة لأن يؤدي ذلك إلى استيراد بضائع المعدات، ما يجعل الائتمان المحلي يعود إلى تمويل الواردات، وبالتالي المساهمة في عجز ميزان الدفوعات. لذلك، ينصح صندوق النقد الدولي بوضع سقف للائتمان بحيث لا يتجاوز خمس مرات قيمة الاحتياطي النقدي. بالتالي، يؤدي النهج النقدي إلى سياسة دائمة لتقييد الائتمان باستخدام طريقة التسقيف.[78] من ناحية أخرى، يساهم انكماش الائتمان، وفقًا للنموذج النقدي لصندوق النقد

72 Tarifa, Chadli. p 157.

73 نشير هنا إلى الحادثة التي أودت بحياة الطبيب الشاب بدر الدين العلوي في 3 ديسمبر 2020 جرّاء عطب في مصعد المستشفى.

74 التقشف، المرض المزمن للصحة العمومية. منظمة البوصلة، 2022.

75 بسباس، وليد. العدالة الجبائية علاج وهمي ضد التقشف. موقع انحياز، ديسمبر 2021.

76 بما إنّ إسداء القروض هو عمليًّا خلق للعملة. انظر/ي مثلًا الدراسة التي قدّمها بنك إنجلترا في هذا الموضوع:
McLeay, Michael et al. Money Creation in the Modern Economy. Bank of England, Quarterly Bulletin, 2014, Q1. pp 14-27.

77 يجب الإشارة هنا إلى أنّ هناك طريقتين يتمّ من خلالهما إصدار العملة: الطريقة الأولى هي تحويل العملة الصعبة إلى عملة محلية والثانية هي الائتمان المالي.

78 Diouf, Makhtar. Les Fondements Théoriques des Politiques d'Ajustement du FMI dans les Pays Sous-Développés. Afrique et Développement, vol 10, N°1/2, Juin 1985. pp 36-50.

الدولي، في الحد من التضخم.[79] حيث يؤدي التضخم إلى رفع الأسعار الداخلية، وبالتالي أسعار المنتجات الموجهة إلى السوق المحلية مقارنة بأسعار المنتجات الموجهة إلى التصدير، ما سيكون له تأثير عكسي في التخصيص المثالي للموارد، أيّ إنّ المستثمرين سيفضلون توجيه استثماراتهم نحو المنتوجات المحلية عوض توجيهها نحو منتوجات قابلة للتصدير.[80]

كذلك، فإن سياسات التقشف هي نتيجة مباشرة لسياسة تسقيف الائتمان الضروري لتحقيق الانكماش المالي. يقول خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد إنه «يجب أن يتم تسقيف الائتمان (الموجه إلى جميع الفاعلين في الاقتصاد) بالتوازي مع تسقيف فرعي للائتمان الموجه إلى القطاع العام. يؤدي هذا التحديد الفرعي دورًا مزدوجًا. من جهة، يُسهم في تحقيق الهدف العام لمراقبة الائتمان (...) وبشكل أكثر أهمية، يضمن هذا التسقيف الفرعي عدم تضرّر القطاع الخاص بشكل كبير»[81]. وبالتالي، بهذا التسقيف الفرعي، تنخفض آليًّا موارد الدولة، ما يدفعها إلى تقليص الميزانيات. أول المتضررين من سياسات التقشف هو الإنفاق الاستثماري، نظرًا إلى أنه يُمَوَّل بشكل رئيسي من الديون وبشكل ثانوي من ادخار الميزانية.[82] لذا وجب الضغط على بعض النفقات الأخرى لتوفير هامش للاستثمار، وهنا يتم استهداف بندي الميزانية، وهما كتلة الأجور ونفقات الدعم. تجب هنا الإشارة إلى أن من أهداف إلغاء الدعم -بالنسبة إلى الصندوق- سواء كان موجهًا إلى السلع الأساسية أو إلى الشركات العمومية، هو الوصول إلى ما يسمّى «حقيقة الأسعار» وبالتالي تحقيق التخصيص الأمثل المفترض للموارد في اتجاه تعزيز إنتاج السلع الموجهة إلى التصدير، وفي النهاية، سيُساهم في التصدي لعجز الميزان التجاري.[83]

وقد مورست سياسة الانكماش المالي التي فرضها صندوق النقد الدولي في جميع البلدان التي تدخل فيها صندوق النقد الدولي. فمثلًا قد تقلّص معدّل التطور السنوي للكتلة النقدية بين فترة ما قبل الإصلاح وما بعدها من 19% إلى 10% في تونس ومن 17% إلى 12% في المغرب ومن 23% إلى 12% في مصر. هذا ما أدّى مباشرة إلى تدهور الاستثمار في تلك البلدان. فقد تراجعت معدّلات نسب الاستثمار من الناتج الداخلي الخام من 30% قبل الإصلاح الهيكلي إلى 24% بعده في تونس ومن 27% إلى 24% في المغرب ومن 29% إلى 21% في مصر.[84] مؤشر نسبة الاستثمار يمكن أن يكون منقوصًا ولا يعطي فكرة شاملة عن تطور الأوضاع، بما إنّ الناتج الداخلي الخام نفسه شهد انكماشًا في تلك الفترات. يمكن أن نرى ذلك في مبالغ الاستثمار بالعملة القارة مثلًا في تونس: فقد تدهور الاستثمار انطلاقًا من سنة 1985 ولم يسترجع مستواه الذي كان عليه سنة 1984 إلا سنة 1992 ولم يتجاوزه بصفة واضحة ودائمة إلا انطلاقًا من سنة 1997.[85] أيّ إن الاقتصاد التونسي برمّته شهد ركودًا في نفس المستوى طوال 13 سنة بينما في نفس الحقبة الزمنية تطوّر المجتمع وتطوّرت حاجياته وتقدّم العالم ونما... كل ذلك دون أن تواكب البنى الاقتصادية والمرافق العمومية والخدمات الاجتماعية هذا التطور

79 ليس المجال هنا لتقديم رؤية نقدية للمثال النظري لصندوق النقد الدولي، لكن وجبت الإشارة إلى أنّ التضخم في بلدان الجنوب هو أساسًا تضخم مستورد، أيّ هو فقط ترجمة محلية لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية

80 نفس المرجع.

81 Khan, Mohsin S., Montiel, Peter and Haque, Nadeem U. Adjustment With Growth: Relating the Analytical Approaches of the World Bank and the IMF. Journal of Development Economics 32 (1), January 1990. pp 155-179.

82 أي ما يتبقّى من موارد الدولة الذاتية بعد طرح نفقاتها الاعتيادية (الأجور، نفقات التسيير، إلخ.)

83 يعتبر حتى مختار ضيوف في المرجع أعلاه (ص 46) أنّ الحرب ضدّ آليات الدعم هي تُخاض فعليًّا باسم حقيقة الأسعار.

84 أرقام البنك الدولي.

85 أرقام البنك المركزي التونسي.

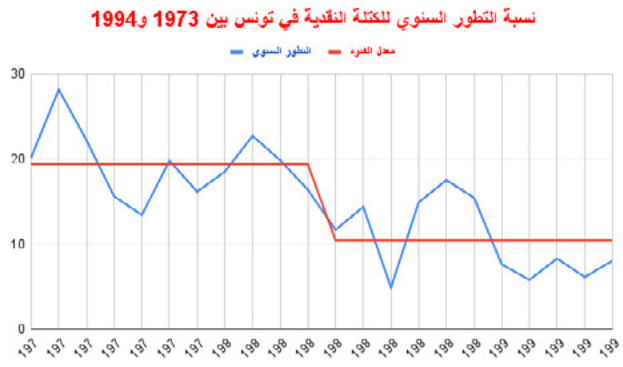

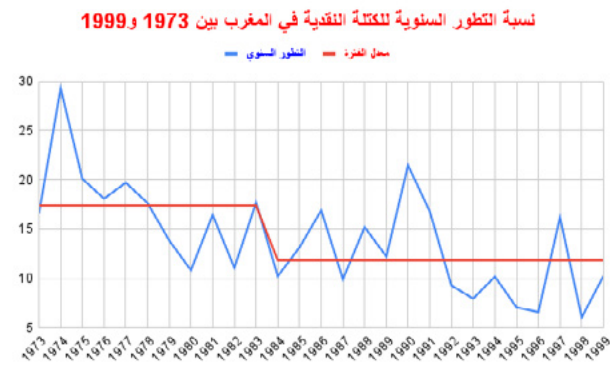

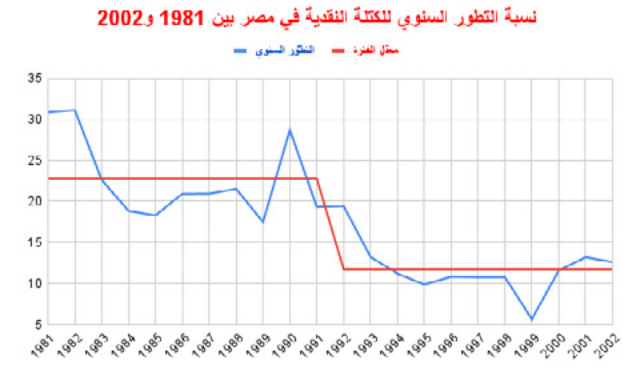

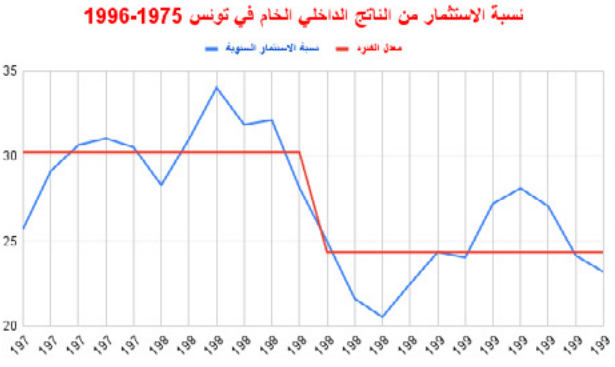

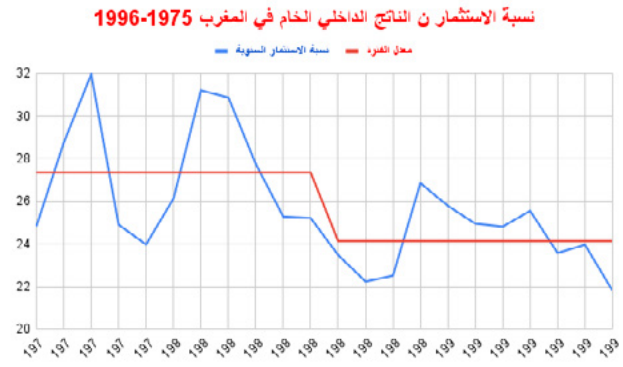

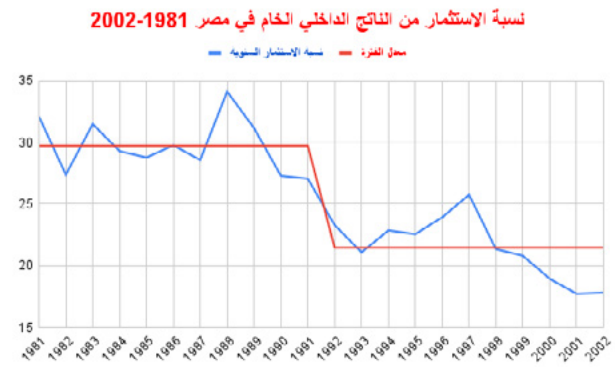

أرقام البنك الدولي

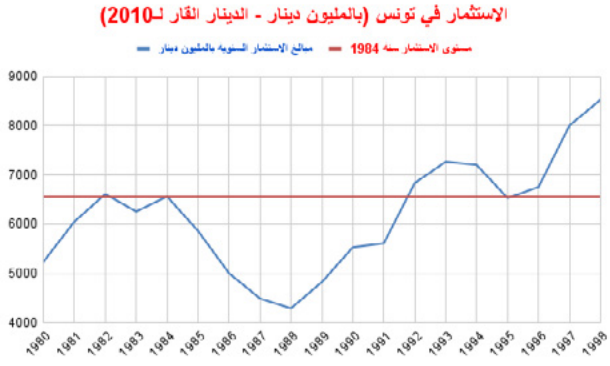

أرقام البنك المركزي التونسي

2. في استرجاع السيادة النقدية

ما يمكن أن نستخلصه هنا أنّ اقتصاداتنا تعيش حالة من شحّ في العملة نظرًا إلى إجراءات الإصلاح الهيكلي المفروضة علينا. ما نعيشه من عجز في إمكانات التمويل في عديد من المجالات، من مشاريع البنية التحتية البسيطة التي لا تحتاج مُدخلات مستوردة وخلق التمويل الكافي لانتداب الموارد البشرية الضرورية لإسداء الخدمات الاجتماعية البسيطة وصولًا إلى تمويل المزارعين وخاصة الصغار منهم والذين ينتجون غذاءنا ليتحصلوا على المدخلات اللازمة لزراعاتهم ومواطن العمل وبالخصوص تمويل الفلاحين المهتمين بالزراعات الموجهة إلى غذاء الناس إمّا بتوفير المدخلات اللازمة بأسعار في المتناول وإما بأن تضمن لهم الدولة سعر شراء يغطّي تكاليفهم ويحقق لهم مستوى عيش كريم، إلخ. كلّ هذه الأمور ممكنة مثلما كانت ممكنة في الستينيات، والأزمة المالية التي تعيشها بلداننا اليوم ما هي إلّا انعكاس لإجراءات التقشف والانكماش المالي: التقشف هو الذي يسبق الأزمة المالية وليس العكس

يبقى السؤال: كيف يتمّ تقنيًّا ضخ هاته التمويلات وتوجيهها؟ هذا السؤال هو في جوهر السيادة النقدية، وهي السيادة على خلق النقد وتوزيعه. فمنذ فترة الإصلاح الهيكلي تمّ تسقيف الائتمان وكذلك خصصته، بمعنى أنّ «السوق» هي صاحبة القرار في إسداء القروض، ومنطق السوق ليس منطق المصلحة العامة، بل منطق الربحية المباشرة. بهذا، يمكن أن نعاين مثلًا في تونس (انظر/ي الأمثلة أدناه) أنّ مناب قطاع الخدمات من جملة القروض المسداة للاقتصاد قد ارتفع في الفترة الفاصلة بين عشرية الثمانينيات وعشرية 2010-2020 من نسب تقارب الـ35% إلى نسب تتجاوز الـ70%. ورافق هذا التطور في القروض المسداة إلى قطاع الخدمات ارتفاع في منابه من الناتج الداخلي الخام ما يقلّ عن 45% إلى ما فوق 60%. وكان هذا على حساب القطاعات الإستراتيجية والتي تنتج الثروة الحقيقية، أي الفلاحة والصناعة. لنصل في سنة 2019 إلى مناب هزيل للفلاحة يقدّر بـ3.1% (نوجه أغلبها إلى كبار المستثمرين الفلاحيين الموجهة زراعتهم إلى الخارج) في مرحلة يجب أن تفكّر بلداننا في استرجاع سيادتها الغذائية

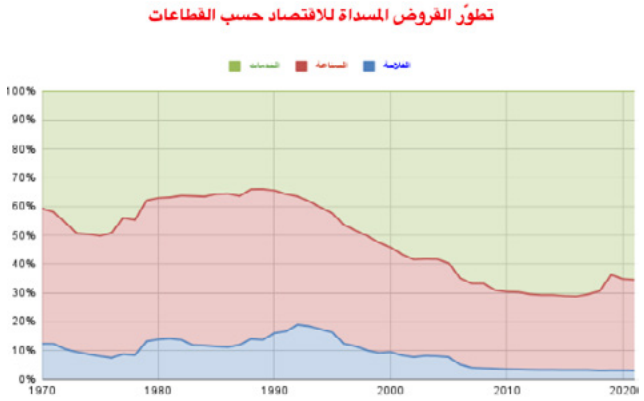

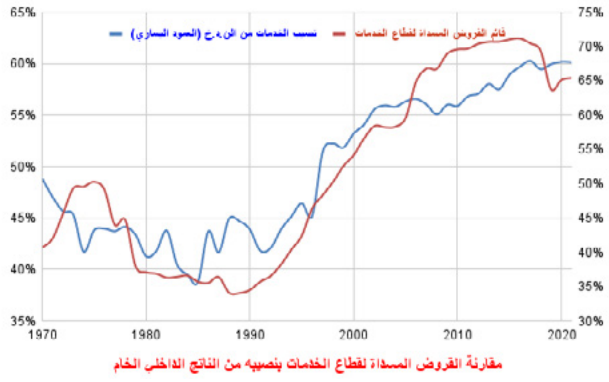

أرقام البنك المركزي التونسي

المطروح إذن هو إعادة السيطرة الشعبية على عملية خلق العملة وتوزيعها على القطاعات والمشاريع الإستراتيجية. يمكن أن يكون ذلك عبر تأميم القطاع البنكي وهو مطلب ليس بالثورية التي يمكن أن نتصوّرها، حيث قامت بذلك فرنسا سنة 1982، [86]أو تأميم بعض البنوك مثلما قامت بذلك الولايات المتحدة خلال أزمة 2008 لإنقاذها من الإفلاس أو حتى إنشاء بنك للتنمية يتكفل بتحديد الاستثمارات الإستراتيجية الواجب القيام بها وتمويلها على مستوى وطني أو محلّي بتشريك الجماعات المحلية والمجتمعات الأهلية. أو يمكن مثلًا استنساخ التجربة الفرنسية التي سُميت بـ»دورة الخزينة» (Le Circuit du Trésor) حيث «وضعت السلطات الفرنسية، بعد الحرب العالمية الثانية، نظام تمويل عام فعال. كان هذا النظام في البداية مخصصًا لضمان إعادة بناء الاقتصاد، ثم ساهم بشكل كبير في تمويل تحديثه. كانت الخطوة الأولى إنشاء «دورة الخزينة»، التي تتألف من صندوق الودائع والإيداعات، وصناديق التوفير، والبريد، والخزينة العامة. كانت هذه الدورة، التي كانت تتحكم فيها الدولة، تحتل مكانة مركزية في نظام تمويل الاقتصاد. وتلزم البنوك بالاشتراك في سندات خزينة لا تقلّ عن نسبة دُنيا من الودائع التي تجمعها من زبائنها. في عام 1960، جمعت دورة الخزينة 53.2% من السيولة وقامت بتوزيع 44.8% من الائتمانيات إلى الاقتصاد».[87] كلّها حلول تقنية ممكنة وتمّ تجريبها بنجاح في عدّة بلدان في العالم، كما يمكن استنباط طرق أخرى حالما توفّرت الإرادة السياسية لذلك لاسترجاع السيادة النقدية

ثالثًا: التمويل المحلّي

باب أخير في مسألة التمويل الداخلي هو التمويل المحلّي، تحديدًا مسألة العملات المحلية.[88] العملات المحلية تنطلق من ملاحظة بديهية: نحن، في أغلبنا، داخل حدود بلداننا نتعامل بعملات وطنية، في أحيان قليلة بالعملة الصعبة. لأنّ هناك أنشطة لا تستحق العملة الصعبة، وهي الأنشطة التي لا تستحق تجهيزات وموادّ تأتي من الخارج. بنفس المنطق، على المستوى المحلّي، هناك أنشطة يمكن القيام بها لا تحتاج موارد من خارج ذلك المجتمع المحلي. وعليه فيمكن للمجتمعات المحلية أن تخلق عملتها الخاصّة لتتمكّن من تنشيط الدورة الاقتصادية في ذلك المكان. العملة المحلية هي عبارة عن عملة تقوم بإصدارها مجتمعات محلية وتلقى رواجًا في ذلك المجتمع ويقبل بها الجميع، مثلًا من الطرق التي يمكن أن تُعطي رواجًا للعملة المحلية هي إمكانية دفع الضرائب المحلية بتلك العملة. وهدفها هو تنشيط المجتمعات المحلية وتنشيط العلاقات بين المنتمين إليها -لا ننسى هنا أنّ العملة عوّضت علاقات الثقة الموجودة بين الناس في مجتمعات الهبة والهبة المقابلة

أوّل من تحدّث عن العملات المحلية في العصر الحديث كان سيلفيو جيزيل (Silvio Gesell)، تاجر ألماني عاش بداية القرن العشرين،[89] لكنها لم تبقَ حبيسة التنظير الطوباوي، بل على العكس تمامًا حيث يوجد اليوم تقريبًا 5000 تجربة عملة محلية في العالم وهي في أغلب الأحيان وليدة مبادرات مجتمعات محليّة، وتعود حتى أولى التجارب التي سجلها التاريخ إلى عهد الفراعنة. وهي لم تخضع -بعد- للتنظير ولم تقع في وحل المعادلات الرياضية التي يعشقها الاقتصاديون الليبراليون. هذه العملات يمكن أن تتخذ عدّة أشكال -ورقات نقدية، شهادات عمل...- وتتغيّر آلياتها وآليات إصدارها من مكان إلى آخر، لكن النقطة المشتركة بينها هي أنّ إصدارها يتمّ على إثر مداولات ديمقراطية وتخضع قبل كلّ شيء لمنطق المصلحة العامة وهدفها هو تنشيط المبادلات داخل المجتمع المحلّي نفسه. كذلك، هي ليست في منطق منافسة مع العملات الوطنية ولا تدعو إلى تعويضها، بل هي تأتي للقيام بدور تكميلي لهاته العملة بالخصوص في سياقات التقشف أو الأزمات الاقتصادية التي تنتج شح العملة، شح العملة الذي بدوره يتسبب في الإقصاء الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة

86 Julien, Sylvie. Nationalisation des Banques, Répertoire Méthodique Détaillé. Ministère de l'Économie, des Finances et de la Souveraineté Industrielle et Numérique. 2023.

87 Les Économistes aterrés... p 73.

88 لمزيد الاطلاع على تجارب العملات المحلية:
Dubois, Karin. Les Monnaies Locales Complémentaires, Un Outil Pour se Réapproprier l'Économie. Citoyenneté & Participation. 2019.
Colmant, Bruno. La Monnaie Fondante, La Plus Stupéfiante des Révolutions Financières. Renaissance du Livre. 2022.

89 Gesell, Silvio. L'Ordre Économique Naturel. 1911. https://www.silvio-gesell.de/l-ordre-economique-naturel.html

لهاته العملات ميزات عديدة. أوّلًا سدّ الفراغات نتيجة الشح المالي بمنطقة ما. حيث تتسبب سياسات التقشف في تهميش جهات برمّتها، ولا تقوم الدولة لا بالانتدابات اللازمة في المرافق العمومية ولا يقوم المستثمرون ببعث مشاريع فيها نظرًا إلى العزلة التي تشهدها. ثانيًا هي تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية محليًّا ودفع أفراد المجتمع إلى استهلاك منتوجات محليّة عوض مثلًا اقتناء منتوجات «مُورّدة» من خارج المنطقة، وهذا ما يدفع المجتمع المحلّي إلى إنتاج أكثر ما يمكن من حاجياته محليًّا ويحمي نفسه من خطر انسياب الرساميل خارج مجال المنطقة. ثالثًا، تتخذ أغلب العملات المحلية شكل «العملات الذائبة» (Monnaies Fondantes)، أي إنها تفقد قيمتها مع مرور الوقت، ما يمنع الناس من تخزينها -وهو ما يحدث كثيرًا خلال الأزمات- ويشجعهم على إنفاقها، وهو ما يزيد في تنشيط العلاقات الاجتماعية بدل أن يتقوقع كلّ على مدخراته خوفًا من ضربات الحياة، ليعود بهذا الشكل دور المجتمع كضامن ضدّ الهشاشة بدل أن يواجه كلٌّ مصيره بمفرده. في العموم، هي عملات تشجع على بناء اقتصاد محلّي دائري لا يطمح إلى المراكمة، بل إلى تعزيز الأهداف المشتركة لذلك المجتمع في حياة جيّدة.

يجب أن نشير هنا إلى أشهر تجربة للعملات المحلية صارت في قرية فرجل في النمسا زمن الأزمة الاقتصادية الكبرى بين جويلية 1932 وسبتمبر 1933. تمّ إصدار عملة محلية استعملتها السلطة المحلية في خلاص العاطلين عن العمل ووظفتهم في بعض الأشغال العامة: رعاية الحدائق العمومية، صيانة الطرق، التنظيف، رعاية الأطفال، إلخ.... أيّ إنّ السلطة المحليّة قرّرت بكلّ بساطة القيام بسياسة كنزية على المستوى المحلّي مثلما قامت بها عديد من الدول على مستوى أوسع - مثل الولايات المتحدة ببرنامج النيوديل. كنتيجة لذلك تقلّصت البطالة في المنطقة بـ25% بينما ارتفعت على المستوى الوطني بـ20% في فترة رواج تلك العملة. توقفت تلك التجربة لا بسبب فشلها، بل بالعكس بسبب نجاحها! لأنّ نجاح التجربة أدّى إلى انتشارها في عدة مناطق أخرى في النمسا وجرّاء ذلك احتجت البنوك ضدّ فقدانها لسلطتها الحصرية في خلق العملة ومراكمة الثروة بذلك، واستصدرت قرارًا قضائيًّا بإنهاء هذه التجارب.[90]

رغم عدم انتشارها بعد في منطقتنا العربية، فتجربة العملة المحلية يمكن أن تكون محفّزًا جدّيًّا للتجارب التعاونية والتضامنية وكلّ مظاهر الاقتصاد البديل المحلّي، فهي تثبت أن التمويل لا يجب أن يكون عائقًا أمام إنجاز هذه التجارب بالخصوص إن لم تكن تتطلّب مدخلات من خارج المجتمع المحلّي الذي يخوضها

الخاتمة

هذه الورقة كانت محاولة لإثبات مسألتين أساسيّتين: الأولى أن مسألة التمويل بعيدة كلّ البعد عن أن تكون مسألة تقنية، بل هي مسألة سياسية ديمقراطية، مرتبطة بموازين القوى التي تحدّد من له السلطة في خلق العملة عبر الائتمان. في الوضع الحالي اليوم وفي ظلّ السيطرة الإمبريالية على جميع مفاصل الاقتصاد العالمي، فإنّ عملية خلق العملة تخضع للقوى المسيطرة على جميع المستويات: على مستوى العملة العالمية -أي الدولار- فإنّ خلق العملة وتوجيهها والشروط التي يتمّ فرضها لتوزيع التمويلات تخضع للسياسات النقدية الأمريكية، وبصفة عامة للنظرة الإستراتيجية الأمريكية للعالم. على المستوى الداخلي، وبعد تدخل صندوق النقد الدولي بإصلاحاته، فإنّ ما يسمّى «بالدولة الوطنية» فإنها فقدت السلطة على الائتمان لتكون السلطة النقدية بين أيادي بنوك مركزية «مستقلة» تشرف على منظومة بنكية تمّ خصصتها بصفة شبه كلية، ليكون الائتمان موجهًا فقط إلى القطاعات الربحية ومراكمة رأس المال. مسألة التمويل هي صراع ديمقراطي بالأساس تواجه فيه الشعوب المُضطهدة الطغمة الرأسمالية العالمية والمحلية.

المسألة الثانية هي أنّ في لحظة تحوّل السيطرة على خلق العملة من أصحاب الحق، عند توفر الإرادة السياسية لدى دول الجنوب العالمي في أن تقلب موازين القوى العالمية لصالحها في خلق عملة احتياطية عالمية، عند توفر الإرادة السياسية لدى القوى الحاكمة في بلداننا لممارسة سيادتها النقدية وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإستراتيجية والحياتية وتكون بذلك نقطة الانطلاق نحو استرجاع سيادتها الغذائية وسيادتها الطاقية، عند تملك المجتمعات المحلية لمسألة العملة وانطلاقها في خلق أدواتها المالية المحلية من أجل تنشيط العلاقات الاجتماعية داخلها وتخليصها من هاجس الخلاص الفردي وتوجيه أنشطتها

90 Broer, Wolfgang. L'Expérience de la Monnaie Fondante de Wörgl a Pris Fin il y a 75 Ans. Horizons et Débats. http://horizons.myhostpoint.ch/index1e4f.html?id=1368

نحـو المصلحـة الجماعيـة لا نحـو مراكمـة رأس المال، هـذا مـن دون أن نـنسى مزايـا هـذه الممارسـة في توجيـه اهتمـام النـاس نحـو الشأن العام... عند توفر هذه الشروط في كلّ مستوى من المستويات المذكورة، سنتيقن أنّ حجر الأساس لأيّ اقتصاد بديل ليس التمويـل بـل الثروة الحقيقيـة: الأرض والإنسـان.

الفصل الرابع

الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البديل طريق للعدالة الاجتماعية

عمر سمير

مقدمة

يجري الترويج للاقتصاد الأخضر باعتباره المنقذ للبيئة والبشر والكوكب من الكوارث المحققة التي خلفها الاستغلال المفرط لهم جميعًا، وفي وسط هذا الترويج يجري طرح فكرة الاستدامة باعتبار الاقتصاد الأخضر مدخلها الوحيد، وتبدو شعارات الاقتصاد الأخضر براقة والتبشير بعصره بارقة أمل للجميع، وتصل هذه الدعوات إلى بلداننا في المنطقة العربية وتتخذ عدة أشكال واقترابات، إذ تبشر الحكومات بكونها منطقة واعدة من حيث الاندماج في الخطط العالمية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وترى بعضها فرصًا لتمويل أنشطتها التقليدية عبر هذا التحول وتتصدر عناوين صحف المنطقة بشائر هذا التحول والنجاحات الحالية والممكنة فيه، ما يثير عدة تساؤلات حول حقيقة وطبيعة هذا التحول والتمويل الذي يجري التبشير به وتأثيراته في الاقتصاد التقليدي والبديل ومدى عدالة توزيع الأعباء والتمويل بين الشمال والجنوب، أيضًا من منظور العدالة الاجتماعية

وإذا كانت آثار التغيرات المناخية هي الدافع وراء مؤتمرات المناخ والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، فانعكاساتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في عدد من القطاعات ومنها: الصحة، والصناعة، والزراعة، والنقل، والأنشطة البحرية كبيرة، فضلًا عن تأثيراتها في العاملين في هذه القطاعات

وتهدف هذه الورقة إلى البحث في ما تطرحه الحكومات العربية والاقتصادات النيوليبرالية من مصادر التمويل المقترحة في الاقتصاد الأخضر، وهل هي تحدٍّ جديد أم بدائل تمويلية حقيقية في طريق الاستدامة؟ حيث تطرح عديد من البلدان مسألة الاقتصاد الأخضر وتمويل التحول الأخضر باعتباره الأداة الوحيدة للاستدامة، وتطرح البلدان المتقدمة أدوات مالية مثل السندات الخضراء وتقدمها دول المنطقة باعتبارها طوق النجاة من كوارث الاقتصاد الاستغلالي الاستنزافي التقليدي للبيئة والموارد والبشر، ونرى صناديق تنشأ للبيئة والسندات الخضراء وسندات الساموراي والباندا، لكنها في جزء مهم منها هي أدوات مالية رأسمالية وبالتالي فإن دراسة تأثيراتها في الاقتصاد البديل وما يمكن أن يطرحه من حلول تبقى مهمة لم تأخذ حقها من الدراسة والبحث، وهو ما نحاول ولو جزئيًّا التصدي له على النحو التالي:

أولًا: تصاعد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر

ترافق الاهتمام بالاقتصاد الأخضر مع تزايد الاهتمام بالاستدامة والبيئة في العقدين الماضيين جراء الكوارث التي خلفها الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية خلال المائتي عام الماضية، وقد بدأت المصطلحات المرتبطة به مع اتفاقات ومفاوضات وبروتوكولات المناخ في العقد الأخير تحديدًا، وقد تكثف الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في السنوات الخمس الماضية في أعقاب أزمة كورونا بشكل خاص باعتبارها انتفاضة الطبيعة ضد الأنشطة الاقتصادية التدميرية للبشر

وتتداول على نطاق واسع مفاهيم ومصطلحات، مثل: النمو الأخضر والتصنيع الأخضر والوظائف الخضراء، وهي مفاهيم تتداخل وتتقاطع معًا لتشكل أبعاد الاقتصاد الأخضر، الذي لا زال يلتمس له التعريف والتركيب المفاهيمي ويتطور بشكل مكثف وسريع يستدعي محاولات جادة لفهمه والتعامل معه من منظورات مختلفة، وأهمها منظور العدالة الذي هو جوهر تركيز ورقتنا هذه.

بالنسبة إلى البنك الدولي يشير مصطلح «الأخضر» إلى عالم تتم فيه إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المحيطات والأراضي والغابات، والحفاظ عليها بشكل مستدام لتحسين سبل العيش وضمان الأمن الغذائي. أي إنه عالم تعظم فيه النظم البيئية الإيكولوجية من جميع العائدات الاقتصادية من الأنشطة التي تدعمها، تركز إستراتيجيات النمو الجديدة للبنك في الثروة الإجمالية بدلًا من الناتج المحلي الإجمالي كما يتم قياسه حاليًّا، ويأمل البنك أن تتبع الحكومات لوائح تشجع الابتكار والكفاءة وعمليات وضع الموازنات المستدامة والنمو الأخضر بشكل يضمن أن التنوع البيولوجي محمي كمورد حيوي اقتصاديًّا، بحيث تمكن السياسات الجيدة القطاع الخاص من استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وخلق فرص العمل والمساهمة في النمو طويل الأجل.[91]

91 World Bank, Toward a Clean, Green, Resilient World for All, https://is.gd/bYrSeF

يدور أحد تعريفات الاقتصاد الأخضر حول ممارسة التنمية المستدامة من خلال دعم الاستثمار العام والخاص لإنشاء البنية التحتية التي تعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وبينما تركز المؤسسات المالية الدولية في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة في إطار التحول الأخضر، فإن منظمة العمل الدولية تركز في التحول العادل، وتقر بأنه مع اعتماد الاقتصادات بشكل بالغ على الوقود الأحفوري، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديًا مزدوجًا يتمثّل في تنويع التدفقات الاقتصادية وإدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية على العمال والمجتمعات المتضررة، ومن ثم تدفع باتجاه الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر مع ضرورة الحفاظ على قدرة الاقتصادات على توليد العمل اللائق.[92] وتتبنى المنظمة منظور دعم الانتقال العادل كجزء من مهمتها للتكيف مع موجات التحول الأخضر في مواجهة المؤسسات التي تركز في السوق والطاقة والتمويل فقط.

إذ يفترض في الاقتصاد الأخضر أن ينتج عملًا لائقًا من شأنه أن يخفف من أثر نشاطات الشركات والقطاعات الاقتصادية في البيئة وخفضها إلى مستويات مستدامة، وهو ما يروج له بالوظائف الخضراء، أي تلك الوظائف التي تكفل تخفيض الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدى إلى تقليص مستوياته إلى حدود يمكن تحملها ومن أمثلة ذلك الطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل، بما يسهم في تخفيض استهلاك الطاقة ويضمن حسن استخدام الموارد الأولية

وترى منظمة العمل الدولية أنه في مجال صنع السياسات لا بد من تقييم آثار النمو الصناعي الأخضر في المستوى الاجتماعي وفي مستوى الاستخدام وتيسير الحوارات المتعلّقة بتغير المناخ والهجرة. وتعزيز الوعي بالسياسات المتكاملة في مجال المناخ والصناعة والانتقال العادل، كما أنه في مجال بناء القدرات وتنمية المهارات لا بد من الاهتمام بالتدريب المهني في قطاعات الطاقة المتجددة وبرامج تحسين المهارات المطلوبة في الوظائف الخضراء وتعزيز ريادة الأعمال وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الخضراء، كما أنه لا بد من التدخلات المباشرة عبر استحداث الوظائف الخضراء من خلال برامج الاستثمار كثيفة العمالة وتعزيز قدرة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على المواجهة والصمود في المناطق المتضررة من النزاعات، ودعم مبادرات الطاقة المتجدّدة وتحسين البنى التحتية المطلوبة في هذا المجال.[93]

وفي إطار عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر يرى البعض أن الهياكل الاقتصادية الاستعمارية الرأسمالية قد شكلت الظلم البيئي بشكل كامل، ومن ثم فإن النهوض بالعدالة البيئية يتطلب أيضًا تحولًا في الهياكل والعلاقات الاقتصادية، لكن تفرض المقاربات السائدة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر طريقة للتعامل مع المجتمع والتنمية الاقتصادية وتخطيطًا من أعلى إلى أسفل لاستخرج الثروة ، وتستبعد المصالح والثقافات المحلية من أجل تغذية السوق العالمية للطاقة فيما تستخدمه من صناعات، لذا فإن التركيز من أين وكيف يجمع وينفق التمويل الموجه للاقتصاد الأخضر هو أمر مهم في إطار البحث عن اقتصاد بديل لتعزيز التنمية العادلة والمستدامة، بما في ذلك إعادة توطين الاقتصادات، وتعليم العمال وتدريبهم بقيادة مشتركة، والاهتمام بالتحولات العادلة للعمالة والمجتمعات لإنتاج اقتصاد خالٍ من الكربون وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج.[94]

ثانيًا: مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر

في إطار الجدل الدائر حوله يمكن تلخيص مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تشمل التمويلات الدولية والمحلية الحكومية والخاصة، وتشمل بعض الأمثلة التالية

1. الاستثمار الحكومي: الحكومات تلعب دورًا رئيسيًّا في تمويل الاقتصاد الأخضر من خلال تخصيص ميزانيات للمشاريع البيئية والتحفيز المالي، بما في ذلك الحوافز الضريبية والدعم المباشر للمشاريع البيئية أو عبر ضرائب الكربون إذ تشير أحدث التقارير إلى

92 منظمة العمل الدولية، دعم الانتقال العادل في البلدان العربية، 2023/11/30، https://is.gd/izO4b8

93 منظمة العمل الدولية، الوظائف الخضراء وتغير المناخ، https://is.gd/WyT7lM

94 Miriam Solis et al, "Community Economic Development." *Ground Truths: Community-Engaged Research for Environmental Justice*, edited by Martha Matsuoka and Chad Raphael, 1st ed., University of California Press, 2024, pp. 155–69. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/jj.8306305.11.

أن الإيرادات من ضرائب الكربون وأنظمة تداول الانبعاثات وصلت إلى مستوى قياسي، حوالي 95 مليار دولار أمريكي، وفقًا لتقرير البنك الدولي السنوي «حالة واتجاهات تسعير الكربون». قبل عقد من الزمان، كانت نسبة 7% فقط من الانبعاثات العالمية مغطاة إما بضريبة الكربون وإما ضريبة الانبعاثات. اليوم، ما يقرب من ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية (23%) مغطاة.[95]

2. **القطاع المالي الخاص:** الشركات والبنوك وصناديق الاستثمار الخاصة يمكنها توفير التمويل للمشاريع البيئية عبر الاستثمارات المباشرة أو القروض المخصصة لهذه الأغراض.

3. **المنظمات المالية الدولية:** تقدم المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والوكالات الأممية الأخرى، تمويلًا ودعمًا فنيًّا لمشاريع الاقتصاد الأخضر في عديد من البلدان، لكن الأمين العام للأمم المتحدة نفسه يقر بأن النظام القائم لإقراض الدول أموالًا من أجل المناخ والتنمية المستدامة غير صالح. وقد أشار الأمين العام إلى النظام المالي الدولي باعتباره «محدود الأفق وعرضة للأزمات ولا علاقة له بالواقع الاقتصادي اليوم»، مشيرًا إلى أن إنشاءه سبق تغير المناخ، مما يخلف الظلم في النظام المالي الدولي وهو ما له آثار عميقة. حتى لو رغبت دول كثيرة في الاستثمار في العمل المناخي الذي يفيد العالم ككل، فإن عديدًا منها لا تستطيع تحمل تكاليفه. وفي الوقت الحالي، تعاني 52 دولة نامية من مشاكل ديون حادة. وهي موطن لـ 40 في المئة من إجمالي الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ونصف هذه الدول من بين الأكثر عرضة للتغيرات المناخية في العالم.[96]

4. **بنوك ومؤسسات التمويل الإقليمية:** يشمل ذلك التمويل المقدم من قبل الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية أو الشركات الخاصة في إطار التعاون الدولي لتمويل مشاريع البنية التحتية البيئية وتحسين الكفاءة البيئية، وعلى سبيل المثال فإن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لديه برنامج لتمويل هذا الاقتصاد الأخضر تحت مسمى برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر GEFF يعمل البرنامج من خلال شبكة تتكون من أكثر من 130 بنكًا محليًّا في 24 دولة، مدعمة بحوالي 4 مليارات يورو من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. الأمر الذي أدى وفقًا للبنك إلى تجنب أكثر من 120 ألف عميل ما يفوق 7 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنة. يقدم البنك من خلال هذه الآلية خطوط ائتمان للبنوك والحكومات ليتمكنوا من تمويل الاستثمارات الخضراء لعدد كبير من المستفيدين المؤهلين. يتخطى البرنامج حدود تقديم خطوط تمويل بسيطة، ففريق العمل من خبراء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المصرفيين ومديري البرامج التقنيين يفترض أنهم يحرصون على مراقبة الجودة والابتكار الثابتين في تقديم البرنامج وخدماته الى جانب عديد من الخدمات الاستشارية التي يقدمونها لمساعدة البنوك المشاركة وعملائها في تحسين ممارسات السوق الخاصة بهم. وتقديم دعم لإظهار فوائد استثمارات الاقتصاد الأخضر وكيفية تحويل المشاريع الخضراء إلى استثمارات سليمة بحسب موقع البنك.[97]

أيضًا فإن مجموعة البنك الإفريقي للتنمية قد أطلقت التحالف من أجل البنية التحتية الخضراء في إفريقيا، وهو مبادرة بقيمة 10 مليارات دولار يقودها البنك وتم تشكيلها بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنصة الاستثمار الإفريقية (أفريكا 50)، والعديد من الشركاء الآخرين، يسعى الصندوق إلى المساعدة في تسريع التحول الأخضر للقارة من خلال التعاون مع البلدان الإفريقية والقطاع الخاص، دوليًّا ومحليًّا، لإعداد وتطوير مشاريع وبرامج البنية التحتية الخضراء المرنة والتحويلية بسرعة وعلى نطاق واسع، وفي إطارها قد وافق مجلس إدارة البنك على اقتراح الحصول على حصة أولية تصل إلى 10 ملايين دولار في صندوق التحالف، وبحسب موقع البنك ففي ديسمبر 2023، خلال الدورة 28 لمؤتمر الأطراف، تم الإعلان عن التزامات جرى تخصيصها للصندوق بقيمة 175 مليون دولار، التي تضمنت مساهمة محتملة بقيمة 40 مليون دولار أمريكي من البنك الإفريقي للتنمية واستثمار تجاري بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة البنك ليصبح المجموع الحالي حوالي 215 مليون دولار

95 Emily Benson and BenMartin, The status of the transition to green & fair economies: 2024 Green Economy Coalition, P14, https://is.gd/4D8wM9

96 الأمم المتحدة، التمويل والعدالة، https://is.gd/CoekGD

97 موقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، برامج تمويل الاقتصاد الأخضر، على الرابط التالي: https://bit.ly/3UMMKkO

أمريكي، بينما يهدف الصندوق إلى جمع 400 مليون دولار من رأس المال المختلط بين التبرعات وأسهم الخزانة.

وفي منطقتنا العربية وضمن الزخم العالمي لتغير المناخ، فإن صندوق النقد العربي أطلق شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية، وهي بحسب موقع الصندوق مبادرة ومنصة لتبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة والتنسيق في مواضيع التمويل المستدام، بما يساهم في مواكبة تطوّر الأنشطة والخدمات المالية والمنتجات الخضراء والمستدامة، إضافة إلى تعزيز الوعي بقضايا التمويل المستدام وإدارة مخاطر تغيرات المناخ.[99]

5. **الابتكار المالي:** تشمل هذه المصادر التمويلية الجديدة مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار المستدامة التي تهدف إلى استثمار الأموال في مشاريع وشركات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الآثار البيئية السلبية. وهذه الوسيلة التمويلية ينمو الاعتماد عليها بقوة عالميًّا وفي المنطقة العربية، فبحسب صندوق النقد العربي فإن إجمالي إصدارات السندات الخضراء في دول المنطقة بلغ 6.8 مليار دولار حتى أكتوبر 2023، بزيادة قدرها 40% عن عام 2022. إلا أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هما المصدران الرئيسيان لأغلب السندات، ويمثلان أكثر من 90 في المئة من حجم السندات الخضراء بالمنطقة.[100] أي إن العديد من البلدان العربية محدودة ومتوسطة الدخل يغيب عنها التمويل الذاتي.

6. **التمويل الجماعي:** يمكن للأفراد والمجتمعات المشاركة في تمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر من خلال الاستثمارات المشتركة والتبرعات والتمويل الجماعي عبر منصات التمويل الجماعي والشبكات الاجتماعية أن تقدم نماذج للتحول لاقتصادات خضراء أقل تلوثًا وأقرب إلى مفهوم الانتقال العادل لكن مثل هذا النوع من التمويل لا يزال محدودًا ويحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث.

7. **التعهدات المناخية:** وهي التعهدات المرتبطة بالتمويل المناخي في الاتفاقيات الدولية، وقد كانت حاضرة منذ مؤتمر الأطراف باتفاقية المناخ لعام 2009 في كوبنهاجن حيث خرج العالم باتفاق بتعهد الدول الغنية من أجل مساعدة الدول النامية بنحو مئة مليار دولار سنويًّا من أجل مواجهة آثار التغيرات المناخية، المفارقة أنه ورغم مرور أكثر من عقد ونصف على اتفاق كوبنهاجن فإن هدف الـ100 مليار دولار سنويًّا ظل بعيد المنال حتى نهاية عام 2022 إذ وصل المتحقق منه إلى 97 مليار دولار فقط بينما في عام 2023 تم تجاوز هذا الرقم وهنا قد يبدو البعض مبتهجًا لكن المشكلة أن الاحتياج الفعلي أضعاف ذلك بكثير لكننا نجيب الإجابة الخطأ على سؤال أشبه بسؤال كيف تصبح مليونيرًا بسهولة فتكون الإجابة عندما تكون ملياردير.ًا، ويدخل في هذا الإطار صندوق المخاطر والأضرار الجديد الذي جرى تفعيله في قمة المناخ الأخيرة كوب 28 وهو إنجاز صغير للقمة.

ثالثًا: أسطورة السندات والاستثمارات الخضراء: مزيد من الديون تحت عنوان تمويل المناخ

من أهم أدوات تمويل الاقتصاد الأخضر التي يتيحها الاقتصاد النيوليبرالي بمؤسساته الحالية هي السندات الخضراء التي يتزايد الحديث عنها في أروقة حكومات المنطقة العربية والترويج لها باعتبارها المنقذ للاقتصاد الأخضر في ضوء الفجوة التمويلية لدى بعض تلك البلدان، وإذا نظرنا إلى تاريخ السندات الخضراء فإنها حديثة نسبيًّا لم تكمل العقدين حيث كان أول إصدار لها من قبل بنك الاستثمار الأوروبي في 2007 ثم سرعان ما تم تبنيها من قبل البنك الدولي وعديد من البنوك والشركات العالمية.

98 موقع البنك الإفريقي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية يوافق على حصة تصل إلى 10 ملايين دولار في صندوق تنمية مشروعات التحالف من أجل البنية التحتية الخضراء في إفريقيا، بتاريخ 2024/2/13، https://is.gd/UwxpXu

99 موقع صندوق النقد العربي، شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية، https://is.gd/miu5Wg

100 صندوق النقد العربي، سعادة الدكتور فهد بن محمد التركي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي يلقي كلمة في افتتاح الاجتماع الثالث لشبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية، بتاريخ 2024/3/6، https://is.gd/zbGy93

ارتبطت السندات الخضراء بفكرة التمويل الأخضر، والذي هو مصطلح واسع يمكن أن يشير إلى الاستثمارات المالية التي تتدفق إلى مشاريع التنمية المستدامة القائمة على المبادرات والمنتجات البيئية والسياسات التي تشجع على تطوير اقتصاد أكثر استدامة، انطلقت حركة التمويل الأخضر في السنوات الأخيرة مدفوعة بتوقيع اتفاقية باريس للمناخ، التي صنفت التمويل الأخضر كواحدة من الآليات المركزية لمكافحة تغير المناخ، بحيث أصبح على البلدان الموقعة عليها تعزيز التمويل الأخضر وتمهيد الطريق نحو الاقتصاد الأخضر.[101] ويفترض أن توفر السندات الخضراء وسيلة فعالة وضرورية لتحقيق هذا الهدف

لكن السندات الخضراء هي أدوات دَين على غرار السندات التقليدية، لكن مع فارق أنه يفترض أن يتم تخصيص العائدات لأغراض مفيدة بيئيًا، غير أن العديد من الشكوك تدور حولها فبعد أن بدأت بشكل حصري تقريبًا كأوراق مالية لبنوك التنمية العالمية وغيرها من المؤسسات الحكومية، توسع عالم مُصدِري السندات الخضراء أخيرًا ليشمل الشركات التقليدية، بما في ذلك المصدرين ذوي العائد المرتفع.[102] إن تتبع نمو وتطور سوق السندات الخضراء في الصين وفرنسا والهند والولايات المتحدة يوحي بعملية واعدة من تحويل المليارات إلى تريليونات كما تشير بعض الدراسات، والتي تؤكد أن مبادئ عمل السندات الخضراء هي مجموعة طوعية من القواعد المتعلقة بعملية إصدار السندات الخضراء، وبالتالي فإن عدم وجود قواعد واضحة وتوحيد السوق هو مصدر قلق مشترك للمشاركين في هذه السوق المزدهرة.[103] إذن نحن بصدد سوق تقليدي للمضاربة على الديون وتحقيق أكبر عائدات منها باسم البيئة في بعض الأحيان وسوق لا يتقيد إلا بمبادئ طوعية لمصدري تلك السندات

بل حتى بالاستناد إلى بيانات المؤسسات المعنية بإصدار شهادات الاعتماد للسندات الخضراء فإنه وفقًا لمبادرة سندات المناخ فإنه ومن بين ما قيمته 289 مليار دولار من السندات الخضراء التي جرى إصدارها في العام الجاري 2024 وحتى 10 مايو فإن ما قيمته 18.2 مليار دولار فقط حصلت على شهادة معتمدة باعتبارها خضراء وتتوافق مع معايير ومبادئ المبادرة وفقًا للشكل التالي[104]:

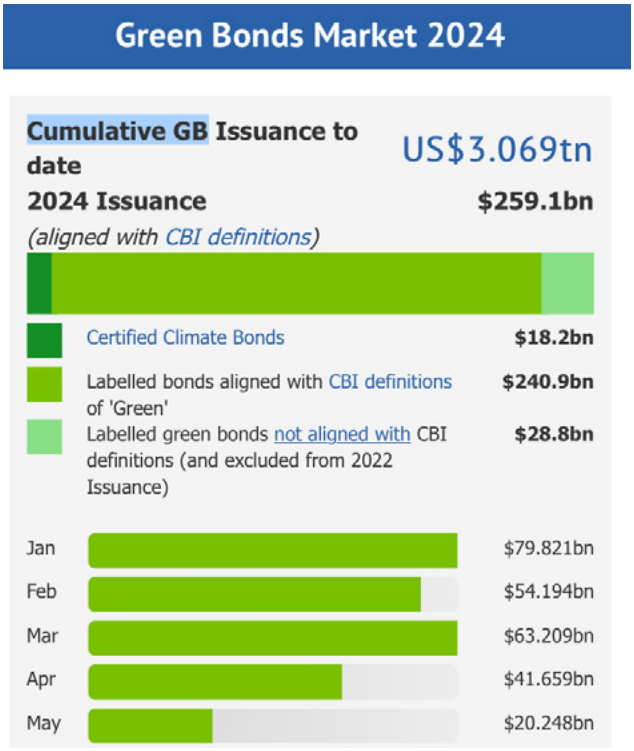

101 أيمن صالح، التمويل الأخضر، صندوق النقد العربي، 2022، ص7-8، https://is.gd/otyGeg

102 RYAN PRECLAW & ANTHONY BAKSHI, BARCLAYS, THE COST OF BEING GREEN, Environmental Finance, 18 September 2015, https://is.gd/StsZJs

103 Brandon Faske, "Turning Billions into (Green) Trillions: Tracking the Growth and Development of the Green Bond Market in China, France, India, and the United States." *Tulane Environmental Law Journal*, vol. 31, no. 2, 2018, pp. 293–325. JSTOR, https://www.jstor.org/stable/90021699

104 Climate Bonds Initiative, Green Bonds Market 2024, accessed 11 May 2024, https://is.gd/RBYncd

وللسندات الخضراء والبيئية تأثير في حصة السندات الاجتماعية إذ إن السندات الخضراء والمرتبطة بالاستدامة تجزئ بالفعل سوق الدَّين البيئي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال منذ 2021 وحتى مارس 2023 كان هناك إصدارات بقيمة 244 مليار دولار سندات خضراء ولمواجهة الاستدامة منها 66 مليار فقط سندات اجتماعية[105] أي إن الأولويات التمويلية البيئية تزاحم الأولويات الاجتماعية للفئات المهمشة التي عادة ما تستهدفها السندات الاجتماعية مثل الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، المجتمعات المستبعدة أو المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والمشردين والفئات ذات مستوى التعليم المنخفض، والفئات المحرومة بسبب الافتقار إلى إمكانية وجودة الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية والعاطلين عن العمل والنساء والمسنين والشباب غير المتمكن وغيرهم من الفئات الضعيفة بما في ذلك نتيجة الكوارث الطبيعية، وهي الفئات الأساسية وفق مبادئ السندات الاجتماعية[106] وهو ما يثير شكوك وتساؤلات عمَّا إذا كانت البيئة والاستدامة أهم من الإنسان أو يمكن أن تتم بدونه وعن الأهداف التي تتبناها الجهات المصدرة لتلك السندات والصكوك البيئية

وعلى سبيل المثال فإن عديد من الحكومات في المنطقة العربية تتزايد ديونها عبر السندات الخضراء والتي تروج أنها استثمارات، متغافلة عن أن مثل هذه السندات هي أدوات ديون، وهي بلدان تعاني من تفاقم أزمة الديون وفوائدها وتشكل خدمة الدَّين وفوائده البند الأكبر في مصروفاتها كما هو الحال في مصر ولبنان والأردن وتونس، وقد يدافع البعض عن هذا النوع من الديون بالقول إن الديون العامة لديها تأثير طويل الأجل في تحسين النمو والتنمية الاقتصادية للعديد من البلدان، لكن دراسة حديثة لصندوق النقد العربي تشير في خلاصتها إلى أنه لا يوجد دليل على أن المديونية العامة تساعد الدول العربية ذات الدخل المنخفض على تحسين نموها الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل. ومن النتائج المشتركة بين جميع المجموعات هو ضعف كفاءة المديونية العامة في الدول العربية من حيث الاستثمار، مع أثر إجمالي ضعيف على الاستثمار مقارنة بالزيادة في الدَّين العام.[107]

ومن منظور العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل فإن منطقتنا العربية تحافظ على مراتب متقدّمة عالميًّا في مؤشّرات الدَّين، فبحسب قاعدة بيانات UNCTAD، تتصدّر مصر قائمة البلدان العربية بحصّة مدفوعات الفائدة المُترتبة على الدَّيْن العام من مجمل الإيرادات العامّة الضريبية وغير الضريبية (32.8%)، وتحلّ في المرتبة الخامسة عالميًّا. إلى ذلك، يحلّ لبنان في المرتبة الأولى عربيًّا من ناحية حجم الدَّين كنسبة من ناتجه المحلّي (150.6%)، وكذلك في المرتبة الأولى في حصّة الدَّين الخارجي من مجمل الناتج المحلي (136.2%)، وتعيش بلدان أخرى مثل الأردن وتونس على جرعات مُتتالية من الديون من المؤسّسات المالية الدولية. باختصار، تعاني معظم الشعوب في البلدان العربية المتوسّطة والمنخفضة الدخل من ظروف اجتماعية صعبة، وبطالة متجذّرة، وتراجع استثمار الدولة في مستقبل أفضل لها، بينما ترزح تحت أعباء ضريبية ومديونيات ضخمة.[108] وبالطبع فكل إنفاق عام على الديون وخدماتها يعتبر خصمًا من بنود إنفاق عام أخرى على الصحة والتعليم والسكن والنقل العام والتي هي الخدمات الأساسية التي تمس جميع المواطنين الذين يفترض أن يكون رفاههم جزءًا من أي اقتصاد أخضر

رابعًا: التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر

هناك تحديات عديدة تواجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر، تتطلب جهودًا مشتركة من مختلف الجهات المعنية. من بين التحديات الرئيسية، التحول التكنولوجي حيث يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر توفير تقنيات عالية وحلول جديدة تساعد في تقليل الانبعاثات الكربونية واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة أعلى، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الجديدة، كما تواجه عملية التحول تحديات تتعلق بالتشريعات والسياسات الحكومية إذ يتطلب إطارًا قانونيًّا وسياسيًّا

105 الشرق بلومبرج، إنفوجراف.. 244 مليار دولار سندات خضراء ولمواجهة الاستدامة منذ بداية 2021، بتاريخ 2023/11/24، https://is.gd/yrtkuY

106 International Capital Market Association, Social Bond Principles, https://is.gd/A013e4

107 عمر شفيق وآخرون، الدَّين العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية: فوائد هيكلية أم قصيرة المدى؟ صندوق النقد العربي، 2024، ص2، https://is.gd/D1kLHq

108 ڤيڤيان عقيقي، البلدان العربية: خدمة الديون لا الشعوب، موقع الصفر، بتاريخ 2023/7/25، https://is.gd/Jc3EtB

ملائمًا يدعم الابتكار والاستثمار في المشاريع الخضراء، ويحد من التلوث والاستهلاك غير المستدام، وبرغم إقرار المؤسسات المالية الدولية الرئيسية وعلى رأسها البنك الدولي بأن التحدي الأخضر الطويل الأجل الذي تواجهه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحقيق أقصى قدر من الثروة على نحو مستدام من الموارد الطبيعية الهشة، مع تفاقم ندرة المياه بسبب التدهور المتزايد لجودة المياه، والذي يؤثر بشكل أساسي في فقراء المنطقة مع زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية الحساسة بيئيًا، ما زاد من الضغط على المياه والأرض.[109] إلا أنها لا تزال تمول مشروعات ضخمة لا تراعي هذه الأبعاد بما يهدد بتفاقم التلوث الجوي والبري والبحري لمدن المنطقة والممرات المائية والبحار المشتركة، وبالتالي تمثل إدارة الأزمة المناخية والتكيف مع آثار تغير المناخ مثل الجفاف تحديًا رئيسيًّا

تحدي عدالة توزيع الأعباء، والأمر هنا يقتضي عدالة توزيعية وعدالة تصحيحية لضمان انتقال عادل بحيث تتحمل البلدان المتسببة في النصيب الأكبر من الانبعاثات النصيب الأكبر من الأعباء تمويليًّا وتطويرًا لوسائل خفض الكربون، بينما نجد أنه في الواقع يحدث العكس إذ تشير بعض التقارير إلى أن 5 دول في شمال العالم وهي الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، والنرويج والمملكة المتّحدة، مسؤولة عن 51% من التوسّع المخطّط له لزيادة إنتاج الوقود الأحفوري، كما أن 20 دولة فقط، بقيادة الولايات المتّحدة وكندا وروسيا، مسؤولة عن ما يقارب الـ 90% من انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب حقول النفط والغاز الجديدة وآبار التكسير الهيدروليكي المخطّط لها من الآن وحتى عام 2050.[110]

أيضًا هناك تحديات مرتبطة بالتوعية والتغيير في السلوكيات الاستهلاكية، إذ يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر تغييرات في العادات الاستهلاكية للأفراد والشركات، ما يتطلب تكثيف جهود التوعية بأهمية المحافظة على البيئة واستخدام الموارد بشكل مستدام. ولا يزال تمويل الاستثمار الأخضر تحديًا رئيسيًّا فقد يواجه المشاريع الخضراء صعوبة في الحصول على التمويل اللازم، خاصة في بداياتها، وهذا يتطلب تطوير آليات تمويل جديدة وجذب الاستثمارات المستدامة، المشكلة هنا أن رئيس مؤتمر المناخ الأخير هو رئيس واحدة من أكبر شركات النفط بالإمارات وما يخرج عن هذه المؤتمرات لا يعدو في كثير من جوانبه أن يكون نوعًا من الغسيل الأخضر حيث تقدم الدول والشركات صاحبة العلامات التجارية والمنظّمات نوعًا من الدعاية لغسيل سمعتها عبر تعزيز التصوّر بأن منتجاتها أو خدماتها صديقة للبيئة والواقع أن ممارساتها التجارية لا تفعل كثيرًا للحدِّ من التأثيرات المضرّة بالبيئة بل خططها للتوسع تقول عكس ذلك

يضاف إلى ذلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية فقد تواجه بعض الصناعات والمجتمعات تحديات اقتصادية واجتماعية أثناء التحول نحو الاقتصاد الأخضر إذ عادة ما يتسبب الاعتماد المفرط على التكنولوجيا في خفض للعمل وبالتالي زيادة في مؤشرات البطالة والفقر، ما يتطلب تطوير إستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات وضمان توفير فرص العمل المستدامة ودمج الأفراد والمجتمعات في عملية التحول

وإذا كان الاقتصاد البديل بطبيعته وتعريفه تشاركيًّا وتضامنيًّا وتعاونيًّا ويفترض فيه نمط اتخاذ قرار ديمقراطي محلي قاعدي تؤخذ القرارات فيه من أسفل إلى أعلى وعن طريق الوحدات الإنتاجية الصغيرة، يلبي الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين والأسواق التضامنية في مقابل الأسواق التبادلية السائدة، فإن العديد من الممارسات سواء التمويلية أو التنفيذية لمبادرات الاقتصاد الأخضر على أهميتها من حيث التأثير الكلي تقوم على تناقضات مع هذه المبادئ الخاصة بالاقتصاد البديل، فهي كما أوضحنا تقوم على التركيز في التكنولوجيا العالية في قطاعات محدودة كالطاقة والتصنيع كثيف الاستعمال لها في إطار مشروعات تستهدف التصدير لا توفير الاحتياجات المحلية وهي بطبيعتها قليلة الاستخدام للبشر بالنظر إلى المكون التكنولوجي فيها وبالتالي يتخوف عديد من الباحثين والمراقبين من تأثيرات كبيرة لها في البطالة، وتقوم على الاستدانة التي هي بطبيعتها مؤثرة في الاستثمار والإنفاق على الخدمات العامة والتي ترتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر يحتاج إلى عدة أوراق بحثية لشرحه بالتفصيل

109 World Bank, Toward a Clean, Green, Resilient World for All, https://is.gd/bYrSeF

110 هديل فرفور، «قادة المناخ» يتسبَّبون في هلاك الأرض، موقع الصفر، 2023/11/22، https://alsifr.org/climate-change-crisis

خامسًا: المنطقة في الميزان أي مشروعات خضراء وأي تمويل أخضر؟

استضافت منطقتنا قمتي كوب 27 بشرم الشيخ وكوب 28 في الإمارات، وهي المنطقة التي يتوقع أن تشهد أكبر معاناة من التغيرات المناخية على المستوى الاقتصادي ففي كل السيناريوهات المطروحة للتغيرات المناخية وللتعهدات بخفض الانبعاثات هي الأكثر تأثرًا بالنظر إلى سيناريوهات ارتفاع درجات الحرارة وأثرها في الناتج المحلي حتى عام 2050، حظي التحول في قطاع الطاقة وقضية استخدام الهيدروجين الأخضر، باهتمام المشاركين في القمتين الأخيرتين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ «COP 27»، المنعقد في مدينة شرم الشيخ بمصر، خلال الفترة من 6 إلى 18 نوفمبر 2022، و28 COP الذي انعقد في الإمارات

وبشكل عام ففي إطار هدف خفض الكربون في قطاع الطاقة فالعديد من الدول بدأت في التوجه إلى استخدام الهيدروجين الأخضر كطاقة نظيفة بديلة للوقود، الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لكوكب الأرض، والسبب الرئيس في ارتفاع حرارة الأرض، لأنه يمنع أشعة الشمس من الخروج من الغلاف الجوي بعد دخولها إلى الأرض، عكس الكربون الأخضر صديق البيئة، ووفقًا للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أعلنت الحكومة المصرية أنها ستضخ استثمارات في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر تصل إلى أكثر من 40 مليار دولار بحلول 2030، وأعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي، خلال فعاليات مؤتمر المناخ COP 27، بمدينة شرم الشيخ، تدشين المرحلة الأولى لمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.[111]

ووفقًا لتقديرات دراسة أعدتها منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بلغ عدد مشروعات الهيدروجين العربية -المعلنة والمقترحة- نحو 82 مشروعًا حتى نهاية سبتمبر 2023، وتتضمن 47 مشروعًا مخصصة للتصدير.[112] وإذا وضعنا في الاعتبار منظور العدالة فإن توجهات الإنتاج من أجل التصدير في كثير من القطاعات في بلداننا توحي بتجارب سلبية من عدة جوانب وبها عديد من المفارقات، فمصر التي أنشأت عديدًا من مشروعات الطاقة من أجل التصدير ومنها الكهرباء يعاني شعبها بالكامل من جداول انقطاع الكهرباء التي أصبحت الشيء الوحيد المنتظم بالبلاد، فلا يعقل أن نقوم بتوفير طاقة خضراء للتصدير بينما يظل مواطنو البلاد العربية قابعين تحت إنتاج الطاقة من المصادر التقليدية وما يتبعه ذلك من تأثيرات كارثية في الصحة واستمرار الملوثات ومعدلات الانبعاثات المرتفعة، بالرغم من أن مثل هذه المشروعات قد ينظر إليها باعتبارها إنجازات هائلة من منظور الاقتصاد النيوليبرالي بمؤشراته الكلية وخصوصًا الخاصة بالصادرات والعملة الصعبة إلا أن تفاصيله مثيرة للتساؤلات فيما يتعلق بالعدالة وغيابها فهل الأولى إنتاج الطاقة النظيفة والخضراء من أجل التصدير أم الاستهلاك المحلي إذا تغاضينا عن أن مسألة تصدير الطاقة سمة أساسية في الاقتصادات الأقل تطورًا وتقدمًا باعتبارات الفرصة البديلة واستعمالها في التصنيع وتحقيق رفاهية شعوبها بدلًا من شعوب مستوردي الطاقة النظيفة بأقل تكلفة بيئية ودون دفع فاتورة لما يحدثه الاهتمام بالصادرات على حساب احتياجات الأسواق المحلية في البلدان المصدرة للطاقة.

111 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سكة السلامة: الهيدروجين الأخضر وقود المستقبل من أجل طاقة نظيفة وبيئة أقل تلوثًا، بتاريخ 2022/11/9، https://is.gd/GBdofo

112 أحمد عمار، إنتاج الهيدروجين الأخضر في 2023.. 7 دول عربية تتسابق نحو الريادة العالمية، موقع الطاقة، بتاريخ 2023/12/27، https://is.gd/4oSljA

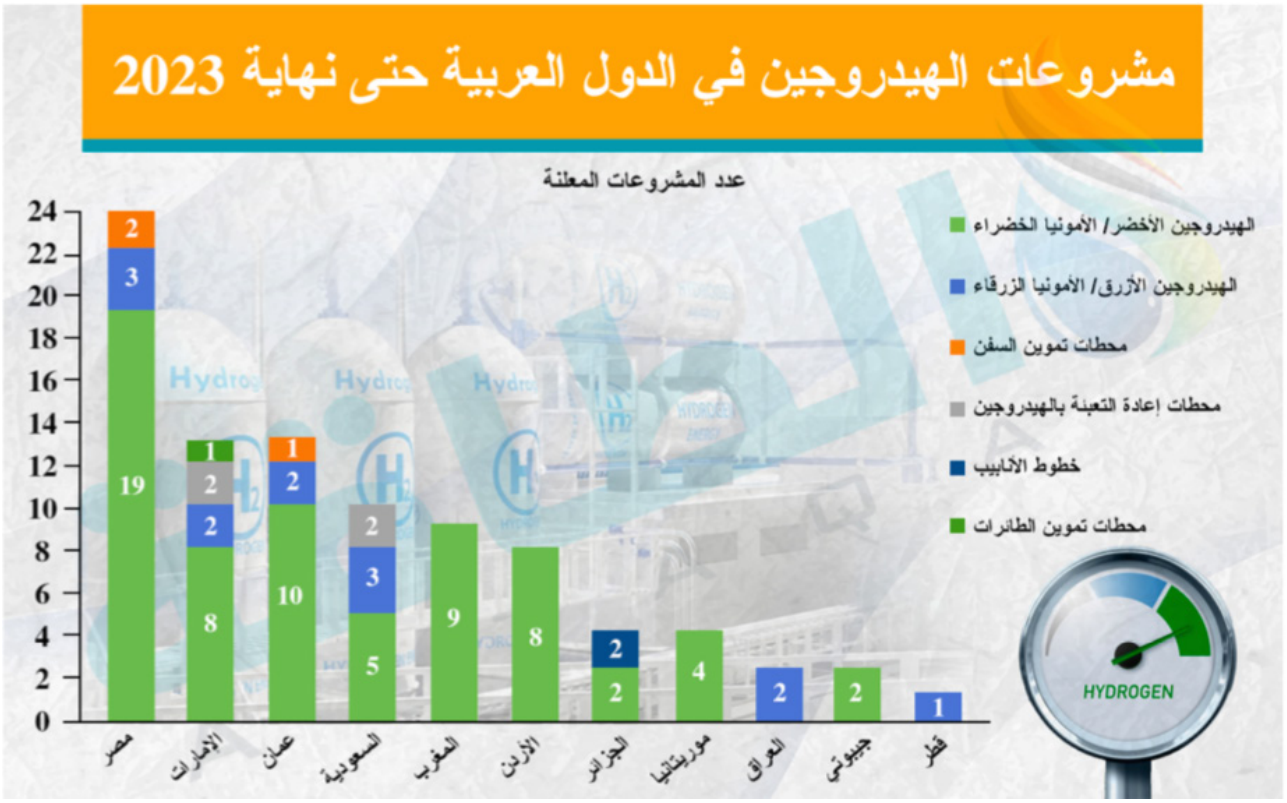

وفقًا لتقرير لقناة سكاي نيوز عربية، فقد أوضحت بيانات مؤسسة بلومبرج لأسواق رأس المال، أن سوق الإصدارات السنوية الخضراء والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجل رقمًا قياسيًّا جديدًا في عام 2023 ليبلغ إجمالي قيمته 24 مليار دولار تقريبًا، وجاءت هذه الزيادة التي بلغت نسبتها 155 في المئة بفضل النمو الذي شهدته هذه الفئة من الإصدارات في كل من دولتي الإمارات والسعودية، اللتين شكلتا معًا نسبة 77 في المئة من إجمالي الإصدارات الإقليمية، كما أن المنطقة شهدت إصدار صكوك خضراء وبلغ مجموع الصكوك الخضراء التي تم إصدارها 6.5 مليار دولار أمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2023، ما يمثل أكثر من نصف إجمالي الصكوك الخضراء التي تم إصدارها على مستوى العالم وشكلت الإصدارات الإسلامية أكثر من ربع إجمالي الإصدارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بينما كان أكثر من نصفها من إصدار بنوك وشركات إماراتية.[113] ونفس الشركات والصناديق السيادية الإماراتية مع الأسف تتغلغل في الدول العربية الأكثر فقرًا وبطالة للاستحواذ على أراضيها وموانئها وشواطئها تحت بند الاستثمار الأجنبي المباشر فلا تخلف إلا مزيدًا من الفقر والتفاوت والصراعات ويمثل أمامنا نماذج السودان وليبيا ومصر وتونس بدرجات متفاوتة للتأثر بتلك الأنماط من التدخلات الاقتصادية

خاتمة

هناك تفاوت إقليمي في الاعتماد على مصادر التمويل المستدامة أو الخضراء وهذا يرتبط بالفوائض المالية الرأسمالية المتوفرة لدى بعض بلدان المنطقة والغائبة عن البعض الآخر، لكن أيضًا ما يزال هناك اعتماد مفرط على مصادر الطاقة غير النظيفة محليًّا باعتبارها خيارًا سهلًا وغير مكلف للحكومات

عادة ما يتركز الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في الطاقة والصناعة وتغيب القطاعات الأكثر تشغيلًا للعمالة سواء الخدمات أو الزراعة، وبالتالي يذهب حديث التمويل للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمباني الخضراء باعتبارها أهم القطاعات المستهدفة بالقروض المرتبطة بالاستدامة في المنطقة العربية والوضع ليس أفضل عالميًّا، وبالتالي فنحن نتحدث في إطار نفس النموذج

113 سكاي نيوز عربية، الإمارات تتصدر إقليميًّا إصدارات السندات الخضراء في عام 2023، بتاريخ 2024/1/25، https://is.gd/PXxMMs

النيوليبرالي الذي يسعى إلى توفير التكلفة في هذه القطاعات وضمان استدامة استغلال الموارد من قبل الطبقات والشرائح الحاكمة للسوق وليس الجميع. بينما العدالة الاجتماعية هي حجر الزاوية في التحول نحو اقتصاد أخضر حقيقي يقوم على دمج المعطيات المجتمعية في العمل المناخي والبيئي، هذا ليس فقط بسبب الواجب الأخلاقي المتمثل في عدم ترك أي شخص وراء الركب في التحول الأخضر، ولكن لأن صانعي القرار يجب أن يقتنعوا بأن سياسة التحول ستفشل من دون موافقة المواطنين

صحيح أن قطاع الطاقة والنقل هي المصادر الأكبر لانبعاثات الكربون والغازات الدفيئة لكن الاهتمام بالاقتصاد الأخضر ينبغي أن يحضر فيه العمال والفئات الهشة والضعيفة سواء كعنصر فاعل في صنع السياسات الاقتصادية أو حتى كمتأثر بعمليات توزيع الاستثمارات العامة وتسوية الديون وتحديد أولويات المشروعات وتغييبه يقود إلى كوارث ليس فقط على مستوى العدالة، بل على مقاييس الاستدامة أيضًا فالعمل عنصر مهم لعمليات الإنتاج الرأسمالية نفسها والحديث حوله لا ينبغي أن يؤخذ باعتباره ضجيجًا يساريًا أو اشتراكيًا

ينبغي تعزيز الاهتمام بمنظورات الانتقال والتحول العادل نحو الاقتصاد الأخضر بالتركيز في المشروعات الأكثر قدرة على خلق فرص العمل اللائق والمستدام وليس فقط التركيز في الاستخدام المكثف للتكنولوجيا وينبغي أن يكون ذلك جزءًا لا يتجزأ من اهتمامات المنظمات الدولية والمهتمين بتمويل الاقتصاد الأخضر حتى لا يكون التحول الأخضر على حساب العمل والبشر وينبغي حفظ وتعزيز التوازن بين الأهداف البيئية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية عند الحديث عن الاقتصاد الأخضر والتحول إليه

كما ينبغي أيضًا التقاط موجة الزخم الحالية حول الاقتصاد الأخضر وتوجيه الكرة من ملعب المؤسسات المالية الدولية والبنوك والصناديق السيادية نحو الاهتمام بكيفية التحول الأخضر العادل في القطاعات والمشروعات الأكثر تشغيلًا للعمالة، سواء في الزراعة أو الخدمات والتي تشير عديد من الدراسات إلى أنها مشروعات صغيرة ومتوسطة وأغلبها في قطاعات غير رسمية في بعض بلداننا، والبحث عن طرق لإعادة توجيه التمويل نحو البلدان والمناطق الأكثر فقرًا وبطالة وهشاشة وتأثرًا بالتغيرات المناخية لأن هذه التأثيرات وتبعاتها عابرة للحدود في النهاية ولا يمكن حصرها في مكان ما

ويمكن للمواءمة بين أشكال الاقتصاد البديل وما تطرحه من أفكار وأنصار منظورات الاستدامة من داخل النموذج الاقتصادي السائد على الأقل إنتاج سياسات أكثر عدالة وأقل كلفة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا إذا تم دمج الناس باعتبارهم المستهدفين من الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البديل باعتبارهما يبحثان عن الاستدامة وتحقيق الرفاه العام للجميع، بدلًا من تحويل مقولات الاقتصاد الأخضر إلى شعارات جوفاء لإنقاذ النمط السائد اقتصاديًا واجتماعيًا بالحفاظ على نماذجه التمويلية وهياكل علاقاته الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات القوة بين المركز والأطراف والجنوب والشمال في النظام الدولي السائد

الفصل الخامس

الاقتصاد البديل ومؤسسات التمويل من الهيمنة إلى الاستقلالية

ريم عبد الحليم

مقدمة

الاقتصاد البديل هو اقتصاد يقوم على التمكين الاقتصادي للطبقات الضعيفة في المجتمع، في عميات صناعة الإنتاج أو عمليات توزيعه، ومن ثم فالاقتصاد البديل يشكل وجود أهداف بديلة عن الهدف الأوحد للاقتصاد التقليدي وهو النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو أهداف بديلة تتدارس توزيع عادل للنمو الاقتصادي. يتطلب ذلك مقاربات جديدة للنظر في العلاقة بين العمل ورأس المال وتعويضات العاملين، ومؤسسات الاقتصاد نفسها حيث يكون هناك كيانات أكثر تشاركية من مؤسسة الربح القائمة في الاقتصاد التقليدي.

يتناول هذا الفصل دور مؤسسات التمويل التقليدية والجديدة في تهيئة الإطار المؤسسي والإطار الخاص بمتغيرات الاقتصاد الكلي لوجود مساحات للاقتصاد البديل.

يبدأ الفصل بالتعرف على مؤسسات التمويل التقليدية ودورها في خلق أو تضييق المساحات المتوافرة للاقتصاد البديل، وينتقل إلى المؤسسات التي تقوم على الدول النامية بصورة أكبر ليطرح التساؤل نفسه عن دور هذه المؤسسات في خلق أو تضييق مساحات الاقتصاد البديل

يقصد بمساحات الاقتصاد البديل في هذا النطاق النظر في المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتي تتحكم فيها السياسات الاقتصادية لتعكس واقع العدالة الاجتماعية، والمؤسسات المختلفة التي تستطيع خلق واقعًا أكثر عدالة وتغير السياسات الأقل عدالة.

أولًا: مؤسسات التمويل التقليدية

1. فهوم المؤسسات التقليدية

تأسست مجموعة البنك الدولي (WBG) و**صندوق النقد الدولي** (IMF) في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 ولهما رسالتان يكمل بعضهما بعضًا. وفي حين تعمل **مجموعة البنك الدولي** مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، فإن **صندوق النقد الدولي** يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم. وتقدم **مجموعة البنك الدولي** التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز في تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ويتتبع **صندوق النقد الدولي** الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء، ويقدم قروضًا إلى البلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء. ويجب على البلدان أن تنضم أولًا إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك، واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما 189 بلدًا عضوًا

أ. مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم. وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في أهداف معلنة: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة

ويقدم **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)**، اللذان يشكلان معًا **البنك الدولي**، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصبّ تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقرًا، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية

وتركز **مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات**

الاستثمار (ICSID) في تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات إلى الشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية

ويعمل البنك الدولي مع الدول في إطار من الشراكة حيث يقوم البنك بعمل دراسة تشخيصية **Country Diagnostic** Study كل أربعة أعوام للدولة محل الاتفاق ثم يوضع إطار الشراكة **Country Partnership Framework** تحدد أولويات المشاريع الممولة في البرنامج وفق نتائج الدراسة التشخيصية، وهى دراسة تعدها مجموعة البنك الدولي كل ثلاث سنوات تقريبًا لوضع إطار الشراكة المحدد للدول الأعضاء.

ولا تذكر أي دراسة تشخيصية للبنك خلال السنوات العشر الماضية بأي حال مؤسسات الاقتصاد البديل بالدعم أو بغيره، ولكنها في حالة مصر تضع أطرًا حول أهمية الإنفاق الاجتماعي واستدامته بالتضافر مع مؤسسات المجتمع المدني.

أما مؤسسة التمويل الدولية فلها شروط إقراض محددة وصارمة تتعلق في الدول ببيانات إجمالي الدخل القومي، والجدارة الائتمانية للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتحصل البلدان المقترضة المعرضة لمخاطر ارتفاع أعباء الديون على مساعدات مالية في شكل منح بنسبة 100%، أما البلدان المعرضة لمخاطر متوسطة من ارتفاع أعباء الديون فتحصل على 50% من المساعدات في شكل منح. بينما تحصل بلدان أخرى على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية بشروط اعتيادية أو بشروط مختلطة وصارمة بآجال استحقاق تبلغ 38 عامًا و25 عامًا على الترتيب.[114]

ب. صندوق النقد الدولي

يعمل **صندوق النقد الدولي** على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم

وتهدف رسالة الصندوق بصورة رئيسية وفق صفحته الرسمية إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان ومواطنيها من شراء السلع والخدمات بعضهم من بعض. وهو يقوم بذلك بتتبع الاقتصاد العالمي واقتصادات البلدان الأعضاء، وتقديم القروض إلى البلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، وتقديم المساعدة العملية إلى البلدان الأعضاء

وعلى خلاف بنوك التنمية، لا يقرض الصندوق مشروعات محددة، بل يقدم الدعم المالي إلى البلدان المتضررة من الأزمات لكي يتيح لها فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تستعيد بها الاستقرار والنمو الاقتصاديين. كذلك يقدم الصندوق تمويلًا وقائيًا يساعد على منع وقوع الأزمات. ويجري بصفة مستمرة تعديل الإقراض الذي يقدمه الصندوق حتى يلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء

والبلدان التي تستعين بالصندوق تكون في الأغلب تحت وطأة أكثر من نوع من الأزمات بسبب انتشار التحديات التي تواجه قطاعًا واحدًا إلى مختلف أجزاء الاقتصاد. فالأزمات يمكن أن تؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة، وانخفاض مستويات الدخل، وخلق مناخ من عدم اليقين، ما يفضي إلى ركود عميق. وفي حالة الأزمات الحادة، قد يصبح التوقف عن السداد أو إعادة هيكلة الدَّين السيادي أمرًا لا يمكن تجنبه

1. أولًا، يتقدم البلد العضو بطلب إلى الصندوق للحصول على ما يحتاجه من دعم مالي.
2. ثم تناقش حكومة البلد العضو مع خبراء الصندوق الموقف الاقتصادي والمالي واحتياجات التمويل.
3. في العادة، تتفق حكومة البلد العضو مع الصندوق على برنامج للسياسات الاقتصادية قبل تقديم الصندوق للقرض. وفي معظم الحالات، يكون التزام البلد باتخاذ إجراءات معينة على صعيد السياسات، وهو ما يُعرَف بشرطية السياسات، جزءًا لا يتجزأ من إقراض الصندوق.

114 2. International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report. March 8,2000.

4. بمجرد أن يتم الاتفاق على الشروط، يُعْرَض برنامج السياسات الذي يستند إليه الاتفاق على المجلس التنفيذي ضمن «خطاب نوايا» و«مذكرة تفاهم» مفصلة. ويقدم خبراء الصندوق توصية إلى المجلس التنفيذي بالموافقة على نوايا البلد العضو المتعلقة بالسياسات المزمع تنفيذها وإمداده بالتمويل اللازم. ويمكن التعجيل بهذه العملية في ظل «آلية التمويل الطارئ» المعتمدة لدى الصندوق.
5. بعد موافقة المجلس التنفيذي على القرض، يتابع الصندوق كيفية تنفيذ البلد العضو لإجراءات السياسة التي تقوم عليها الموافقة. وتمثل استعادة البلد العضو صحته الاقتصادية والمالية ضمانًا للصندوق بشأن قدرة البلد على سداد القرض بحيث يمكن إتاحة هذه الأموال لبلدان أعضاء أخرى.

ويتاح لكل بلد عضو في الصندوق الحصول على موارد من «حساب الموارد العامة» (GRA) بشروط غير ميسرة (أي بأسعار الفائدة السائدة في السوق)، ولكن الصندوق يقدم دعمًا ماليًا بشروط ميسرة أيضًا (بأسعار فائدة صفرية حاليًا) من خلال «الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر» (PRGT) المصمم بشكل أفضل ليتلاءم مع تنوع البلدان منخفضة الدخل واحتياجاتها المختلفة. ويتيح الصندوق الائتماني للصلابة والاستدامة (RST) الذي أنشئ حديثًا تمويلًا أطول مدى للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر التي تسعى إلى بناء الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية بأسعار فائدة في المتناول

إن شروط الإقراض المفصلة تجعل القروض عبئًا على الدول النامية لأنها في أغلب الأحيان «تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية المسؤولة». والواقع أن محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد تصبح عائقًا صعبًا أمام صنع القرار في عملية الإصلاح. وليس من الممكن فرض الإصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج، بل ينبغي تصميم هذه الإصلاحات وتطويرها من الداخل

ومع مرور السنين، اتسع مجال شروط الإقراض بعد أن كان في الأصل مقتصرًا على متغيرات الاقتصاد العام. فالدول النامية التي كانت تواجه عددًا قليلًا من الشروط الهيكلية لكل برنامج طوال عقد الثمانينيات أصبحت في أواخر التسعينيات تواجه أكثر من اثني عشر شرطًا مختلفًا لكل برنامج في المتوسط. وبالتالي أدت زيادة عدد الشروط إلى زيادة مخاطرة الدول التي تعجز عن الوفاء بتلك الشروط ما أدى إلى عزوف حكومات عن التفاوض بشأن القروض. إن الاشتراطات المفصلة لا تقدم إلى الحكومات كثيرًا من الخيارات عند تصميم سياسات الإصلاح حتى أنها تعتبر في الأغلب بمثابة هجوم على السيادة الوطنية فهذه الشروط تتعلق بتحرير سعر الصرف ورفع الفائدة وسياسات مالية تقشفية للحد من التضخم.

2. مؤسسات التمويل الدولية والاقتصاد البديل

يتناول هذا الجزء الاقتصاد البديل وعلاقته بالمؤسستين الرئيستين في التمويل الدولي التقليدي وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والعلاقة محل التحليل هي توليفة السياسات التي تتبعها الحكومات ومدى مراعاتها للعدالة الاجتماعية.

نبدأ بالبنك، من خلال شراكة البنك الدولي مع البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية، يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولًا مالية مبتكرة، بما في ذلك المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية (شاملة على أساس استرداد التكاليف) لحكومات البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني ودون الوطني

ويمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في جميع القطاعات، ويقدم المساندة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع. ولا تزود موارد البنك البلدان المقترضة بالتمويل الضروري فحسب، ولكنها أيضًا تُعتبر أداة مهمة لنقل المعارف العالمية والمساعدة الفنية

وتساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة وإدارة الأصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها

إذًا فتركيز البنك الدولي وفق صفحته الرسمية يكون في القروض الفنية التي تخدم أهدافًا محددة، ولكن المشكلة هي شروط

تشغيل المشروعات التي يقوم بتنفيذها البنك الدولي حيث يشترط تحرير الأسعار الخاصة بكافة الخدمات وخصخصة الملكيات العامة للشركات[115]

أما الصندوق فوفق صفحته الرسمية « تساعد الشرطية البلدان الأعضاء على حل المشكلات التي تواجه موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير تؤدي إلى الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي. وإضافة إلى ذلك، تهدف هذه التدابير إلى حماية موارد الصندوق من خلال ضمان أن الموارد المالية للبلد المقترض ستكون قوية بما يكفي لسداد القرض، وهو ما يسمح للبلدان الأخرى باستخدام موارد الصندوق إذا لزم الأمر مستقبلًا. وتدخل الشرطية ضمن برامج الصندوق التمويلية وغير التمويلية بهدف التقدم نحو تحقيق أهداف السياسات المتفق عليها

وتقع على البلدان الأعضاء التي تقترض من الصندوق المسؤولية الأولى في اختيار وتصميم وتنفيذ السياسات التي تساهم في نجاح برنامجها الاقتصادي. ويُدْرَج وصف للبرنامج في خطاب نوايا، يتضمن عادة *مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية* تحتوي على وصف أكثر تفصيلًا للسياسات. وتتحدد أهداف البرنامج وسياساته وفق ظروف كل بلد

غير أن الهدف النهائي يتمثل دائمًا في استعادة سلامة ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليهما، مع تهيئة السبيل لتحقيق نمو دائم وعالي الجودة. وهناك هدف إضافي في حالة البلدان منخفضة الدخل هو الحد من الفقر

أي إنه يعتبر المشروطية جزءًا من نجاح سياسته واستدامة قدرته على الإقراض فالأساس هو استعادة سلامة ميزان المدفوعات بمعنى رفع القدرة التصديرية للدولة فوق القدرة الاستيرادية والاستقرار الاقتصادي بمعنى عدم وجود أزمات اقتصادية وهو ما يعني مزيدًا من رصانة الاقتصاد

نأتي إلى التطبيق وهو يتمحور حول مجموعة من المعايير الكمية وهي شروط محددة وقابلة للقياس للإقراض من الصندوق وترتبط دائمًا بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تدخل في نطاق سيطرة سلطات البلد المقترض. وتتضمن هذه المتغيرات المجملات النقدية والائتمانية، والاحتياطيات الدولية، وأرصدة المالية العامة والاقتراض الخارجي

عند تطبيق الدول هذه الشروط يطلب منها لكي تحصل على قرض الصندوق أن تنظر للأجل القصير فلا مجال للحديث عن إعادة هيكلة الاقتصاد فالبرنامج مع الصندوق في العادة من 4 إلى 7 سنوات فقط. فتكون الخطوات الأكثر تأثيرًا هي

- **سعر الصرف:** يأتي الإصلاح المطلوب في صورة سعر صرف مرن أو معوَّم بشكل كامل، فوفق وجهة نظر الصندوق لا يجب أن تخسر الدولة مواردها الدولارية في محاولة لتثبيت سعر صرف الدولار، كما أن انخفاض قيمة العملة المحلية سوف يستتبع ارتفاع قيمة الصادرات وتدفق استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل.
- **سياسات نقدية تقشفية:** استعادة سيطرة السياسة النقدية على التضخم واحتواء ارتفاع الأسعار خاصة مع تخفيض قيمة العملة من أهم مقومات أجندة صندوق النقد الدولي حال إقراضه.
- **سياسات مالية تقشفية:** يركز الصندوق في جانب الإيرادات أكثر من جانب النفقات في الموازنة العامة للدولة فيؤكد على أهمية ضبط الإنفاق العام وإعادة هيكلة موازنة الإنفاق العام لضبط الإنفاق.

ولكن بالنظر إلى المتغيرات الثلاثة فالتطبيق يحتوي على إشكاليات تجعل برامج الصندوق الأكثر عداء للعدالة الاجتماعية ومعاييرها ومن ثم الأكثر ابتعادًا عن الاقتصاد البديل، فسياسات سعر الصرف المرن مع الهيكل الإنتاجي الذي يعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد ترفع التضخم فوق قدرات المواطن الأفقر حال تخفيض قيمة العملة المحلية. كما أن السياسة النقدية

115 International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report. March 8,2000.
Policy Development and Review Department, IMF. "Conditionality in Fund-Supported Programs – Overview", February 20, 2001.
4. International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report. March 8, 2000.
5. Policy Development and Review Department, IMF. "Conditionality in Fund-Supported Programs – Overview", February 20, 2001.
6. Devarajan, Shantayanan. Dollar, David. Holmgren, Torgny. The World Bank Group. "Aid and Reform in Africa: The Lesson from Ten Case Studies".
7. Mutumi, Gumisai. "Africa: world Bank Study Says Aid Can't Buy Economic Reform". March 27, 2001.
8. IMF and World Bank. "Strengthening IMF-World Bank Collaboration on Country Programs and Conditionality". August 23, 2001.

التقشفية تعني بالضرورة رفع سعر الفائدة وهو ما يعني رفع مدفوعات فائدة الدَّين العام في الموازنة العامة للدولة والتي تتغول بالضرورة على مخصصات دعم الفقراء وتشغيل المرافق العامة من صحة وتعليم بشكل لا يسهم في خدمة الفقراء.

برغم تناول اشتراطات الصندوق كلمات مثل: «استدامة الدَّين العام» و«وضع سقف للاقتراض الخارجي» فإنه لم يهتم حين وضع الشروط بهيكل الدَّين العام وتعديله ويتم منح القروض على الرغم من اختلالات هيكل الدَّين العام، فعلى سبيل المثال في مصر بلغت نسبة الدَّين قصير الأجل مرتفع الفائدة في عام 2024 قبل الموافقة على شريحة الـ8 مليارات دولار الجديدة من الصندوق نحو 72% منه دين قصير الأجل في صورة أذون خزانة.

وبرغم أن أدبيات الصندوق وأوراقه البحثية تناولت في عديد منها قضية العدالة الضريبية fair taxation فإن اغلب الدول التي يقرضها الصندوق أكثر من 70% من العائدات الضريبية بها من الضرائب غير المباشرة التي ترفع نسبة الضرائب للناتج، ولكنها أقل عدالة من الضرائب على الثروة والدخل.

لا توجد في شروط الصندوق بأي حال ما يركز على بعد التشغيل كطرف آخر في المعادلة على الرغم من أنه يرفع من الاستهلاك العام على الرغم من أهمية هذا العنصر لتنشيط الاقتصاد في ظل دول ينخفض فيها معدل الادخار إلى ما يقل عن الـ10%.[116]

ثانيا: مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات الاقتصاد البديل

تتعدد أنماط مؤسسات الاقتصاد البديل وأهمها النمط التعاوني في الإنتاج وتقديم الخدمات. يقصد بالتعاونيات التعاونية مجموعة من أشخاص يتحدون طوعيًا من أجل العمل الاقتصادي المشترك. يضمن دخولهم السوق كجماعة وليس كأفراد الحصول على شروط مناسبة للبيع والشراء، والقيام بمهام معينة بطريقة أكثر كفاءة وبجودة أفضل. الهدف من ذلك هو دعم المصالح الاقتصادية لجميع الأعضاء بالاعتماد على الجهود الذاتية، وليس بمساعدة أطراف ثالثة أو بدعم من الدولة. من المناسب إذن تأسيس تعاونية عندما يفوق تحقيق هدف اقتصادي معين إمكانيات الفرد، ويريد هذا الفرد الحفاظ على استقلاليته في نفس الوقت. من أهم محاور العمل التعاوني التمكين الذاتي، والتنظيم الذاتي ،والمسؤولية الذاتية، والتضامن

هدف التعاونيات هو الدعم الاقتصادي لأعضائها، مع التركيز في تحقيق غرض التعاونية (سكن جيد بسعر مناسب، زراعة مجدية، أو شراء مواد غذائية رخيصة الثمن لجميع الأعضاء)، وليس تحقيق أرباح كبيرة. ولكن هذا لا يعني أن التعاونيات لا تحقق أي أرباح، فعلى التعاونية أيضًا أن تعمل بكفاءة من أجل الصمود أمام منافسة السوق، ولكي تستطيع دعم أعضائها على المدى الطويل. الأمر المهم هو أن توزع التعاونية أرباحها على أعضائها. في بعض البلدان، منها ألمانيا، يمكن صياغة النظام الأساسي للتعاونيات بحيث لا يخسر أعضاء التعاونية في حال إفلاسها إلا بقدر مساهمتهم في رأس مال التعاونية (مال، وسائل إنتاج، أملاك)، أما أملاكهم الشخصية فتبقى محمية ولا يمكن استخدامها لسد استحقاقات أصحاب الديون

وفي إطار استطلاعنا لطبيعة عمل مؤسسات التمويل الدولية نجد أنها تسعي إلى تحقيق الربحية بصورة كبيرة، فالاستدامة المالية التي تفرضها أي قدرة الدولة على تلبية متطلبات الدَّين، وبمفهوم أدق ألا يتفوق الدَّين على قدرة الناتج المحلي الإجمالي على الوفاء به، تفرض سياسات تقشفية على الدولة من المفترض أن تتيح مجالًا لأنماط إنتاجية بديلة للظهور، مثل التعاونيات والروابط لاستيفاء احتياجات المجتمع، إلا أن الدفع نحو الربحية يدفع المؤسسات ذاتها إلى التغافل عن دور مثل هذه التعاونيات، مثال على ذلك التعاونيات التمويلية أو البنوك التعاونية، لا يمكنها الاستمرار في ظل مناخ اقتصادي لا يتيح فرصة لأعمال تمويلية للتنمية الاقتصادية حيث تتسارع البنوك للاستفادة من فروق سعر الفائدة على أوراق الدَّين الحكومية دون مساحة للقطاع الخاص. كما تركز الاستثمارات في جذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل للتمتع بالقيمة المنخفضة للعملة وسعر الفائدة المرتفع

116 Watkins, Kevin. “The IMF: Wrong Diagnosis, Wrong Medicine”. “Remarks by the President to the World Bank”. White House Office of Press Secretary. July 17,2001. Washington D.C.

بدلًا من الأنشطة الإنتاجية. ولكن وفق صندوق النقد فهذه المؤسسات غير الهادفة إلى تعظيم الربحية قد تضر برصانة القطاع المصرفي كله حيث لن تتوفر لديها الموارد الكافية اللازمة للحفاظ على رأسمال كافٍ للعمل بقواعد القطاع المصرفي التقليدية.[117]

ثالثًا: مؤسسات التمويل الجديدة

مجموعة «بريكس» هي منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006، وعقدت أول مؤتمر قمة لها في يونيو 2009 في مدينة يكاترين بورج الروسية

تحول اسمها من «بريك» إلى «بريكس» في 2011، بعد انضمام جنوب إفريقيا إليها، وتهدف هذه المجموعة الدولية إلى تنمية العلاقات الاقتصادية فيما بينها بالعملات المحلية، ما يقلل الاعتماد على الدولار. من المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصادات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليًا - بحسب جولدمان ساكس، والذي كان أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001. صاغ فكرة مجموعة بريكس كبير الاقتصاديين في بنك جولدمان ساكس، جيم أونيل، في دراسة أجريت عام 2001 بعنوان: «بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس»

وتسعى دول بريكس من خلال توسيع العضوية إلى توفير أطر بديلة للتعاون متعدد الأطراف وإنهاء الهيمنة الغربية على النظام الاقتصادي والنقدي. وتوفير منصة للقوى المتوسطة للتعبير عن مصالحها وبلورة دور فاعل ومستقل على الساحة الدولية وزيادة فرص المناورة أمامها بعيدًا عن التبعية والهيمنة وتحقيق مصالحها من خلال تنويع العلاقات الاقتصادية وتعزيز فرص التمويل الإنمائي والاستثمارات والتجارة البينية. كما عكس التوسع الأخير رغبة دول مجموعة بريكس في توطيد علاقات الشراكة، خاصة مع الشرق الأوسط وإفريقيا، في ظل التراجع الأمريكي في هذه الأقاليم وتنامي الدور الصيني والروسي، وبالتالي باتت هذه الأقاليم ساحة للتنافس الدولي بين القوى الكبرى

ويمثل البريكس أهمية كبيرة في توفير آليات للتمويل أكثر مرونة واستدامة دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات والإمكانيات المادية والتكنولوجية والاستشارية للمؤسسات التابعة لها. وكذلك فإن توجُّه عديد من دول المجموعة للموافقة على التبادل التجاري بالعملات المحلية يزيد من الطلب على العملات المحلية، ويحد من تأثير قرارات البنك الفيدرالي الأمريكي، بما يسهم في خفض الطلب على الدولار الأمريكي بشكل يؤثر في أسعار السلع، ويساعد في كبح جماح التضخم

أنشأت مجموعة البريكس مؤسسة تمويلية تنموية بديلة لمؤسسات التمويل التقليدية هي بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا). وفقًا لاتفاقية بنك التنمية الوطني: «يجب على البنك دعم المشاريع العامة أو الخاصة من خلال القروض والضمانات والمشاركة في رأس المال والأدوات المالية الأخرى». علاوة على ذلك، يتعين على بنك التنمية الوطني: «التعاون مع المنظمات الدولية والكيانات المالية الأخرى، وتقديم المساعدة الفنية للمشاريع التي سيدعمها البنك. ووفق الصفحة الرسمية للبنك فالغرض من أنشطة البنك هو تمويل مشاريع البنية التحتية، والتنمية المستدامة، في دول البريكس والبلدان النامية، ووافق طوال فترة عمله، منذ أن تم إنشاؤه، على أكثر من 90 مشروعًا بإجمالي 32 مليار دولار، لدعم مجالات، مثل: النقل وإمدادات المياه والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية والاجتماعية والبناء المدني.

ولعل كذلك هناك أملًا في أن إجراء التسويات بالعملات المحلية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية يسهم في تنويع الهيكل الإنتاجي والسلعي للصادرات، على نحو يحقق التكامل في سلاسل الإمداد والتوريد بين الدول الأعضاء، وقد يكون هذا الدور المهم الذي يلعبه تجمع «البريكس» في إنشاء هيكل مالي عالمي، أكثر استدامة وعدالة وانحيازًا للاقتصادات الناشئة، خاصة مع تقارب النمط الإستراتيجي للدول الأعضاء وهو البعد عن النموذج النيوليبرالي والتحرر الاقتصادي الكامل الذى تفرضه مؤسسات التمويل الدولية لنمط أكثر تقاربًا مع ملكية الدولة.

117 7. Mutumi, Gumisai. “Africa: world Bank Study Says Aid Can’t Buy Economic Reform”. March 27, 2001.

أما عن تأثير البريكس في الاقتصاد البديل فدول مجموعة البريكس تسهم بـ 32% من الاقتصاد العالمي أي أكثر من مجموعة الدول العظمى السبع التي تسهم فقط بنحو 30% من الاقتصاد العالمي. وهو ما يعنى فتح المجال لمنظومات الإنتاج في دول تستند بصورة أكبر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأنماط التعاونية في الإنتاج.

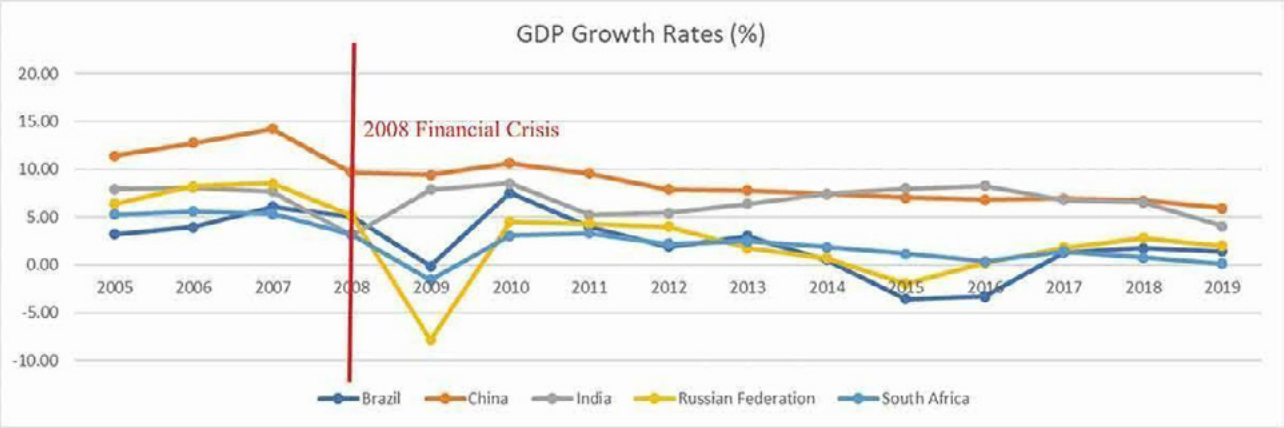

تقدم مجموعة البريكس فرصًا كثيرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتشمل:

1. النفاذ إلى الأسواق: فدول مجموعة البريكس تشكل أسواقًا جديدة للسلع الخاصة بالدول الأعضاء.
2. النفاذ إلى العديد من صناديق الاستثمار التي تهتم بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
3. تنوع الخبرات بين الدول الأوروبية والعربية والآسيوية وأمريكا اللاتينية.

من المؤسسات الأخرى البديلة البنك الإسلامي للتنمية ويتبعه عدة مؤسسات تمويلية أسستها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في سنة (1994) بهدف توسيع نطاق المعاملات التجارية وتدفقات الاستثمار بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نموذج للتعاون
مصر والبنك الإسلامي للتنمية

في أكتوبر 2018، وقعت الحكومة المصرية مع البنك الإسلامي للتنمية الوثيقة الإطارية للشراكة لتكون قاعدة للحوار المستقبلي بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك الإسلامي خلال الفترة 2019-2021، التي تهدف إلى المواءمة بين الخطط للحكومة المصرية، وأولوياتها التنموية وفقا التنمية المستدامة 2030 لجمهورية مصر العربية وكذلك مع التوجهات لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وجار التنسيق حاليا مع الوزارات المصرية بشأن مراجعة مسودة تقرير المراجعة النصفية الشراكة تمهيدا لإصداره، وترتكز على أربعة محاور رئيسية

- رفع كفاءة عناصر الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز استدامتها، وجودتها اقتصاديا وبيئيا.
- الحد من التفاوتات الإقليمية والاستبعاد الاقتصادي عن طريق معالجة الفقر الريفي من خلال بناء البنية التحتية الأساسية وزيادة إنتاجية المزارعين، عبر دعم مشاريع التنمية الريفية المتكاملة.
- تنمية وتمويل التجارة ودعم وتطوير القطاع الخاص، من خلال تمويل التجارة والترويج لها وتأمين الاستثمار والتصدير وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية القدرات من خلال برامج تبادل المعارف والخبرات والتعاون الفعال جنوب جنوب وتعزيز خدمات التمويل

تعد مصر واحدة من أكبر الدول الأعضاء المستفيدة من تمويلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، حيث يبلغ إجمالي عدد المشروعات التي تساهم في تمويلها مجموعك البنك الإسلامي للتنمية في مصر 382 مشروع في عدة قطاعات منها الكهرباء والطاقة والزراعة والري والتعليم والصحة والصناعة والتعدين والمعلومات والاتصالات بإجمالي تمويل بلغ حوالي21 مليار دولار أمريكي، تم الانتهاء من 332 مشروعا وجار العمل على 50 مشروعا

وتأسست المؤسَّسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ (نوفمبر 1999) ككيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتتمثل مهمة المؤسسة في استكمال دور البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص، كوسيلة للنمو الاقتصادي والتنمية في البلدان الأعضاء

ووافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية على تأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في اجتماعه المنعقد في (يونيو 2005)، وتم إقرار بنود اتفاقية تأسيس المؤسسة خلال الاجتماع السنوي للبنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في سنة (2006) في الكويت، وتهدف المؤسسة إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من خلال توفير تمويل التجارة والمشاركة في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية

المؤسسة التالية هي مؤسسة البنك الإفريقي للتنمية، ومهمتها دعم التنمية ومكافحة الفقر في الدول الإفريقية، وإعطاء القروض لتحقيق هذه الأهداف ولا تضع شروطًا سياسية لقروضها، فهي تعمل على تمويل مشروعات للتنمية مع الدول الأعضاء، ولها نشاط ملحوظ في غانا ودول إفريقيا جنوب الصحراء في تمويل مشروعات تعاونيات زراعية تديرها النساء، أكثر من 143 تعاونية زراعية تقوم بالتصدير.

الخلاصة

مؤسسات التمويل الدولية التقليدية لا تدع مساحة لدعم الاقتصاد البديل ومؤسساته، فهي ليست على خارطة العمل الخاصة بها، ولكنها لا تمنع قيام هذه المؤسسات وتحسين أوضاعها، كما هو الحال في مؤسسات التمويل غير التقليدية.

لعل الاختلاف الأساسي بين مؤسسات التمويل التقليدية والحديثة هو تأثيرها في أدوات السياسة الاقتصادية، ففي الوقت الذي لا تفرض فيه المؤسسات غير التقليدية قيودًا تتعلق بسعر الصرف ومرونته أو سياسات تقشفية فالمؤسسات التقليدية تفرض عدة قيود تؤدي إلى سياسات اقتصادية تزيد إفقار الفقراء.

المؤسسات غير التقليدية كذلك لها مشروعات تعتمد على دعم تمويل الابتكار، فالبنك الإفريقي للتنمية له مشروعات عدة لدعم التعاونيات الزراعية خاصة التي تخدم النساء، إلا أن أهم تجاربه في المجال أتت في إفريقيا جنوب الصحراء والدول الإفريقية غير العربية، وربما يكمن السبب في أن حكومات هذه الدول تحتاج أو تفسح المجال للمجال التعاوني أكثر مما هو الحال في حكومات الدول العربية.

الفصل السادس
نحو ميزانية عامة تخدم الاقتصاد البديل

سلمى حسين

مقدمة

يعاني العالم كله من عجوزات كبيرة في الموازنات العامة ومن تضخم الديون الحكومية. وفي نفس الوقت، تتراكم الثروات الخاصة في أيدي أعداد قليلة من البشر. ويقدر بيكيتي أن حجم الثروات الخاصة في العالم الغربي قد تضاعف بين الخمسينيات والعقد الأول من القرن الـ21، ليصل إلى ما بين أربعة إلى سبعة أمثال الدخل القومي في عام 2010. بينما في نفس العام، يقدر الدَّين العام في تلك الدول بما يناهز حوالي عام واحد من الدخل القومي[118]. كيف وصلنا إلى تلك الصورة؟

على عكس بدايات القرن العشرين إلى منتصفه، لم تعد الديمقراطيات بشكلها الحالي تعني إشراك الشعوب في توزيع عادل لموارد الدولة. وهكذا، حتى مع وجود ديموقراطيات عريقة كفلت قدرًا عاليًا من إتاحة البيانات والمعلومات الخاصة بالمال العام، وأنشأت مؤسسات رقابية قوية مثل البرلمانات وأجهزة التدقيق والمحاسبة الخاصة بمراقبة المال العام وكيفية إنفاقه، إلا إن الملاحظ أن البرلمانات في العقود الأخيرة صارت أشبه ببرلمانات القرن الثامن والتاسع عشر، حكرًا على الأغنياء، حامية لثرواتهم. وغابت فعليًا المشاركة الشعبية في قرارات السياسة المالية. ومع نفوذ لوبيات المصارف وبنوك الاستثمار، صار الدَّين العام وسيلة لتراكم الأرباح والريوع لتلك المؤسسات التي تستثمر أموال أغنى الأغنياء. كما تضاءلت الموارد الضريبية خاصة بسبب إعفاءات ضريبية سخية تحظى بها كثير من دخول تلك الشرائح، وأيضًا بفضل تفصيل شبكات معقدة تسمح بالتهرب الضريبي بشكل قانوني أو شبه قانوني

وصار من ثم التقشف انتقائيًا: ضرائب مرتفعة على الشرائح الوسطى والدنيا، في مقابل خدمات عامة رديئة الجودة وأجور منخفضة. وفي المقابل لا يدفع الأغنياء ضرائب مناسبة على دخولهم أو ثرواتهم، في حين يتمتعون بأفضل البنى التحتية والخدمات الحكومية. إضافة إلى تحقيق أرباح عالية من جراء إقراض الحكومات.. ولأن الأغنياء مستفيدون من عجز الموازنات العامة، فالعجوزات باقية، وتزداد اتساعًا، رغم كل برامج التقشف التي تعلنها الحكومة: هي تقشف في الإنفاق الاجتماعي وفي الأجور والاستثمارات يقابله سخاء في مزايا وتحويلات لصالح قلة من أغنى الأغنياء.

وبالطبع تختلف حدة الوضع غير العادل باختلاف درجة الديمقراطية وشفافية الموازنة العامة والرقابة عليها.. فإذا نظرنا إلى منطقتنا العربية، فسنجد أنها تواجه تحديات كبرى تتعلق بتمويل الاحتياجات التنموية والاجتماعية. حيث تعاني المنطقة العربية من ارتفاع البطالة وخاصة بين النساء وبين الشباب (24% و28.6% على التوالي، في عام 2021)[119]. كما تعاني من ارتفاع معدلات الفقر. وتعد المنطقة ضمن الأعلى من حيث اللامساواة في الثروة وفي الدخل. كما تعاني من تشوه هيكل النمو بسبب ضعف التصنيع وانحسار القطاع الزراعي. وبالتالي ضعف الهيكل التصديري وسيطرة المواد الأولية عليه. وأخيرًا وليس آخرًا، تعاني الدول العربية من عجوزات في موازين التجارة (باستثناء بعض الدول المصدرة للبترول). كل ذلك يصب في صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط (2030).

وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة، لم تستطِع المنطقة الوفاء بالتزاماتها تجاه تحقيق أي من العشرة أهداف من أصل 17 هدفًا (وهي الأهداف القابلة للقياس والتتبع). فعلى سبيل المثال، الهدف الأول وهو القضاء على الجوع لم يشهد أي تحسن منذ عام 2015[120].

لكل ما سبق، ينادي كثير من الاقتصاديين بتبني نموذج نمو مغايرًا للنموذج الحالي. نموذج تنموي يحترم أهداف التنمية المستدامة -وفي قلبها القضاء على كل من الفقر والجوع- والقضاء على البطالة وتوفير العمل اللائق، والسعي نحو المساواة والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن فصل كل تلك التحديات عن تحدي التمويل، والإجابة من ثم على سؤال كيف يمكن توفير الأموال اللازمة لتحقيق كل تلك الأهداف؟

118 Thomas Piketty (2014), Capital in the 21st Century, P. 220 and P. 809.

119 UNDP (2022), Arab Human Development Report, P. 7.
https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/UNDP-Arab-HDR-text-AR-103122.pdf

120 ESCWA (2022), Annual SDG Review 2022, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/annual-sdg-review-2022-data-english.pdf

اختارت الورقة نهجًا إصلاحيًا، يناسب أفكار الاقتصاد البديل من أسفل. حيث يعدد وائل جمال نقلًا عن روبن هانيل أربع خصائص يتوجب توافرها في الاقتصاد البديل: أولًا: الديمقراطية الاقتصادية، ثانيًا: العدالة الاقتصادية، ثالثًا: أن تضمن الإجراءات الاقتصادية تعزيز التضامن والتعاونية، وأخيرًا، أن تكون الخطط الاقتصادية مستدامة بيئيًا[121].

وتعتمد الورقة على دراسة الأدبيات الخاصة بالتجارب الدولية، وتقييمها، ومقارنتها بالوضع السائد في الدول العربية حيث تتجسد فيه النيوليبرالية بتراجع دور الدولة خاصة في مجال السياسات الاجتماعية، وفي أدوار الرقابة على الاحتكار ويتزاوج ذلك مع الأوتوقراطية، بدرجات مختلفة، وانعكاس ذلك على انغلاق عملية صنع السياسة المالية.

وتنطلق الورقة من مبدأ عام: كلما كان صنع السياسة المالية من أسفل إلى أعلى، زادت الموارد العامة وتحسن توزيع تلك الموارد العامة، واستجابت لرغبات واحتياجات عموم المواطنين

وعلى هذا، تحاول الورقة الإجابة على سؤال: ما هي الآليات التي تمكن المواطنين من التعبير عن مصالحهم والتأكد من تلبيتها في أثناء عملية صنع السياسة المالية، وخاصة أثناء دورة الموازنة العامة.

وعليه، تتعرض الورقة للمقترحات والتجارب الدولية الأسهل في التنفيذ وذلك بتتبع هذه الورقة بالعرض والتحليل عددًا من الأدبيات التي تشير إلى مواطن الإصلاح في عملية صنع الموازنة العامة والسياسة المالية، وتتعرض بشكل خاص لكيفية مساندة ودعم المنشآت التعاونية، وذلك بغرض زيادة الإيرادات الحكومية وتوجيهها إلى القطاعات التي تحقق أفضل عوائد لأوسع شرائح من المجتمعات. أي خلق أكبر براح مالي، بشكل أكثر عدالة، يعمل لصالح عموم المواطنين وأيضًا المشاعات والتعاونيات وغيرها من أشكال الإدارة الجماعية

ولا تتعرض الورقة للأفكار الكبرى للتغيير الجذري مثل تلك المتعلقة بإسقاط موسع للديون، من أجل خلق براح مالي لكل الحكومات، أو غيرها من الأفكار المتعلقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للموارد العامة والخاصة، مثل أنواع الضرائب الجديدة فوق القومية وسبل القضاء على أشكال التهرب الضريبي القانوني، على أهمية تلك الطروحات، ووجوب زيادة الأبحاث التي تتناولها

وهكذا، تبدأ الورقة بشفافية الموازنات العامة، وخاصة في المنطقة العربية، وأهمية المشاركة الشعبية الواسعة، ثم تتعرض لأهمية إعداد الموازنات المحلية على المستوى المحلي، ومن ثم لتجارب الموازنات التشاركية، وأخيرًا، تحديات الدعم الحكومي للقطاع التعاوني.

أولًا: ما هو الشكل الأفضل للموازنة المفتوحة - ما هي أفضل الممارسات في العالم؟

المقصود بشفافية الموازنة العامة في هذه الورقة: الإفصاح عن المالية العامة بوضوح clarity، وبشكل قابل للاعتماد عليه reliability، ودؤوب ومنتظم في المواعيد regularity، وذي دلالة relevance، وانفتاح openness على عملية صياغة السياسة المالية الحكومية تجاه العامة[122].

ويفصل صندوق النقد الدولي -باعتباره المؤسسة الدولية المعنية بالسهر على السلامة المالية لأعضائها- المقصود من كل معيار، كما هو موضح في الجدول التالي

121 وائل جمال (2012)، اللبنات الأولى للاقتصاد البديل، المنتدى العربي البدائل، القاهرة. ص 13.
https://www.afalebanon.org/ar/publication/5958/اللبنات-الأولى-لاقتصاد-بديل/

122 IMF (2012), Fiscal Transparency, Accountability and Risk, the Fiscal Affairs Department in Collaboration with the Statistics Department, The International Monetary Fund, Washington.
https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/080712.pdf

الجدول 1: عناصر الشفافية

الوضوح	الثقة	الانتظام وحسن التوقيت	ذات دلالة	الانفتاح على الجمهور خلال عملية صنع السياسة المالية
أي إن المستخدمين للبيانات المالية والتقارير يستطيعون فهمها.	المقصود بها إلى أي مدي يستطيع المواطنون بشكل عام أن يثقوا بأن تلك التقارير تعكس الوضع المالي للحكومة.	وتقيس مدى انتظام صدور التقارير وفرق التوقيت بين إعداد التقارير ونشرها.	المقصود بها إلى أي مدى تقدم التقارير إلى المواطنين المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قراراتهم بشكل فعال.	أي السلطة التي تقع في يد الجمهور العام كي يناقش ويغير من سياسات المالية العامة، إضافة إلى القدرة على مساءلة الحكومات عن قراراتها المالية.

المصدر: صندوق النقد الدولي (2011).

1. أهمية شفافية الموازنات

مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدأ عدد متزايد من الأدلة العلمية يتراكم على أن شفافية الموازنة هي أداة لتحسين السياسات المالية والضريبية،[123] وبشكل أعم، لدعم النمو الاحتوائي[124].

وهو ما جعل عددًا من المنظمات متعددة الأطراف تؤكد على أهمية الشفافية والمشاركة المجتمعية في الموازنة، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

مثلًا، وفقًا لتقرير «تقييم المبادرات العالمية لتحسين الشفافية والمراقبة الخاصة بالموازنة، أهم التحديات والدروس»[125]، وجد إسلام (2003) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي عن 169 دولة أن هناك علاقة ارتباط قوي بين الشفافية والحكم الرشيد. كما اعتمد بيلفر وكوفمان على نتائج دراستهما عن عشرين دولة لاستنتاج أن الشفافية ترتبط بمعدلات فساد منخفضة، إضافة إلى تحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسن التنافسية الاقتصادية[126].

123 انظر على سبيل المثال:
de Renzio, P., and H. Masud. 2011. "Measuring and Promoting Budget Transparency: The Open Budget Index as a Research and Advocacy Tool." Governance 24, no. 3: 607–16.
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.14680491.2011.01539-.x
Fukuda-Parr, Sakiko and Guyer, Patrick and Lawson-Remer, Terra (2011), Does Budget Transparency Lead to Stronger Human Development Outcomes and Commitments to Economic and Social Rights? International Budget Partnership Working Paper No. 4,
http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2211584

124 وفق الأدبيات الـ UNDP يمكن تعريف النمو الاحتوائي بانه ذلك النمو الذي يشمل القطاعات التي يعمل فيها الفقراء (مثل قطاع الزراعة) ويشمل جغرافيا المناطق التي يقطنها الفقراء ويستخدم عوامل إنتاج تتوافر لدى الفقراء (مثل العمل غير الماهر) وأخيرًا فهو نمو يساهم في إنقاص أسعار المواد الاستهلاكية التي يستهلكها الفقراء (الغذاء والوقود واللابس)
http://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2015/7/31/What-does-inclusive-economic-growth-actually-mean-in-practice-. html

125 World Bank (2013), Global Stock-Take on Social Accountability Initiatives, World Bank, Washington, DC.
https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/457241468340847491/global-stock-take-of-social-accountability-initiatives-for-budget-transparency-and-monitoring-key-challenges-and-lessons-learned

126 سلمى حسين (2016)، شفافية الموازنة مكسب للجميع بلا خسائر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة.
https://eipr.org/press/2016/04/شفافية-الموازنة-مكسب-للجميع-بلا-خسائر

وبالمثل، تطورت روية صندوق النقد الدولي من دعم الشفافية إلى دعم وتوسيع المشاركة في مراحل دورة الموازنة كافة لما لها من آثار إيجابية في الاقتصاد. وتقول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إن الموازنة «هي وثيقة مركزية تصدر عن الحكومة، تظهر كيف ستوزع أولوياتها وكيف ستمول أهدافها السنوية ومتعددة السنوات. لهذا فإن شفافية الموازنة هي عنصر أساسي في توضيح الأجندة الحكومية فيما يتعلق بالشفافية والمحاسبة والثقة في الحكومة»[127].

هناك رابط يصل بين شفافية الموازنة، ووجود مساءلة فعالة في إدارة المالية العامة من ناحية ومخرجات السياسة المالية من ناحية أخرى، بحسب نتائج دراسة قامت بها المبادرة العالمية للشفافية الدولية[128]. كما تشير أدبيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تأثير مدى انفتاح مؤسسات الموازنة العامة لإشراك المواطنين في ثقتهم، ومن ثم درجة التزامهم بدفع الضرائب[129].

وأخيرًا وليس آخرًا، هناك عدد كبير من الأدبيات التي تربط بين شفافية الموازنة وانخفاض الدَّين العام - أي إنه كلما زادت شفافية الموازنة تحسن نمط الإنفاق العام وقلت الحاجة إلى الاستدانة. ومن ثم اتسع البراح المالي الممكن إعادة توجيهه في اتجاه الإنفاق الاجتماعي. حيث تتأثر جموع المواطنين بالكيفية التي تجمع بها الإيرادات العامة والكيفية التي تنفق بها تلك الأموال. فكلما كانت تلك الأمور معلنة ومتاحة، كبرت حصيلة الضرائب وزاد الإنفاق الاجتماعي[130].

2. شفافية الموازنات هي الأسوأ في الدول العربية

يقيس مؤشر الموازنات المفتوحة ثلاثة معايير فرعية: إتاحة البيانات، جودة الرقابة على مراحل صنع الموازنة العامة من الإعداد إلى التدقيق المالي في ختام دورة الموازنة، وأخيرًا المشاركة الشعبية في مختلف مراحل دورة الموازنة

يبلغ متوسط درجة الشفافية حول العالم 54 درجة من 100، أي تقدم موازنات العالم في المتوسط معلومات غير كافية حول الإنفاق الحكومي وذلك بحسب مؤشر الموازنات المفتوحة لعام 2023. وتعاني المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بشكل خاص من التخلف عن ركب شفافية الموازنات العامة، فهي أسوأ منطقة في العالم من حيث شفافية الموازنة لعام 2023[131]. (الشكل 1). وتبعد كثيرًا عن المنطقة التالية لها، حيث حصلت في المتوسط على حوالي نصف الدرجة التي حصلت عليها المنطقة التالية لها وهي إفريقيا جنوب الصحراء (الشكل 1). وتعتبر الأردن خلال العقد الأخير استثناء نسبيًّا من تلك الصورة الكئيبة. شهدت الأردن، وفق مؤشر الموازنة المفتوحة، زيادة منهجية في الشفافية، منذ 2015، ثم تراجعت بشكل طفيف في 2023 إلى 60 درجة على المؤشر مقابل 61 في 2021 (عتبة الحد الأدنى المناسب للشفافية 61)[132].

127 OECD (2015), Recommendations of the Council on Budgetary Governance, OECD, Brussels.
https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0410

128 Jonas Frank et al. (2023), Strengthening Budget Transparency in The MENA Region, IMF-METAC, IBP and UNDP.
https://internationalbudget.org/publications/strengthening-budget-transparency-in-the-mena-region/
And also:
Juan Pablo Guerrero et al. (2022), Budget Trackers and Fiscal Transparency, Working paper no. 4, United Nations Development Programme.
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-01/undp_co_PUB_Budget_Trackers_Fiscal_Transparency_Ene18_2023.pdf

129 Jonas Frank et al. (2023), Strengthening Budget Transparency in The MENA Region, مرجع سابق ذكره

130 Ibid.

131 IBP (2024), Open Budget Survey, International Budget Partnership, Washington DC.
https://internationalbudget.org/open-budget-survey/open-budget-survey-2023

132 ويلاحظ أن كل الدول التي مرت بفصل أو آخر من الربيع العربي قد شهدت محاولات لزيادة الشفافية والمشاركة. ولكن سرعان ما انتكست كل تلك المحاولات بدرجة أو أخرى. كما يلاحظ أن المَلَكِيّات، وبخاصة الأردن والمغرب، قد قامتا أيضًا بإصلاحات من أعلى، وكان التراجع فيها أقل سرعة من تلك التي شهدت تغييرًا للأنظمة. وتثير تلك الملحوظة تساؤلًا أبعد من إطار هذه الورقة.

الشكل 1: درجات شفافية الموازنة في مناطق العالم

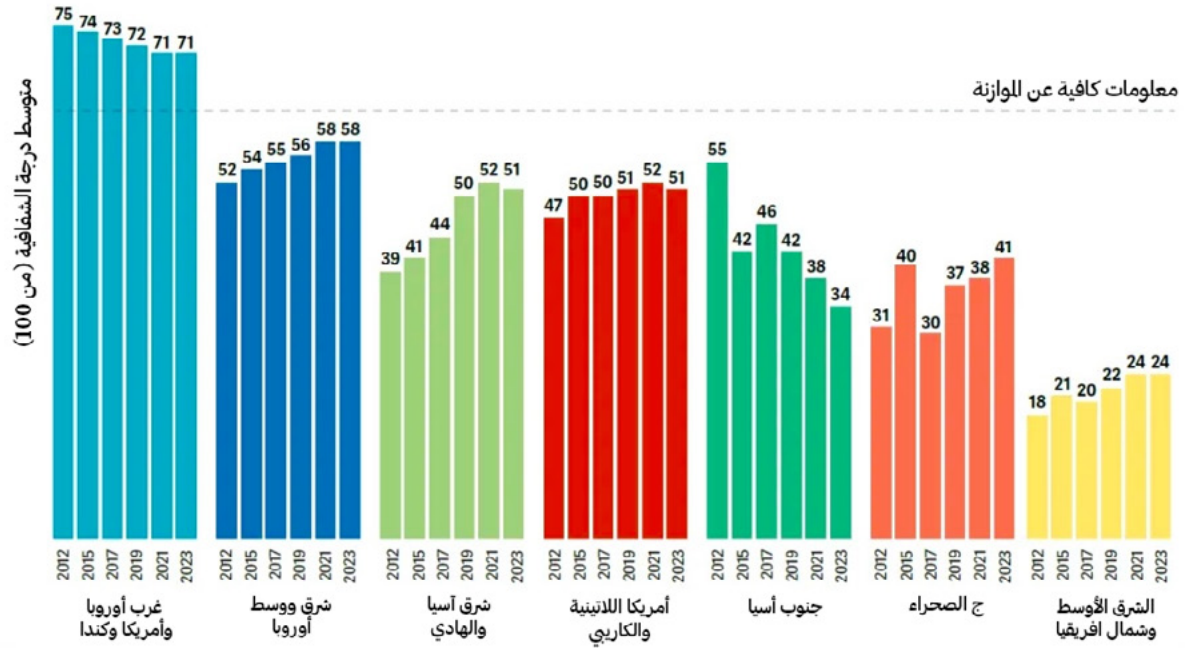

المصدر: مسح الموازنات المفتوحة (2023).

البعد الثاني فيما يتعلق بالموازنات المفتوحة، هو مدى استقلالية وجودة مؤسسات الرقابة والتدقيق في بيانات المالية العامة. وهنا أيضًا وضع الدول العربية أسوأ من جاراتها في إفريقيا جنوب الصحراء. تظهر أربع دول إفريقية في أفضل الدول التي تحظى بأفضل الممارسات الخاصة بالمؤسسات الرقابية على الموازنة العامة. ويعني ذلك أن الرقابة البرلمانية على السياسة المالية جيدة المستوى (فوق 61 درجة من 100) وكذلك أجهزة الرقابة والمراجعة المالية التي تدقق في الأداء المالي للحكومة في ختام كل عام. بينما تغيب الدول العربية من هذه الفئة تمامًا، وتظهر ثلاث دول عربية فقط في فئة «الرقابة المحدودة» (40-50 درجة من 100)، وهي مصر والمغرب والعراق، مقارنة بـ15 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء.[133]

ومن الصعب فصل تلك المكانة المتدهورة عن وضع الديمقراطية وحرية التعبير والحريات النقابية. تظل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنطقة الأقل حرية في العالم، بحسب مؤشر فريدوم هاوس 2023[134]. ولم يغير الربيع العربي من تلك الصورة القاتمة بالرغم من بعض التحسينات[135]

ويجب قراءة هذا الوضع من خلال الوضع السياسي في المنطقة، حيث تعاني بعض الدول من نزاعات وحروب أهلية، كما تتراجع وتتعثر عمليات الانتقال الديمقراطي في عدد من الدول، بعد تحسن محدود في بعض البلدان التي شهدت انتفاضات. ويلاحظ تدهور تدريجي في مؤشرات الديمقراطية في المنطقة منذ انطلاق الربيع العربي في عام 2011. (هناك أيضًا تدهور بطيء، ولكن دؤوب في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية منذ عام 2010)[136]. حيث إنه في عام 2024، كان 98% من سكان المنطقة يعيشون تحت نظم حكم أوتوقراطية، سواء ديكتاتوريات مغلقة مثل دول الخليج وليبيا أو نظم أوتوقراطية انتخابية مثل مصر والعراق ولبنان[137].

133 IBP (2024), Open Budget Survey, مرجع سابق ذكره
https://internationalbudget.org/open-budget-survey/rankings

134 Camille Jablonsky (2023), Political Rights and Civil Liberties in the Middle East: Trends in Freedom House Data since 2010, Policy Brief, Washington Institute.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/political-rights-and-civil-liberties-middle-east-trends-freedom-house-data-2010

135 Freedom House (2023), Freedom in the World 2023: Regional Trends and Countries in the Spotlight, Freedom House.
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2023/marking-50-years/countries-regions

136 V-Dem Institute (2024), Winning and Losing at the Ballot, Democracy Report 2024, V-Dem Institute, P 11.
https://www.v-dem.net/documents/43/v-dem_dr2024_lowres.pdf

137 V-Dem Institute (2024), Winning and Losing at the Ballot, Democracy Report 2024, P. 14. (المرجع السابق)

3. المشاركة الشعبية في عملية صنع الموازنة العامة

لا عجب في أن دول العالم تعاني من تصاعد اللامساواة وتراجع الحصيلة الضريبية وزيادة المديونيات العامة. حيث يشهد العالم كله تراجعًا فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في عملية صنع الموازنة. على عكس الشفافية والرقابة المؤسسية على الموازنة، والتي تتميز فيهما الدول المتقدمة وعدد من الاقتصادات الناشئة بمستويات مرتفعة، تعجز دول العالم أجمع عن تقديم الفرص المناسبة لسماع أصوات المواطنين أثناء إعداد وتنفيذ والرقابة البعدية على الموازنة. ولم يحصل أي بلد في العالم على درجة أعلى من 61 خلال العام 2023[138].

الشكل 2: مشاركة المواطنين في إعداد الموازنات (من 100 درجة)

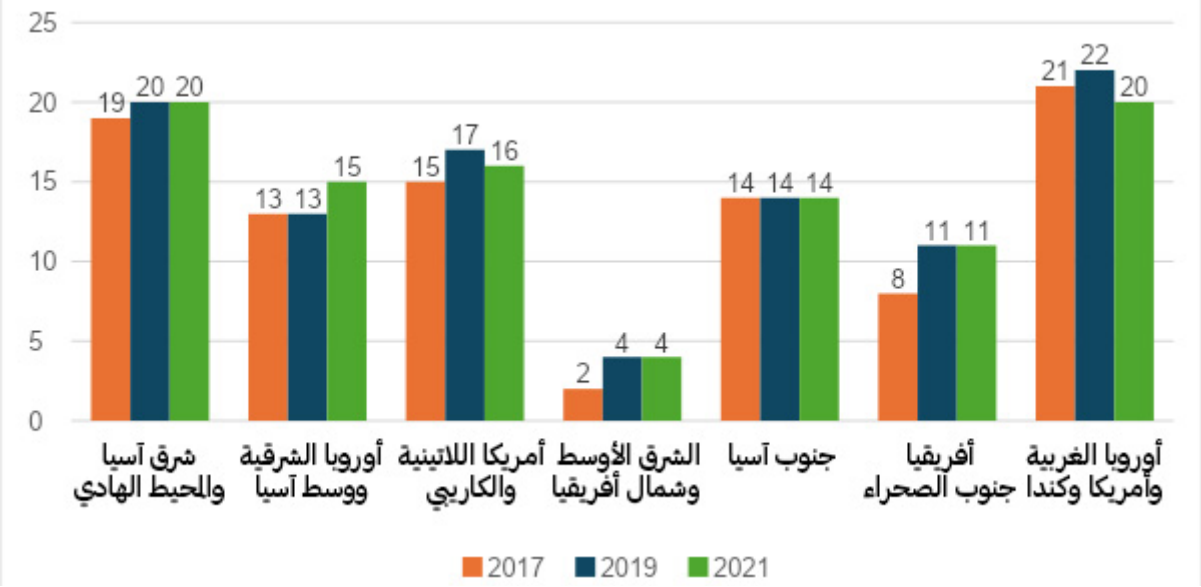

المصدر: مسح الموازنات المفتوحة 2023.

هناك دولة وحيدة من بين 120 دولة على مؤشر الموازنة المفتوحة حققت بالكاد الحد الكافي من المشاركة الشعبية في مراحل الموازنة العامة من إعداد وتنفيذ وتدقيق، هي كوريا الجنوبية[139]. أما باقي دول العالم، وخاصة الدول الديمقراطية والمتقدمة، فقد فشلت في توفير فرص مناسبة لإشراك الجماهير في صنع الرقابة على السياسة المالية. وتقع دول المنطقة في منزلة دنيا من ذلك الوضع المتردي. السياسة المالية صارت حكرًا على الأغنياء ولوبيات الشركات النافذة في دوائر صنع القرار. وذلك فيما يشبه حالة خاصة من استلاب الدولة يمكن تسميتها باستلاب الموازنة Budget Capture.

هكذا نجد أن 8 من 12 دولة عربية تضمنها مؤشر الموازنة المفتوحة حصلت على صفر من 100 في المشاركة الشعبية في عام 2023. وحصلت مصر -أفضل دولة عربيًا على 35 درجة من 100، وهي درجة تعني مشاركة ضعيفة (40 فما فوق تعني مشاركة محدودة، 61 فما فوق مشاركة مناسبة)[140]

الخلاصة أنه كلما زادت الشفافية في بيانات الموازنة العامة مع تقوية واستقلالية أجهزة الرقابة على المال العام وعملية صنع السياسات المالية وتنفيذها، زاد البراح المالي المتاح للإنفاق الاجتماعي. ويتيح إشراك الجماهير في عملية صنع الموازنة العامة (من أسفل إلى أعلى) إلى نتائج أكثر عدالة.

ومن أجل تفكيك هذا الوضع، هناك عدة تجارب دولية حققت نجاحات في توسيع المشاركة الشعبية على مر العقود الماضية، يتعرض لها بالنقاش الجزء التالي.

138 IBP (2024), Open Budget Survey, Public Participation rankings. https://internationalbudget.org/open-budget-survey/rankings

139 IBP (2024), المرجع السابق

140 IBP (2024), Ibid.

ثانيًا: إعداد الموازنات من أسفل إلى أعلى

سبق أن أوضح الفصل الأول أن دولة مثل الأردن قد حققت تحسنًا منهجيًّا ملموسًا على سلم مؤشر الموازنات المفتوحة، حتى وصلت إلى حواف اللون الأصفر، أي تقدم الحد الأدنى لمعلومات كافية عن الإنفاق العام. وتقدمت بذلك على الدول العربية الأخرى التي يرصدها مؤشر الشفافية. إلا أن تلك التجربة هي مثل غيرها من التجارب في الإقليم، تجارب إصلاح من أعلى أي نابعة من قرارات حكومية وليس من اتساع إشراك المواطنين في الجوانب الثلاثة للموازنة المفتوحة (معلومات ومشاركة ورقابة محدودة). ويشاركها في نفس الملمح الإصلاحي من أعلى تونس (قبل حل البرلمان) والمغرب. ويعيب على هذا المنهج في الإصلاح أنه قابل للارتداد بسهولة، وأنه لا يحقق التقدم إلى ما هو أعلى من اللون الأصفر على مؤشرات الموازنة المفتوحة. وأخيرًا وهو الأهم، لا يحقق أي تقدم في مواجهة ظاهرة استلاب الموازنة العامة

وفي المقابل، ابتدعت دول عديدة مناهج إصلاحية من أسفل إلى أعلى، مثل تعزيز قدرة المؤسسات المنتخبة المحلية على الاشتراك في عملية صنع، والرقابة على، الموازنات المحلية، بحيث تعكس أولويات المجتمع المحلي، وتسهر على تخصيص الموارد بأفضل شكل ممكن. وتتخذ تلك البدائل أشكالًا مكملة بعضها لبعض، نوضحها فيما يلي

الشكل 3: أنماط الموازنات من أسفل إلى أعلى

المصدر: من إعداد الباحثة، من استنتاجات البحث.

1 . الموازنات المحلية

كلما كانت الدولة تفسح المجال العام للحكم المحلي، وتخوله صلاحيات أكبر، وقدرة على مساءلة الموظفين العموميين وإعداد الميزانيات والرقابة عليها توقعنا أن تكون هناك درجة أكبر من العدالة في اقتسام الموارد العامة. ونجد الوضع في الدول العربية على النقيض من ذلك. ويشير مؤشر قوة الحكومات المحلية المنتخبة لعام 2023 إلى أن أفضل الدول أداء بين الدول العربية بالترتيب: تونس، ليبيا، عمان ثم لبنان[141]. ويلاحظ أن معظم تلك الدول شهدت تراجعًا خلال السنوات الأخيرة.

وهكذا، تغيب الانتخابات المحلية عن أغلبية الدول العربية. وإذا تواجدت، كانت صلاحيات المجالس المحلية ضعيفة، وبشكل خاص لا تتحكم في ميزانيات الخدمات العامة المقدمة في تلك الأقاليم المحلية، أو في نسبة محدودة جدًّا (مثل تونس). ولهذا تتميز دول المنطقة بدرجة عالية من المركزية وخاصة فيما يتعلق بتجميع الموارد وتخصيص تلك الموارد[142]

141 Our World in Data (2023), Strong Local Elected Governments Index in 2023.
https://ourworldindata.org/grapher/strong-elected-local-governments-index

142 للمزيد من المعلومات والأمثلة، انظر:
Decentralization and Localization (2021), Comparative analysis of subnational governance in the Middle East and North Africa (MENA).
https://decentralization.net/2021/12/comparative-analysis-of-subnational-governance-in-the-middle-east-and-north-africa-mena/
Mona Harb and Sami Atallah (2015), Local Governments and Public Goods assessing decentralization in the Arab World, Decentralization and localization.
https://decentralization.net/2015/11/local-governments-and-public-goods-assessing-decentralization-in-the-arab-world/

وتلعب شبكات المحسوبية دورًا أساسيًّا في نظم الحوكمة المحلية في دول المنطقة. في لبنان مثلًا، تتخذ تلك الشبكات شكل الطائفية وينتج من ذلك محليات ضعيفة وهو ما أجبر النخب المحلية على تقوية الأواصر بنخب سياسية في المركز، ما يعزز الأواصر الطائفية ويقوض من ثم فرص تخطي تلك الأنظمة عبر الحوار بين الطوائف ما يحسن مستوى الخدمات العامة للجميع. بينما في الأردن والمغرب هناك شبكات محسوبية غير رسمية، ولكنها قوية وتمتد على طول عقود من أجيال العائلات الحاكمة. وقد تفسر تلك القوة بعض الهامش الممنوح للسلطات المحلية، حيث هناك ثقة في سيطرة المركز[143].

ويتقدم الأمن والنظام العام على أي أولوية عداها في الحكومات المركزية. ومن ثم فإن المسؤولين الكبار في مستويات الحكم المحلي (مثل المحافظات والأقاليم) عادة ما يتم تعيينهم من قبل المسؤولين في الحكومة المركزية، مثل الرئيس أو الملك أو رئيس الوزراء. كما يخضعون للمساءلة من قبل وزارات الداخلية التي عادة ما تتمتع بسلطات واسعة في الحكم المحلي[144]

تعتبر النفقات الحكومية على المستوى المحلي كنسبة من إجمالي النفقات إحدى معايير اللامركزية المالية. وفي الدول العربية التسع محل الدراسة نجد تلك النسبة ضئيلة جدًّا[145]. المغرب هي صاحبة أكبر نسبة مخصصات محلية وتبلغ نسبتها 12% فقط من إجمالي الإنفاق الحكومي. وتقل تلك النسبة عن متوسط الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض عضوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ومن ثم فإن الإنفاق العام في وحدات الحكم المحلي يعتمد بشكل شبه تام على ما يأتيها من المركز، وقد يأتي على غير توقع أو في مواعيد غير منضبطة. كما تعاني تلك الوحدات المحلية من عدم قدرتها على فرض الضرائب المحلية والرسوم. ومن ثم فمعظم التمويل الذي تحصل عليه الحكومات المحلية يكفي بالكاد أجور العاملين ولا يبقى سوى الفتات لإتاحة وتحسين الخدمات. وحتى حين أثمرت الضغوط الشعبية بعض الإصلاحات التي من شأنها تعزيز السلطات المحلية مثل تونس أو ليبيا، سرعان ما خف الضغط، أو تحول إلى الإصلاح السياسي في المركز، ما أدى إلى تآكل أثر تلك الإصلاحات، وأحيانًا ما تحولت تلك المطالبات إلى نزاع أهلي مسلح ما أدى إلى الالتفاف على الإصلاحات اللامركزية[146].

ويضع البنك الدولي تصورًا لزيادة المشاركة في تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي، وذلك عبر الاشتباك على ثلاثة مستويات بالتوازي: المستوي القومي أو المحافظات، ومستوى المحليات وأخيرًا على مستوى وحدة الخدمة المقدمة. فمثلًا، في مدرسة حكومية، يمنح أهالي الحي أو القرية السلطة على توزيع الموارد، وتعيين الفجوات التمويلية وجمع الأموال الإضافية وتحديد كيفية إنفاقها. ويوضح الجدول التالي ذلك التصور[147].

143 USAID (2020), Comparative Analysis of MENA Subnational Governance, Governance Integration for Stabilization and Resilience in the Middle East and North Africa, USAID.
https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00X83Z.pdf

144 USAID (2020), Comparative Analysis of MENA Subnational Governance, المرجع السابق

145 Ibid.

146 Mona Harb and Sami Atallah (2015), مرجع سابق ذكره

147 Carolina Luisa Vaira and Min Zhao (2014), Enhancing Budget Transparency in China: A Practical Note on Mechanisms and Tools, BT Initiative, World Bank, Washington DC.

الجدول2 : زيادة الإتاحة والمشاركة داخل كل مستوى من مستويات الحكومة

مستوى الاشتباك	الأنشطة المتعلقة بشفافية الموازنة
المستوى القومي أو مستوى المحافظات	تحسين أمية الموازنة لأعضاء البرلمانات وموظفي الحكومة، الممثلين المنتخبين والصحفيين وممثلي المجتمع المدني. الإفصاح عن وثائق الموازنة ومعلومات مبسطة عن الموازنة من خلال الإعلام المطبوع والإلكتروني، ومن خلال البوابات الإلكترونية والهواتف المحمولة. تبسيط الموازنة كي يفهمها المواطنون، نشر موازنات للمواطن بصياغة محايدة ومستقلة. زيادة القدرة على تحليل الموازنة داخل البلاد. دعم ملتقى جمعيات المجتمع المدني لشفافية وتحليل الموازنة. إتاحة مناقشات متعلقة بالموازنة من أجل معرفة رد فعل المواطنين من خلال استطلاعات قبلية وبعدية أثناء ورش عمل وحلقات نقاش حول الموازنة في التليفزيون وخلافه. كتابة دليل محو أمية الموازنة لبرامج بناء القدرات. تقديم منح دراسية إلى الصحفيين من أجل تغطية وكتابة التقارير الاستقصائية عن موضوعات متعلقة بالموازنة.
مستوى المحليات	القضاء على أمية الموازنة بين أعضاء المجالس المحلية لتمكينهم من تحليل الموازنات. عمل تقييم ومقارنات بين درجة انفتاح وشفافية الموازنة لدى الحكومات المحلية عن طريق عمل مؤشر لشفافية الموازنة المحلية. نشر موازنات المواطن للمحليات. إتاحة الفرص لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالموازنة (مثل اجتماعات مخصصة بالمجلس المحلي لمناقشة الموازنة وورش عمل لفك أمية الموازنة لدى المواطنين). عمل برامج راديو من أجل توعية المواطنين بموضوعات الموازنة.
مستوى وحدة الخدمات المقدمة (مدارس، مراكز صحية، إلخ...)	عمل نماذج من أجل تقوية وإدماج دفاتر حسابات تلك الوحدات بشكل مبسط للمواطن. عرض معلومات عن موازنة الوحدة في الموقع وعلى لوحات إعلانية في المنطقة المحيطة. القيام ببرامج توعية بين الأفراد أصحاب المصلحة في تلك الوحدة. تشجيع أصحاب المصلحة (مثل: الأهالي، روابط المدرسين، أو لجان العاملين بالوحدات الصحية) على القيام بالتدقيق والمراجعة المالية مع التركيز في التدفقات النقدية. إدماج مناهج تعليمية لفك أمية الموازنة بين الطلبة. نشر وتشجيع المواطنين المعنيين على مناقشة المعلومات المتعلقة بالموازنة في اجتماعات خاصة بالمجتمعات المحلية.

المصدر: البنك الدولي (2014).

حدود الموازنات المحلية في السعي نحو العدالة الاجتماعية

إذا كانت الموازنات المحلية تُناقَش وتُقرَّر من قبل مجالس شعبية منتخبة، وإذا كانت لدى تلك المجالس القدرة على فرض الضرائب المحلية وطرق إنفاقها، فكل ذلك يعتبر خطوات إلى الأمام في الموازنات التي توضع من أسفل إلى أعلى. ولكن من المهم أيضًا أن تكون هناك قدرات واسعة على الرقابة الشعبية على الموازنات من أسفل

بينما يشدد البنك الدولي على المشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بجودة الخدمات العامة في الأقاليم المحلية على المستوى المحلي، فهناك عدد من الدراسات التي تؤكد أيضًا على أهمية المراجعة والتدقيق في الإنفاق الحكومي على المستوى المحلي وليس المركزي فقط. وتشير مثل هذه الدراسات إلى أهمية نشر تقارير المراجعة والتدقيق في توقيت ملائم قبل الانتخابات من أجل تحفيز المساءلة[148]. ففي دراسة قام بها بوبونيس وآخرون، وجد أن العمد الذين يقومون بكشف عمليات فساد على المستوى المحلي تتزايد فرص إعادة انتخابهم. ولكن إذا لم يتسق هذا مع جهد ملموس لمحاربة الفساد، فقد يبقى الناخبون في ظل نظام فاسد يغير فقط بعض الوجوه[149]. ووجد لاريجاي وآخرون في دراستهم عام 2020 أن وجود إذاعة محلية تهتم بشؤون الموازنات المحلية مؤثر في سير الانتخابات المحلية في المكسيك. فكل محطة إذاعية تكشف عن سوء إنفاق أو إنفاق غير مخطط تقلص من فرص إعادة انتخاب الحزب الذي أتى منه العمدة، لفقده نسبة 1% من الأصوات، والعكس بالعكس[150]. الخلاصة أن هناك دراسات حديثة مثل تلك التي قام بها لاريجاي وآخرون أو أقدم قليلًا، مثل دراسة فراز وفينان في عام 2008، توضح كيف تعظم وسائل الإعلام من آثار المراجعة والتدقيق في المال العام أثناء الانتخابات[151]. وتشير دراسة حديثة أن هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث للنظر في مكونات أخرى من النظم المتعلقة بالموازنات مثل الانتخابات البرلمانية ومؤسسات أخرى مثل المحاكم والهيئات الملاحقة للفساد[152]

2. الموازنة التشاركية

هي أهم شكل من أشكال الموازنة من أسفل إلى أعلى، وتعتبر من أركان الاقتصاد البديل لطابعها الديمقراطي الموسع حيث تعطي صلاحيات موسعة لعموم المواطنين لتحديد أولويات الإنفاق العام والرقابة على المال العام خاصة على المستوى المحلي. في عام 1989، نادى ناشطون في الحركات الاجتماعية في مدينة بورتو أليجري البرازيلية بشفافية الحكومة وبالتحرك الرسمي ضد انتشار المحسوبية والفساد. ومن هناك انطلقت التجربة الرائدة لتنتشر حول العالم خلال العقود الأخيرة، محققة نجاحات واسعة[153]. وحازت على اعتراف منظمة الأمم المتحدة كأفضل نموذج للحوكمة الديمقراطية[154]. اليوم يمكن رصد أكثر من 7000 مدينة ومجتمع محلي تطبق الموازنة التشاركية بأشكال مختلفة[155]. يمكن القول إن البرازيل مهد التجربة الأولى، تشهد أفضل النتائج والممارسات، حيث انتشرت الموازنات التشاركية في 250 مدينة ضمن الأكبر في تلك الدولة الواسعة.

148 Martin Haus, Joachim Whner and Paolo de Renzio (2022), (When) Do Open Budgets Transform Lives? Progress and Next Steps in Fiscal Openness Research, International Budget Partnership, Nairubi. P. 6.
https://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Fiscal-Openness-in-Skeptics-Guide_Final.pdf.pdf

149 Martin Haus, Joachim Wehner and Paolo de Renzio (2022), (When) Do Open Budgets Transform Lives? Progress and Next Steps in Fiscal Openness Research, المرجع السابق ص 6.

150 Ibid, P.6.

151 Ibid, P. 6

152 Ibid, P.14

153 انظر:
Brian Wampler (2000), A guide To Participatory Budgeting, International Budget partnership.
https://internationalbudget.org/wp-content/uploads/A-Guide-to-Participatory-Budgeting.pdf
Zachary Roth (2022), Making Participatory Budgeting Work: Experiences on the Front Lines, Brennan Center.
https://www.brennancenter.org/our-work/analysis-opinion/making-participatory-budgeting-work-experiences-front-lines

154 Zachary Roth (2022), Making Participatory Budgeting Work: Experiences on the Front Lines, المرجع السابق

155 Ibid.

وتشهد عدد من الأدبيات على أن الموازنات التشاركية تستطيع أن تحسن أحوال الناس. فقد شهدت دراسة قام بها البنك الدولي بأن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق الموازنات التشاركية وتخفيض الفقر المدقع في المدن البرازيلية محل تطبيق تلك الموازنات[156]. كما أوضحت دراستان منفصلتان أن مدنًا برازيلية تطبق تشاركية الموازنات قد نجحت في تخفيض وفيات الأطفال مقارنة بمدن أخرى لم تقم بتطبيقها[157].

تضاعف عدد الوحدات المحلية التي تتبنى الموازنات التشاركية في أوروبا، حتى صارت القارة موطنًا لأكثر من نصف التجارب العالمية (4500 حالة موازنة تشاركية)، بعضها ناجح وبعضها غير مؤثر[158]. في فرنسا وحدها، في عام 2022، صارت هناك 400 وحدة محلية تتبنى موازنات تشاركية مقابل 51 في عام 2018[159].

ويوضح المثال التالي في عاصمة كبيرة مثل باريس كيف يمكن للموازنة التشاركية أن تمنح صوتًا للمواطنين في تحديد الأولويات المتعلقة بعملية إنفاق الموارد العامة إما على المستوى الكلي وإما في قطاعات أو أهداف بعينها، على كل من المستوى القومي والمستوى المحلي

الجدول 2: نماذج من أنواع الموازنات التشاركية في باريس

تشاركية على مستوى	ماذا	من	الميزانية (بالمليون يورو)
الميزانية العامة	اقتراحات والتصويت على مشروعات لإدراجها في الموازنة العامة	جميع سكان باريس فوق 7 سنوات	82
المدارس	اختيار مشروع للتعميم على المدارس من أجل تعزيز المواطنة بين الأطفال	100 مدرسة إعدادية و325 مدرسة ابتدائية	21.6
مياه الشرب	تخصيص الموارد لمشروعات تهدف إلى توفير المياه وزيادة القدرة على الحصول عليها	كل المواطنين والشركات والجمعيات في باريس.	0.25

المصدر: موقع يوراكتيف.

وهكذا، تختلف التجارب الدولية بحسب القطاعات أو الموضوعات المختارة، وقد تدعو الحكومات المحلية إلى التشاركية، في مثل: التعليم أو الإسكان، أو تحسين البيئة على المستوى المحلي. كما تكون إما على مستوى وحدات الخدمة (مستشفى حضانة...)، وإما على مستوى حي، أو قرية أو مدينة. وهناك بعض التجارب بتعميمها على المستوى القومي (العمود الأول من الجدول 2). وتختلف التجارب أيضًا في نوع الجمهور المدعو إلى المشاركة، حيث هناك في العموم دعوة إلى أكبر جمهور ممكن، وبعض التجارب تدعو الشباب فقط، مثل إحدى مدن رومانيا[160].

156 Brazil - Toward a More Inclusive and Effective Participatory Budget in Porto Alegre (2008), Public Expenditure Review (PER), World Bank, Washington, D.C.
http://documents.worldbank.org/curated/en/778301468019774995/Main-report

157 Brazil- Toward a More Inclusive and Effective Participatory Budget in Porto Alegre, المرجع السابق

158 Zachary Roth (2022), مرجع سابق

159 Esther Snippe and Silvia Ellena (2023), Participatory Budgets: Growing Trends, little Impact? Euractiv.
https://www.euractiv.com/section/participatory-democracy/infographic/participatory-budgets-growing-trend-little-impact/

160 Esther Snippe and Silvia Ellena (2023), مرجع سابق

بناء على التجارب الأنجح في البرازيل، يمكن ملاحظة أن الوحدات المحلية التي أنشأت مؤسسات تشاركية نجحت في تحصيل إيرادات ضريبية أعلى من تلك التي لم تفعل. فقد أشارت دراسة تاتشتون وآخرين التي قام بها في عام 2020 إلى ما أسمته الدراسة «إطلاق دورة حميدة للحوكمة الجيدة»، حيث وجدت الدراسة أن كل وحدة سياسات محلية تم إنشاؤها تساهم في زيادة تقدر بـ2.5% في الإيرادات الضريبية. وكل عملية موازنة تشاركية على المستوى المحلي تحقق زيادة في الإيرادات الضريبية قدرها 16%، وذلك بمقارنة الوحدات المحلية التي تتبع ذلك المسار بمدن أخرى لا تتبعه[161].

حدود نجاح الموازنة التشاركية

تتناول الأدبيات اثنين من أهم العوامل التي تحد من قدرة الموازنات التشاركية على التغيير من أسفل: حجم الأموال التي تتحكم فيها تلك العملية الديمقراطية. وحجم انخراط المواطنين في تلك العملية. ونتناول كليهما فيما يلي

1. حجم الميزانيات المخصصة للعملية التشاركية

أحد أهم عوامل نجاح أثر الموازنات التشاركية هو حجم ميزانيات الاستثمار المخصصة لها. حيث تشترط بعض المدن أو الوحدات المحلية تخصيص حد أدنى من الموازنة المحلية يذهب إلى التخصيص عبر الموازنة التشاركية. ففي البرازيل نجد تلك النسبة تتراوح بين 5 إلى 15% من إجمالي مخصصات المدينة. وتصل النسبة أحيانًا إلى 100% من مخصصات الاستثمار في هذه المدينة أو الوحدة المحلية[162]. وفي إسكتلندا، توافقت الحكومة مع الحكومات المحلية على تخصيص ما لا يقل عن 1% من الموازنات المحلية عبر الموازنات التشاركية. وفي صقلية بإيطاليا، هناك قانون يلزم الحكومة المحلية بإنفاق 2% من الميزانية المحلية عبر التشاركية.

وهكذا، في الواقع، في معظم التجارب الدولية ما زالت نسبة الموارد التي تخصص عبر الميزانيات التشاركية ضئيلة جدًّا. فعلى سبيل المثال، في فرنسا يبلغ نصيب الفرد من المخصصات عبر الميزانيات التشاركية 6 يورو فقط[163].

2. نسبة مشاركة المواطنين

مهما كان الجمهور المستهدف في إعداد الميزانيات بطريقة تشاركية كبيرًا، فإن الملاحظ في كثير من التجارب أن نسبة المشاركة الفعلية ضعيفة. ففي فرنسا نجد النسبة ضعيفة سواء بشكل مطلق (3% من سكان باريس)، أو مقارنة بالمشاركة في انتخابات المحليات (نفس المرجع). في إندونيسيا كذلك، واجهت الأحياء قليلة الدخل معضلة تناقص نصيبها من مخصصات الميزانيات التشاركية بسبب ضعف نسب مشاركة السكان الأكثر فقرًا[164]. ولا توجد دراسات كثيرة تتبع أسباب انخفاض المشاركة، إلا أن عامل انخفاض الثقة بالعملية أو بشكل عام في الحياة السياسية عامل يصعب استبعاده

الخلاصة هي أنه كلما زادت درجة المشاركة في عملية صنع الموازنة وكلما زادت الفرص أمام المواطنين لاختيار أولويات الإنفاق الاجتماعي والمشروعات التي تحتاج إليها، انطلقت دورة حميدة من الحوكمة على المستوى المحلي، حيث يزداد الرضا الشعبي، فتزداد الثقة ومن ثم تزداد الإيرادات الضريبية فيزيد البراح المالي اللازم لتمويل دورة جديدة من الأولويات والاحتياجات.

طبعًا على المستوى القومي، حيث تتجسد أبعاد اللامساواة وحيث تستقر أنماط القطاع الخاص الكبير والمؤسسات المصرفية النافذة سياسيًّا يختلف الوضع. وتثور أسئلة من نوع آخر عن الاقتصاد السياسي للمالية العامة (والتي تقع خارج نطاق هذه الورقة). إلا أنه بالعودة إلى الاقتصاد من أسفل، يتتبع الفصل الثالث أنماط الملكية المشاعية والتعاونية وكيف يمكن أن تستفيد من خلال الموازنة البديلة.

161 Martin Haus, Joachim Wehner and Paolo de Renzio (2022), (When) Do Open Budgets Transform Lives? مرجع سابق، ص 14

162 Ibid.

163 Ibid.

164 Ibid.

ثالثًا: التعاونيات كأحد أهم صيغ الاقتصاد البديل ودور الموازنة

تعرف منظمة العمل الدولية التعاونيات بأنها «تجمع ذاتي الإدارة قائم على التطوع لعدد من الأفراد من أجل تلبية تطلعاتهم المشتركة، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. وذلك عبر مشروع مملوك لهم بشكل جماعي ومدار بشكل ديمقراطي»[165]

توجد صعوبة كبيرة في حصر وتوحيد البيانات القابلة للمقارنة للتعاونيات. ولكن بشكل تقريبي، وفقًا لبيانات التحالف الدولي للتعاونيات، أكبر منظمة غير حكومية للدفاع عن وتمثيل التعاونيات، تضاعف سريعًا عدد التعاونيات خلال عقد ليبلغ 3 ملايين مشروع تعاوني، يضم ما يزيد على مليار من الأعضاء، ومئات الملايين من العاملين[166].

وعليه، فإن التعاونيات هي مشروعات تدور حول البشر، مملوكة ومدارة بالكامل عبر أعضائها وذلك عن طريق خاصية تميزها عن شركات القطاع الخاص. وهي صنع القرار بشكل ديمقراطي ومساواتي عبر صوت لكل عضو مهما بلغت قيمة مساهمته في العضوية (وليس كتلة تصويتية مساوية لحجم الملكية، والتي تعطي ثقلًا تصويتيًا لكبار ملاك الأسهم في الشركات الخاصة). قد يكون الأعضاء هم المنتجين، أو مجموعة من المستهلكين، أو موظفين، أو مستخدمين[167]. وفي حين يركز هذا الفصل في التعاونيات، إلا أن كثيرًا من المقترحات والتحليل ينطبق على المشاعات وأشكال المشروعات الاجتماعية social enterprises.

وتتركز المشروعات التعاونية بأشكالها في القطاع الزراعي، وبعضها في صناعة الغذاء وتجارة السلع الاستهلاكية. وهناك أيضًا المشروعات التعاونية القائمة على تقديم أشكال تعاونية في التمويل. ويمكن للجمعية الواحدة أن تعمل في أكثر من مجال. حيث الجمعية الزراعية تجمع الأموال بشكل جماعي لشراء البذور ومدخلات الإنتاج، وإنشاء صندوق ادخار ليساعد الأعضاء على مواجهة الأخطار الشخصية والظروف المناخية، وهكذا

ليس كل ما يلمع ذهبًا، وبالتالي ليست كل التعاونيات هي بالفعل كذلك. فبعض أكبر التعاونيات في العالم صارت أشبه بمشروعات القطاع الخاص، رغم أنه على الورق هي تطابق التعريف الأممي. ومن ناحية أخرى، هناك بعض التعاونيات التي تتعارض مع التعريف الأممي، لكنها تحقق نجاحات على مستوى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مثل تلك التي تنشئها الدولة وتملك سيطرة كبيرة عليها، مثلما هو الحال في الصين.

لماذا تحتاج الحكومات إلى مساعدة أشكال المشروعات البديلة؟

بينما يقوم اقتصاد السوق على القطاع الخاص. ويهدف إلى تعظيم الربح في كثير من الأحيان من دون الالتفات إلى اعتبارات بيئية أو اجتماعية. فإن الدراسات تشير إلى التعاونيات ككيانات ذات دور فعال في القضاء على الفقر[168] وفي تعزيز التلاحم الاجتماعي والتنمية الريفية وتمكين المرأة[169]. كما أن الشركات الاجتماعية والتعاونيات أكثر احترامًا لمعايير البيئة وللصحة وحقوق الأطفال واعتبارات العدالة الاجتماعية بشكل عام.

165 A cooperative is an "Autonomus association of persons united voluntarily to meet their common economic, social and cultural needs and aspirations through a jointly owned and democrati- cally controlled enterprise." Stirling Smith (2014), Promoting Cooperatives Information Guide ILO Recommendation no. 193, International Labor Organization. https://www.ilo.org/publications/promoting-cooperatives-information-guide-ilo-recommendation-no-193

166 ICA (2017), Cooperatives and Employment, Second Global Report, International Cooperatives Alliances. https://ica.coop/en/media/library/cooperatives-and-employment-second-global-report

167 ICA (2017)، نفس المرجع

168 Shemei Zhang, et al. (2023),

169 Anant Kumar Basnet and Prakash Ghimire (2019), How local governments can harness the power of cooperatives, UNDP. https://www.undp.org/nepal/blog/how-local-governments-can-harness-power-cooperatives

وربما بسبب كل تلك الإيجابيات وجدت بعض الدراسات أن المشروعات التعاونية كانت أقل تأثرًا بالأزمة العالمية في عام 2008. ويذكر العامل التضامني ونمط الملكية الديمقراطية ضمن أهم أسباب القدرة على الصمود في وجه الجائحة. في إفريقيا جنوب الصحراء مثلًا، رصد تقرير عن التعاونيات أنها تأثرت بنسبة أقل مقارنة بباقي الاقتصاد[170]، وأيضًا في إندونيسيا وماليزيا، حيث كانت المساعدة الحكومية للتعاونيات وقت الإغلاق القسري فعالة في مساعدة أعضاء التعاونيات[171]. وفي بريطانيا، زاد عدد التعاونيات المستقلة بمعدل 1،2% (193 تعاونية جديدة مقابل 107 تعاونية تم تصفيتها)، وذلك على عكس الوضع في الشركات الخاصة التي بلغ معدل التصفية فيها أربع أضعاف التعاونيات[172].

وعادة ما يثير تدخل الحكومات لدعم التعاونيات حفيظة عديد من مناصري الاقتصاد التعاوني، خاصة في الدول النامية، وذلك لأن الحكومات عادة لا تمثل قطاعات واسعة من المواطنين. وتتعدد وسائل تدخل الدول في مساندة التعاونيات، ما بين القيام بالدور الرئيسي في إنشاء وتسيير وإدارة المشروعات التعاونية، مثل الحالة المصرية في الستينيات، والصين في القرن الواحد والعشرين. وبالنسبة إلى كثير من أنصار الاقتصاد البديل، لا تعتبر تلك تعاونية لأنها منشأة ممولة ومدارة من أعلى وليس من أسفل.

ولكن في كل الأحوال، يمكن بالنظر إلى أدائها وأهدافها اعتبارها تعاونيات إذا ما كانت آلية اتخاذ القرار جماعية وديمقراطية، وإدارتها محلية وإذا ما كانت العوائد تبقى للتوزيع على جميع الشركاء بالتساوي

وبالتالي، سواء تم استبعاد التعاونيات التي تقام بمبادرة وتمويل حكوميين أو بضمها، فإن الحكومات ملتزمة -نظريًّا على الأقل- بتحسين الأحوال الاجتماعية للمواطنين وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها القضاء على الفقر. وتواجه كثير من الحكومات مصاعب في عكس الهجرة من الريف إلى المدينة، وفي مواجهة التهميش واللا مساواة الجندرية. في كل ما سبق، يمكن للتعاونيات أن تقدم يد المساعدة بما لديها من أهداف وأنشطة تتكامل مع تلك الأهداف. ففي حين تعاني التعاونيات في عالم اليوم من الفردانية، والانقسام المجتمعي واللا مساواة، يمكن للأشكال البديلة الاستفادة من بيئة محلية أكثر رحابة كي تنمو وتحقق أهدافها[173].

ومن هنا، يعتبر كل ما سبق من بدائل تداولها الفصلان الأول والثاني مدخلًا مهمًّا لكي يكون للمشروعات التعاونية صوت مؤثر في عمليات تحديد الأولويات على مستوى المجتمع الذي تنشأ فيه تلك المشروعات. (وينطبق الأمر نفسه على الشركات الاجتماعية وعلى المشاعات). إذا كنا نتحدث عن نمط للإنتاج التعاوني تحت مظلة الدولة، مثل الصين، فإن ما سبق من شأنه أن يساعد المشتركين في تلك التعاونيات على إيصال صوتهم من خلال مجتمعهم المحلي إلى المسؤولين المحليين.

ولكن إذا كنا نتحدث عن نموذج التعاونيات البديل، وهي مشروعات أهلية تشاركية غير حكومية، فإن المعضلة تصبح كيف تساعد الحكومات التعاونيات من دون أن تفرض سيطرتها عليها. «في حين يعتبر كثير من سيطرة الدولة أمرًا سيئًا، فيمكن لتجاهل الدولة وعدم تدخلها أن يكون على نفس القدر من السوء وقصر النظر»[174]. وفي كل الأحوال من الصعب تخيل بيئة مناسبة لنمو التعاونيات بدون بيئة ديمقراطية على المستوى المحلي.

While too much State control is bad, no State involvement can be equally unhelpful and short-sighted.

170 Judith Hermanson (2024), Covid 19, Cooperative Resilience and Social Capital: A Study of Cooperatives as a Stabilizing Force in Sub-Saharan Africa, US Overseas Cooperative Development Council, International Cooperative Research Group. https://ocdc.coop/resource-center/covid-19-cooperative-resilience-and-social-capital-a-study-of-cooperatives-as-a-stabilizing-force-in-sub-saharan-africa

171 Idrawati Yuhertiana et al. (2022), Cooperative Resilience During the Pandemic: Indonesia and Malaysia Evidence, Research Gate. https://www.researchgate.net/publication/360571622_Cooperative_Resilience_during_the_Pandemic_Indonesia_and_Malaysia_Evidence

172 Cooperatives UK (2021), The Co-op Economy 2021, Co-Operatives UK. https://www.uk.coop/news/co-op-businesses-more-resilient-covid

173 UN (2003), Supportive Environment for Cooperatives, A Stakeholders' dialogue on Definitions, prerequisites and Process of Creation, Department of Economic and Social Affairs, UN, New York. https://www.un.org/esa/socdev/social/documents/coop_egm_report.pdf

174 UN (2003), Supportive Environment for Cooperatives, 6 المرجع السابق، ص

ولا تعني المزايا الكبيرة للتعاونيات أنها لا تواجه معوقات. بل على العكس. على سبيل المثال، في نيبال، حيث يشارك أكثر من 6.3 مواطن في مشروعات تعاونية، باستثناء تلك التي تعمل في جمع المدخرات والإقراض، تعاني معظم المشروعات من صعوبات في الاستمرار[175].

أشكال المساعدة الحكومية للتعاونيات: خبرات دولية

أصدرت الأمم المتحدة في تقرير الخبراء الذي أصدرته في عام 2012 عن دعم المشروعات التعاونية[176]، توصيات لدعم وتعزيز دور المشروعات التعاونية، من أهمها على المستوى التشريعي أن تقوم القوانين المنظِّمة للتعاونيات بوضع تعريف محدد لهذا الشكل من أشكال الملكية والإدارة في القانون. وألا تعتبر أي فوائض مالية بعد تغطية التكاليف أرباحًا، بل هي فوائض للتوزيع على المشاركين بحسب نسب مشاركاتهم

في أكثر من ولاية أمريكية، اعتمدت المشروعات التعاونية على منح مقدمة على المستوى المحلي (وأحيانًا أقل منح فيدرالية)، لبدء نشاطها[177]. في الصين أيضًا قدمت الحكومة المركزية على سبيل المثال التمويل اللازم لإنشاء 682,000 تعاونية تغطي أكثر من 90% من القرى الفقيرة، كجزء من إستراتيجية الدولة للقضاء على الفقر. وانضم إلى تلك التعاونيات حوالي 4 ملايين من صغار المزارعين والمزارعات من أصل حوالي 30 مليون فقير يسكنون في تلك المناطق[178]

من أفضل أشكال الدعم للتعاونيات هو المساعدة الفنية في عمل دراسات الجدوى والتسويق (الصين، ولاية أوهايو بالولايات المتحدة). التسويق الخارجي والمساعدة في حصول التعاونيات على شهادات الجودة اللازمة لدخول الأسواق الكبرى، في الغرب، هي أيضًا نوع من المساعدات الفنية الممكنة التي تساعد التعاونيات على التوسع فيما وراء السوق المجتمعي المحلي، ومن ثم زيادة قدرتها على التمويل الذاتي والبقاء.

في حالة التعاونيات الزراعية وصناعة الأغذية، من الملاحظ أن توفير السلطة المحلية أماكن لسوق مفتوحة في وسط المدينة يساعد تلك المشروعات على الوصول إلى قاعدة عملائها

في نيبال، قامت الدولة ضمن خطة إصلاح المحليات بإنشاء وحدات متخصصة لتقديم المشورة والمساعدة الفنية إلى التعاونيات. ولكن يعاب على أولئك الموظفين غياب الخبرة وبُعد تلك الوحدات في بعض الأحيان عن مراكز تواجد الجمعيات[179].

الإعفاءات والتخفيضات الضريبية: في كندا، أنشأت 13 جمعية تعاونية في مانيتوبا صندوقًا للادخار يتم تمويله عبر برنامج حكومي يمنح التعاونيات تخفيضًا ضريبيًّا، وهكذا يتم توجيه تلك الأموال الموفرة كل عام إلى صندوق لمساعدة تطوير التعاونيات، وخلال

175 Anant Kumar Basnet and Prakash Ghimire (2019), How local governments can harness the power of cooperatives, مرجع سابق ذكره

176 UN (2011), Report on the Expert Group Meeting, Cooperatives in Social Development: Beyond 2012, UN Department of Economic and Social Affairs, Ulanbataatar.
https://www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2011/coops-egm-report.pdf

177 Philadelphia Area Cooperative Alliance (2012), Local Government Support for Cooperatives, Democracy at Work Institute, US Federation of Worker Cooperatives.
https://institute.coop/sites/default/files/resources/230%202012_PACA_Local%20Government%20Support%20for%20Cooperatives.pdf
انظر(ي) أيضًا:
Lynn Pitman (2018), History of Cooperatives in the United States: An Overview, UW Center for Cooperatives, University of Wisconsin-Madison.

178 Shemel Zhang et al. (2023), Government Intervention on Cooperative Development in Poor Areas of Rural China: A Case Study of XM Beekeeping Cooperative in Sichuan, Land no. 12/731. Retrieved at:
https://www.researchgate.net/publication/369455638_Government_Intervention_on_Cooperative_Development_in_Poor_Areas_of_Rural_China_A_Case_Study_of_XM_Beekeeping_Cooperative_in_Sichuan

179 Anant Kumar Basnet and Prakash Ghimire (2019), How local governments can harness the power of cooperatives, UNDP. مرجع سابق ذكره

أقل من عامين كان الصندوق قد جمع 160,000 دولار، ساهمت في توفير منح صغيرة ومساعدات فنية للأعضاء[180].

جدير بالذكر أن الشركات الخاصة الكبرى تحصل على مثل تلك الإعفاءات بشكل غير مشروط، وتكون الخسائر الناجمة عن إعفاءات القطاع الخاص كبيرة ومؤثرة في الإيرادات الضريبية. في المقابل، بسبب صغر حجم الوحدات التعاونية وعدم تحقيقها أرباحًا فإن الخسائر الضريبية لا تذكر

وتلخص دراسة عن أوغندا أنواع المساندة الحكومية المختلفة للتعاونيات كما يفضلها المستفيدون[181]، كما يوضح الجدول 3، وذلك عبر استطلاع آراء عينة من أكثر من 400 مساهم. ولعل ذلك الجدول يوضح المعضلة التي تمر بها كثير من المشروعات التعاونية، حيث تفضل أكبر نسبة من العينة من المساهمين أن يحصلوا على تمويل إضافي من الحكومة لمشروعاتهم التعاونية، ولكن في المقابل نسبة قليلة منهم التي تدعو الحكومة إلى الدعم عبر المتابعة والتقييم (مال عام بدون رقابة). بينما لا يثقون بالحكومة بما يكفي بحيث يقدرون قيمة مساعدة غير مباشرة، ولكنها في غاية الأهمية لعملهم مثل تحسين شبكة الطرق أو البحث عن أسواق أفضل.

الجدول 3: كيف يمكن للحكومة أن تدعم التعاونيات (% من إجمالي العينة)

تدريبات للمزارعين وخدمات التوسع	16.2
دعم مدخلات الإنتاج	17.4
زيادة التمويل	36.9
المتابعة والتقييم	9.6
سياسات وبرامج الدعم والمساندة	13.3
البحث عن أسواق أفضل	6.1
تحسين شبكة الطرق	0.5
إجمالي العينة	406

رابعًا: توصيات

الخلاصة أن أشكال التنظيم الاقتصادي غير القائم على تحقيق مصالح فردية وأرباح على حساب المجتمع والبيئة والمرأة يحتاج من الدولة إلى رعاية وتوفير بيئة ملائمة للتطور لما له من مزايا تقع ضمن أهداف أي حكومة. ومن ثم ينبغي أن تضم أي موازنة على المستوى الكلي منحًا للتعاونيات، وتعيين الفنيين اللازمين لتقديم المشورة في تطوير المنتجات وفتح الأسواق. كما ينبغي أن تضم الموازنات المحلية تمويلًا لمشروعات النقل وغيره من البنية التحتية المناسبة لنجاح تلك التعاونيات والمشاعات. أما بعيدًا عن المخصصات المالية، ولكن ليس ببعيد، فتوفير بيئة محلية منفتحة على أصوات صغار العمال والمزارعين سواء لتحديد الأولويات التنموية أو للرقابة على إنفاق المال العام، هو شرط لا غنى عنه وأهم مساعدة يمكن أن تقدم في إطار اقتصاد بديل

من الأفضل أن تترعرع مشروعات الاقتصاد البديل في ظل مناخ ديمقراطي تعددي. وفي إطار إنفاق حكومي شفاف ومشاركة ورقابة شعبية موسعة

180 Philadelphia Area Cooperative Alliance (2012), Local Government Support for Cooperatives, Democracy at Work Institute, US Federation of Worker Cooperatives مرجع سابق ذكره

181 Nana A Kwapong and Patrick Lubega (2010), Revival of Agricultural Cooperatives in Uganda, Research Gate. https://www.researchgate.net/publication/325896285_Revival_of_Agricultural_Cooperatives_in_Uganda

ومن ثم لكي تزدهر أشكال المشروعات الاقتصادية البديلة غير الرأسمالية، مطلوب في المقام الأول تشريعات تسمح بها وتعزز دورها خاصة. ثم على الحكومة أن تمنح الدعم التقني والتسهيلات الائتمانية والضريبية للتعاونيات والشركات الاجتماعية وغير الهادفة للربح. وتبقى المعضلة هي كيف توائم الحكومة بين اعتبارات التنمية عبر الاقتصاد التعاوني من دون أن تتوغل وتسيطر على هذا القطاع

مطلوب أيضًا أن تتحرى الحكومات شفافية الموازنات العامة والمحلية، وأن تعظم من دور المواطنين في تحديد الأولويات وخاصة على المستوى المحلي

وأخيرًا، لا ديمقراطية اقتصادية بدون ديمقراطية محلية. ينبغي أيضًا أن يكون هناك مناخ ملائم لأشكال الديمقراطية المحلية.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.